

د. سعاد الصباح

أوراق في

السياسة النفطية

(2)

الطبعة الأولى
تشرين/أكتوبر 2006

دار سعاد الصباح

جميع حقوق النشر
كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملا أول في حياة الشعوب.

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيم ي على الإنسان، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينة البشرية، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمرا مثيرا للبحث والحوار، مولدا نظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان. ولعل ظهور الماركسية، في أساسها الاقتصادي، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجها جديدا له، نقبله أو نرفضه، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إلقاءه.

إذن أصبح الاقتصاد محورا فكريا وبحثيا وامتد تأثير نظرياته، على تعددها، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة. وقد اخترت، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا، الاقتصاد علما للدراسة في جامعة القاهرة، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي.

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية، ومحاولة استقرار المستقبل من خلالها. لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف عناوينها، نفطا ومالا وتخطيطا، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاما ونيف.

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية: «الوطن»، «الأنباء»، «القبس» و«الشراع» البيروتية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان، إنني أو من بأن كل عمل نؤدى به، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان.

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء، فلأن حصاد السنين التي تمضي، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء، على هذا الأساس كانت الكتابة أصلا، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر.

سعاد محمد الصباح

الموقف النفطي العالمي.. والخيار السعودي..

تشير التطورات الأخيرة في سوق النفط الدولي، العديد من التساؤلات، كما أنها تتطلب مواجهة علمية بعيدة عن التحيز أو الانفعال. فانخفاض أسعار النفط أصبح حقيقة لا يمكن إغفالها، ولم تعد مجرد توقعات أو تخمينات لها أسبابها الموضوعية أو الشخصية. فأسعار النفط في السوق الفوري استمرت في الانخفاض وبمعدلات سريعة، فقد انخفض سعر البرميل من نفط بحر الشمال إلى حوالي (15 - 16) دولارا للبرميل تسليم شهر مارس، وذلك من مستوى مرتفع يقارب (28) دولارا للبرميل في بداية هذا العام، أي إنه في خلال فترة لا تزيد عن أربعة أسابيع حدث انخفاض يزيد عن (40 %) في سعر النفط، والصورة لا تختلف نسبيا لسعر البرميل من النفط الأميركي المعروف بنفط (غرب تكساس الوسيط) فقد وصل سعر الإقبال لهذا النفط في سوق نيويورك في 4 فبراير تسليم شهر مارس حوالي (15.44) دولارا للبرميل.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تستمر الأسعار في الانخفاض، نتيجة للإجراءات والسياسات التي أعلنت أخيرا، فبالإضافة إلى الموقف البريطاني المتصلب الذي يتمثل في الاستمرار بزيادة إنتاج بحر الشمال، بحجة أنه ليس في مقدور الحكومة البريطانية التحكم في الإنتاج، وإن ذلك من اختصاص الشركات المنتجة، هناك العديد من السياسات التي أعلنتها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي أعربت فيها عن نيتها زيادة الإنتاج، في مواجهة الانخفاض في الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض الأسعار. ومن أهم هذه الدول نيجيريا، التي أعلنت بأنها تنوي زيادة إنتاجها إلى مستوى طاقتها الإنتاجية، والتي تزيد حسب المعلومات المتوفرة عن (2.5) مليون برميل يوميا، ومعنى ذلك أن نيجيريا على استعداد لمضاعفة إنتاجها إذا اقتضى الأمر، ومن ثم إضافة ما يزيد عن مليون برميل يوميا إلى حجم الفائض النفطي المتوفر حاليا، الذي يزيد عن مليوني برميل يوميا على الأقل.

ثم جاء قرار لجنة متابعة السوق التابعة لمنظمة «الأوبك»، التي انعقدت في الآونة الأخيرة، حيث تضمن عزمها على مواصلة السياسة التي اتخذها اجتماع الوزراء لمنظمة «الأوبك» في نهاية العام الماضي، والذي يتمثل في الدفاع عن نصيب «أوبك» من السوق والسعي لتحقيق ما يربو عن (40 %) كنصيب عادل في سوق النفط الدولي، ذلك يعني أن المنظمة تهدف إلى تحقيق مستوى للإنتاج، يزيد عن (18) مليون برميل، أي بزيادة قدرها مليونا برميل يوميا عن مستوى الإنتاج الحالي لمنظمة «الأوبك»، وهو يمثل في حد ذاته فائضا عن الطلب على نفط «الأوبك».

ومن الصورة يبدو أن العديد من الدول المصدرة للنفط ستتبع سياسة زيادة الإنتاج، للتعويض عن النقص في الإيرادات الناتج عن انخفاض الأسعار، أما الدولة الوحيدة التي أعلنت عزمها على تخفيض إنتاجها بحوالي (200) ألف برميل يوميا في مواجهة انخفاض الأسعار، فهي مصر، وهذا القرار يمكن تفسيره على أنه إجراء وقائي بهدف تشجيع الدول الأخرى على إتباع مثل هذه السياسة، وتخفيض الإنتاج لمنع انهيار الأسعار.

وواضح أنه فيما عدا مصر فقد استمرت الدول الأخرى في زيادة الإنتاج، ومحاولة زيادة المبيعات للتعويض عن انخفاض الأسعار، ولما كان من المستحيل أن تقوم مصر وحدها بتحمل أعباء هذه المرحلة، وتحقيق الاستقرار بتخفيض الإنتاج بنسبة ضئيلة للغاية (لم يكن لها أي تأثير يذكر على حجم المعروض الكلي)، فمن المتوقع أن تتراجع مصر عن قرارها. وتعود إلى مستويات إنتاجها العادية، ما لم تلجأ إلى محاولة زيادة الإنتاج لتعويض انخفاض الإيرادات، إذا سمحت طاقتها الإنتاجية بذلك، وليس من المتوقع أن تنتج عن الاجتماع الذي عقد في القاهرة بين مصر والمكسيك وبعض الدول من غير «الأوبك» لتنسيق سياساتها في مواجهة الموقف الحالي، أي تغيرات ذات تأثير على الموقف العام في سوق النفط الدولي.

هذا من جانب العرض الحالي، والمتوقع الذي يتلخص في احتمالات التزايد المستمر في المعروض في المستقبل القريب. أما في جانب الطلب، فليس من المتوقع أن يحدث أي تغير ملموس في حجم الطلب على النفط الخام ومنتجاته، فمن ناحية فالطلب لا يتأثر تأثرا ملموسا، بالتغيرات في الأسعار في الأجل القصير، فالمراقب للتطورات التي حدثت في الطلب على النفط في السبعينات يؤكد ضعف المرونة السعرية للطلب على النفط في الأجل القصير، وإن كان هذا الطلب على درجة مؤثرة من المرونة في الأجل الطويل، حيث انقلب الوضع رأسا على عقب. فبعدها، كان الطلب يزداد سنويا وبمعدلات عالية في نهاية الستينات وبداية السبعينات، بدأ الطلب العالمي بالانخفاض في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، كردة فعل للارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار خلال السبعينات، إلا أن هذا التغير والتحول من الزيادة في الطلب إلى الانخفاض لم يحدثا بين عشية وضحاها،

أو في وقت قصير، بل تطلبا على الأقل فترة من (7 - 10) سنوات، وهي الفترة اللازمة لتغيير الوسائل التكنولوجية للإنتاج، وتغير أنماط الاستهلاك بهدف ترشيد الاستهلاك من المنتجات النفطية، وتقليل الاعتماد على النفط.

ومن ناحية أخرى فهناك العديد من الدلائل القوية على أن المرونة الداخلية للطلب على النفط ضعفت للغاية، بل يكاد يكون هناك انفصام بين الناتج الكلي من ناحية ومعدلات نموه، والطلب على النفط، وذلك نتيجة للتغير الذي حدث في هيكل اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة وزيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعات التقليدية ذات الكثافة الكبيرة للاستهلاك النفطي، كما يبدو أن الدول الصناعية المتقدمة ستستمر في سياساتها الضرائبية التي اتبعتها منذ عشر سنوات تقريبا، والتي تهدف إلى ترشيد الاستهلاك من المنتجات النفطية، وبعبارة أخرى فإن هذه الدول لن تسمح لانخفاض أسعار النفط الخـام، بأن ينعكس على أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الداخلية، فتبقى هذه

الأسعار على مستوى عال ضمانا لاستمرار الطلب في الانخفاض، ويبدو أن شركات النفط الكبرى، ستستمر في إتباع سياسات مماثلة لسياسات حكوماتها، ف بالرغم من انخفاض أسعار النفط الخام فلم ينخفض سعر الغازولين للمستهلك الأوروبي إلا بنسبة ضئيلة تقل عن (1 %)، وبينما كان الانخفاض في سعر النفط الخام بنسبة زادت عن (40 %) وفي فترة قصيرة، ومن مسببات تمسك شركات النفط بعدم تخفيض الأسعار للمنتجات النفطية، حماية استثماراتها، سواء كانت نفطية أو في البدائل.

الخلاصة هي أن اعتبارات العرض والطلب في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب، تيرر استمرار سعر النفط الخام في الانخفاض، إلا في حالة حدوث تغييرات طارئة على الصعيد السياسي الدولي أو الإقليمي، وهو أمر مستبعد في الوقت الحالي، فإذا كانت الأسعار في انخفاض فالسؤال الرئيس هو : إلى أي مستوى سينخفض سعر النفط؟

إن المتابع لما يحدث في سوق النفط وتاريخه منذ الثمانينات، يلاحظ بوضوح أهمية عنصر التوقعات بالإضافة إلى الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالكلفة الحدية في مصير الإنتاج الحدي، ولقد اتسمت التوقعات بقدر غير عادي من الديناميكية وسرعة التغير بحيث يصعب تسمية هذه التوقعات، كما هو معتاد بأنها تتمثل سيكولوجية السوق، فالسيكولوجية لا تتغير بمثل هذه السرعة، فتوقعات السوق كانت تنصب على سعر في حدود (26 - 28) دولارا للبرميل، ثم تغيرت لتصبح (25) دولارا للبرميل، وتعالنت الأصوات حينئذ بأن سوق النفط ستلحقه كارثة تجر معها العالم كله، وخاصة مؤسساته المالية والاستثمارية، إذا انخفض سعر النفط إلى المستوى (20) دولارا للبرميل . ولما وصل سعر السوق إلى هذا المستوى لم تحدث الكارثة المتوقعة بل لم يعلن عن إفلاس أي بنك أو مؤسسة نفطية صغيرة أو كبيرة، ومازالت المكسيك و فنزويلا والبرازيل ومصر تصارع ديونها وسداد التزاماتها بالأسلوب نفسه دون تغير دراماتيكي يذكر، أي أن العالم بقي على حاله بالرغم من وصول سعر النفط إلى ما كان يسمى «سعر

الكارثة» وبوصول سعر النفط إلى مستوى هذا السعر المتدني من وجهة نظرهم، بدأ سوق النفط والمتعاملون فيه يعدلون توقعاتهم، فتحرك سعر الكارثة إلى أسفل في (20 - 18) دولارا.

ولما لم تحدث الكارثة تعدلت التوقعات بانخفاض سعر النفط الخام إلى 15 دولارا، ثم إلى 12 دولارا والحديث الآن هو عن سعر 10 دولارات، بل أقل عند حلول شهر مارس من هذا العام والحقيقة أن التوقعات مهمة في التأثير على ما يحدث في السوق، فمن يوم إلى آخر أو من أسبوع إلى آخر، أو حتى من شهر إلى آخر، دون الاستناد إلى الاعتبارات الموضوعية للعرض والطلب، ولكن في الأجل القصير فقط، في النهاية فإن الذي يتحكم بالسوق ليس سيكولوجية هذا السوق في الأساس، وإنما المحددات الرئيسية للأسعار من العرض الحالي والمتوقع، والطلب الحالي والمتوقع.

هذه بديهية مسلم بها من الناحية الاقتصادية، وتتنطبق على كافة أنواع السلع، من أولية إلى وسطية، إلى نهائية، من زراعية إلى صناعية ودرجات متفاوتة ويفترات زمنية متفاوتة، فالسعر المحقق في النهاية يتوقف على الطلب الفعلي والعرض الفعلي، وتصبح سيكولوجية السوق مجرد تاريخ يستخدم في تبرير حيثيات التحديد، وطريقة الوصول إلى السعر المحقق وليس عامل تحديده.

فإذا ركزنا على الاعتبارات الموضوعية فإن الحد الأدنى الذي يمكن أن يصل إليه سعر النفط في سوق النفط العالمي يتوقف على ثلاثة عوامل موضوعية رئيسية، أولها بل أهمها هو موقف المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة فيما إذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي عدم التدخل لتغيير مجريات الأمور وليس التأثير على اعتبارات السوق، أي فيما إذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي إتباع سياسة تهدف إلى معاقبة بعض دول غير الأعضاء في أوبك، وبصفة خاصة بريطانيا، فإذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي التدخل لتغيير مجريات الأمور وعقاب بعض الدول من غير الأوبك وتلقينها درسا لا يمكن نسيانه، فإنها قد تتبع الأسلوب المسمى بأسلوب السعر المحدد ذلك بعرض كميات كبيرة من النفط عند مستوى سعري مرتبط بالكلفة الحدية للإنتاج للآبار النفطية السعودية، بغض النظر عن الكلفة الحدية للإنتاج النفطي في الآبار الحدية، ذات الكلفة العالية نسبيا خارج المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون.

فإن كانت الكلفة المتغيرة في الآبار الحدية لبحر الشمال مثلا خمسة دولارات، فقد تلجأ السعودية إلى عرض كميات كبيرة من النفط، عند سعر يقل عن خمسة دولارات ، ويغطي في الوقت نفسه التكلفة الحدية للنفط السعودية، فإذا اتبعت المملكة العربية السعودية هذه السياسة فإن الحد الأدنى الذي يمكن أن يصل إليه سعر النفط الخام في سوق النفط العالمي، يتوقف على الكلفة الحدية لأقل الآبار كفاءة في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن الحد الأدنى لسعر النفط وفقا لهذه الاعتبارات من الممكن أن

يكون في حدود (2 - 3) دولارات للبرميل. ولكن في الواقع يستبعد هذا الاحتمال، فالسعودية لا تبني سياساتها النفطية على أسس غير موضوعية وتبني علاقاتها الدولية على أساس من التفاهم ومناخ من الصداقة، وهذه الاعتبارات تستبعد عامل الانتقام أو العقاب كأسلوب لحل الأزمات، كذلك فإن في سياسة السعر المحدد هذه، والقائمة على إغراق الأسواق بالنفط السعودي، ستؤدي إلى نتائج ضارة على حلفاء السعودية وأصدقائها، إذ إن التخفيض المتعمد للأسعار لهذا المستوى سيؤدي إلى تخفيض بالغ في الإيرادات النفطية لا يمكن تحمله بالنسبة لبعض دول مجلس التعاون، وخاصة البحرين وعمان، وبعض الدول العربية الأخرى، كمصر والعراق والجزائر وليبيا، كما أنها ستخلق مناخا سياسيا معاديا هي في غنى عنه.

وإذا افترضنا أن المملكة السعودية لن تتبع مثل هذه السياسة التدخلية، ولا اعتبارات موضوعية سياسية واقتصادية فإن الحد الأدنى الذي يمكن أن يصل إليه سعر النفط في سوق النفط العالمي، سيتوقف في الأجل القصير على الاعتبار الثاني، وهو حجم الكلفة

المتغيرة في مصادر الإنتاج النفطي في أكثر الظروف صعوبة (بحر الشمال وآسكا) والتركيز هنا هو على الكلفة المتغيرة وليس على الكلفة الكلية، على أساس أن شركات النفط والدول صاحبة الامتياز لن تقوم بإنهاء وجودها في سوق النفط، ووقف إنتاجها نهائيا، والخروج من السوق لمجرد وجود ظروف وقتية صعبة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الكلفة العالية المصاحبة لإنهاء أعمال مثل هذه الشركات، لذا فمن المتوقع لها أن تستمر في تحمل مصاريفها الثابتة، بغض النظر عن الإنتاج، ولفترة تتوقف على مدى استمرارية الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل.. وفي ظل هذه الظروف فإن قرار الإنتاج يتوقف على ما إذا كان السعر سيغطي المصاريف المتغيرة المتعلقة بالإنتاج أم لا، فإذا كان السعر يقل عن التكلفة فليس في صالح الشركات من الناحية الاقتصادية والمالية، الاستمرار في الإنتاج أو التوقف عن الإنتاج، ومن المعروف أن هذه الكلفة المتغيرة كما هي في حدود ما بين (5 - 6) دولارات للبرميل في بحر الشمال وآسكا، على هذا الأساس يمكن القول أنه استنادا إلى الاعتبارات الموضوعية الحالية والمتوقعة لسوق النفط العالمي، المتمثلة في العرض والطلب والكلفة المتغيرة في مصادر الإنتاج الحدية، فإن الحد الأدنى الموضوعي لسعر النفط هو في حدود (5 - 6) دولارات للبرميل.

أما الاعتبار الثالث، فهو يتمثل في أسعار البدائل، وهذا العامل يلعب دورا مهما في حالة ارتفاع الأسعار، وليس في حالة انخفاضها، إلا إذا انخفض العرض من النفط انخفاضا يتناسب مع انخفاض سعره، ووجود فجوة بين العرض والطلب، تقوم البدائل بسدها، وهذا الاحتمال مستبعد، فهناك ما يكفي من الدلائل بأن منحنى العرض على النفط ليس فقط منحنى عكسيا في حالة ارتفاع الأسعار، حيث تنخفض الكميات المعروضة مع ارتفاع السعر، بل إن منحنى العرض من النفط يشبه منحنى الطلب إلى حد كبير، في حالة انخفاض الأسعار، حيث تزداد الكميات المعروضة بدلا من انخفاضها كما هي

الحال في منحنيات العرض العادية، وسبب هذا السلوك الذي يطابق فيه منحنى العرض

على النفط، منحنى الطلب عليه، هو صحة افتراض أن الدول المصدرة للنفط هي دول ذات أهداف إيرادية محددة تتناسب مع حجم طاقتها الاستيعابية.

ووفقا لهذه الاعتبارات فإن انخفاض مستوى سعر النفط إلى مستوى يقارب من التكلفة المتغيرة لنفط بحر الشمال، أي حوالي (5 - 6) دولارات للبرميل، أمر ممكن، غير أن ذلك لا يعني أنه أمر محتم الوقوع. وبصفة عامة لا توجد في الاقتصاد نتائج مؤكدة التحقيق، فالإقتصاد يتناول سلوك الإنسان، وهو سلوك بطبيعته يتسم بالعشوائية إلى حد ما، ويصعب التنبؤ به بصورة مؤكدة، كذلك فلا يستبعد أن تتدخل بعض القوى ذات التأثير على السوق كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، لمنع تدهور السعر تدهورا كبيرا، خشية حدوث نتائج ذات طابع سياسي غير مرغوب فيها، وخاصة في دول أميركا اللاتينية، كذلك فمن الجائز حدوث تغير في سعر الدولار بارتفاع قيمته نتيجة لزيادة الطلب عليه، التي قد تترتب عن زيادة حجم المعاملات النفطية، نظرا لانخفاض الأسعار وزيادة الإنتاج، وقد يحدث أيضا الارتفاع في سعر الدولار على ضوء النتائج المشجعة الأخيرة عن مسار الإقتصاد الأميركي، وانتعاش الإقتصاد العالمي بصفة عامة الذي قد يستفيد من انخفاض سعر النفط، ومع ارتفاع سعر الدولار يرتفع السعر الحقيقي للنفط، وبذلك يعطي قوة تعويضية للانخفاض في السعر الاسمي للنفط. وإذا أضفنا إلى هذه الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات سياسية قد تحمل في طياتها مفاجآت غير متوقعة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث وصلت درجة الغليان إلى أقصاها.. لذا يجب التحفظ وعدم اعتبار انخفاض أسعار النفط إلى مستوى التكلفة المتغيرة على أنه أمر محتم الوقوع، وإنما هو أمر محتمل لا يجب استبعاده أو التغاضي عنه.

السعودية تقود «أوبك» لاسترداد زمام المبادرة في أسواق النفط العالمية

إن التطورات في الآونة الأخيرة في سوق النفط الدولي تشير إلى أن انخفاض سعر النفط إلى مستوى قريب من التكلفة المتغيرة لنفط بحر الشمال - أي بحوالي (5 - 6) دولارات للبرميل، هو أمر ممكن لا يجب استبعاده أو التقليل من أهميته.

ويرى بعض المنظرين للسياسة النفطية أن السماح لعوامل السوق الموضوعية بأن تتفاعل طبيعياً، ومن ثم السماح للأسعار بأن تصل إلى أي مستوى، هو أمر غير مرغوب فيه، ويدعو هؤلاء إلى ضرورة التدخل لمنع ما يسمى بانتهاء الأسعار، والدعوة إلى التدخل هذه تتعدد في محتواها وإطارها.

فهناك من يرى أن المسؤولية الكبرى لحماية السوق تقع على المملكة العربية السعودية وحدها، أو بالتنسيق مع دول مجلس التعاون أو في نطاق دول غير «الأوبك» بينما يرى البعض الآخر وخاصة المملكة العربية السعودية، أن المسؤولية هي مسؤولية مشتركة يقع العبء الأكبر فيها على دول غير «الأوبك» وخاصة بريطانيا، وما لم تتعاون هذه الدول وتحدد إنتاجها وترشد أسعارها، فليس هناك أمل على الإطلاق. ويرى البعض الآخر وخاصة الكويت، أن المطلوب هو الوصول بين كافة الأطراف المعنية، سواء من دول «الأوبك» أو غير «الأوبك» إلى الحد الأدنى من الاتفاق، ليشمل ذلك اتفاقاً عاماً على الحدين الأدنى والأعلى للأسعار، وحجم الإنتاج الذي يتناسب مع هذه الحدود، والواقع أن هذا الاقتراح لا يختلف في جوهره عن النظام، الذي حاولت «الأوبك» تطبيقه منذ مؤتمر لندن، مع تحقيق قدر أكبر من المرونة وتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل دولاً غير «الأوبك» ومهما اختلفت الآراء عن أسلوب التدخل أو نطاقه أو كيفية تطبيقه، فإن السؤال الذي يثار في المقام الأول ويستحق الإجابة عنه هو: هل من الضروري التدخل؟ فإذا

كانت الإجابة نعم، عندئذ تثار التساؤلات الأخرى، عمن سيتدخل وأسلوب التدخل وإطاره وكيفية تطبيقه؟

إنني لا اختلف مع أحد في أن انخفاض الأسعار انخفاضاً كبيراً ستكون له آثار سيئة على بعض الدول النامية والمصدرة للنفط، بغض النظر، عما إذا كانت أعضاء في منظمة «الأوبك» أو خارج إطار المنظمة، ومن هذه الدول دول منظمة «الأوبك»

والمكسيك ومصر وعمان والبحرين، إلا أن التحليل الموضوعي لا بد أن يشير إلى الاحتمالات الإيجابية التي من الممكن أن تنتج عن انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصاد العالمي، هناك تخفيض العبء على الدول النامية التي لم تحقق نجاحا ملموسا في ترشيد الاستهلاك في الطاقة، وكان عبء سداد كلفة استيراد النفط وبالعملة الصعبة من أكبر معوقات التنمية في هذه الدول، بالرغم من المعونات الملموسة التي قدمتها الدول النفطية الخليجية للدول النامية غير النفطية.

إن المحصلة النهائية للنتائج الإيجابية والسلبية لانخفاض أسعار النفط، يصعب التنبؤ بها بصفة قاطعة، وتتطلب إخضاعها للدراسات الكمية، إلا أنه يبدو أن نتائجها الإيجابية قد تكون أكثر إيجابية في النهائية، وإن كانت نتائجها توزيعية، أي تحول الثروة والريع النفطي إلى الدول المتقدمة الصناعية، وعلى حساب الدول النامية النفطية.

فإذا اقتصر التحليل على القطاع النفطي فقط، ومع تسليمي بالآثار العكسية لانخفاض سعر النفط على دول مجلس التعاون والدول العربية النفطية الأخرى، فإنني لا أريد التدخل لمنع الظروف الموضوعية السائدة في سوق النفط من أن تأخذ مجراها الطبيعي وذلك لاعتبارات متعددة.

أولا : من الممكن إتباع سياسات داخلية رشيدة لتحديد تأثير انخفاض سعر النفط على دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية النفطية الأخرى.
ثانيا : فإن الظروف السائدة في سوق النفط العالمي تختلف اختلافا جذريا عن الظروف التي كانت سائدة في السبعينات، وأن نماذج التدخل التي تمتعت بقدر محدود من النجاح، وفي ظروف مثالية، واتسمت بالندرة وبتركيز المواد الطبيعية في أيدي محدودة، هذه النماذج ذات النجاح المحدود في ظروف

مثالية، لا يحتمل لها النجاح على الإطلاق، في ظروف التخمة النفطية، وتركز الإنتاج النفطي في أيدي متعددة لها ظروف متباينة.

ثالثا : ومع افتراض إمكانية التدخل في الوقت الحالي، وهو أمر مستبعد لمنع الانهيار فما الذي يضمن استمرار نجاح التدخل لفترة معقولة، ومن الذي يضمن عدم تكرار الأزمات؟ فالدواء المسكن الذي استخدمته منظمة «الأوبك» منذ مؤتمر لندن 1983 لم يكن ناعما، وقد تغيرت الظروف إلى أسوأ منذ ذلك الوقت.

رابعا: إذا كان من الضروري التدخل فمن المتحمل مسؤولية هذا التدخل وتضحياته؟ في الغالب يركز الكتاب الغربيون على أن هذه المسؤولية عادة تقع على المملكة العربية السعودية، بحكم كونها دولة ذات طاقة إنتاجية كبيرة واحتياطيات هائلة، وفي الواقع يعنون بذلك، كلما تطلب الأمر تضحية فإن السعودية هي التي تتحمل عبئها، أما إذا كان هناك ربحية فيجب أن تقتصر على منتجي غير «الأوبك» ومستهلكي المنتجات النفطية في الدول الصناعية المتقدمة مشاركة مع حكومات هذه الدول وشركات النفط الكبرى.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره أن المملكة العربية السعودية تحملت المسؤولية بكفاءة وجدارة وتعقل واعتدال لفترة طويلة، كما أنها تحملت من التضحيات ما يكفي. ففي خلال فترة السبعينات اتسمت سياستها بالاعتدال، وبعد النظر. وحاولت قدر استطاعتها أن تدخل عامل الاستقرار كأحد العوامل المهمة في التسعير والإنتاج، ويكفي أن نلقي نظرة على المشروعات السعودية المتعددة في إطار منظمة «الأوبك» وخارجها، بما فيها الإستراتيجية طويلة المدى والحوار مع الدول الصناعية المستوردة للنفط، كذلك المواقف السعودية داخل منظمة «الأوبك» وخارجها، التي تفاوتت ما بين النصح والتحذير، إلى الحزم والتنفيذ،

والخلاف العلني في الموقف الموضوعي، وبصورة واضحة مع بعض أعضاء المنظمة وذلك من واقع مسؤوليتها، أما عن التضحية فقد تحملت السعودية وحدها عبء تحقيق التوازن ما بين الطلب العالمي والعرض

العالمي، أي إنه لأول مرة في التاريخ تتحمل دولة واحدة مسؤولية على المستوى الاقتصادي العالمي، وفي مادة إستراتيجية، فماذا كانت النتيجة؟ قبلت السعودية أن ينخفض إنتاج صادراتها من النفط من عشرة ملايين برميل إلى حوالي 2.5 مليون برميل يوميا في فترة وجيزة، إلا أن هذه التضحية لم تؤد في النهاية إلى مشاركة الآخرين لتضحيات السعودية، وبقدر يتناسب مع مواردهم النفطية وأهدافهم الإنمائية.

لماذا إذن يطالب الآخرون بأن تتحمل السعودية التضحية مرة أخرى، ونتائجها لن تكون مضمونة، بل ستكرر الأزمات بالصورة نفسها؟

خامسا: لا بد من التسليم بلبن سيطرة السوق على تحديد أسعار النفط وإنتاجه أمر لا جدال فيه، وإنه بدلا من محاربة واقع لا يمكن تغييره في الظروف الحالية، فمن الواجب مساعدة هذا الوضع وتأييده والتعامل في إطاره، وقبول نتائجه. ليس معنى ذلك أن تقف دول مجلس التعاون مثلا موقف المتفرج، وترسم سياساتها على أساس ردود فعل لما يحدث في السوق، وإنما المطلوب أن تتفاعل مع السوق من موقف إيجابي يؤثر فيه ويتأثر به، فتحدد هذه الدول إنتاجها النفطي على أساس قدرتها الاستيعابية، وفقا لخططها التنموية والامتيازات الفنية المتعلقة بالعلاقة بين الإنتاج والاحتياطي النفطي، وعلى هذا الأساس تقبل حكم السوق فيما يتعلق بالأسعار.

كذلك فإن إيجابية السياسة النفطية في التعامل مع السوق، تعني أن تحتفظ هذه الدول بحقها في تحديد نوعية التصدير من النفط، سواء كان من الخام أو المنتجات، وتحديد

الأسلوب التعاقدى الذي يتناسب مع ظروفها. فإذا اتبعت الدول المصدرة مثل هذه الفلسفة الإيجابية في التعامل مع سوق النفط، فإن النتائج المتوقعة ستكون أكثر فائدة بكثير من التدخل ومحاولة مواجهة التيار الذي لا يمكن تغيير اتجاهه، ولن تكون هذه الفائدة مقتصره على مصدري النفط أو منتجه، وإنما على مستهلكي النفط أيضا والاقتصاد العالمى بأسره.

والتاريخ الاقتصادى يؤكد هذه الحقيقة، فلم يستمر «كارتل» واحد على الإطلاق مهما اختلفت صور إدارته، بل انهارت كلها، ومع انهيارها بقي الاقتصاد العالمى بل استمر وازدهر. وتاريخ «الكارتلات» يكرر الأسطورة

نفسها، ومشاحنات داخلية، ضغوط خارجية، سياسات غير واقعية، وفي النهاية يفرض الواقع نفسه، ولكن بعد أن يكون قدر كبير من الموارد قد استنزف وذهب هباء منثورا.

سادسا: إذا كان من المفيد بل من الضرورى، أن نسمح للسوق بأن يلعب الدور الأساس، مهما كان تعريف السوق ليشمل السوق الفورى أو المستقبلى أو الخام أو المنتجات، فإنه من اللازم أن نمكن السوق من أن يكتشف حدوده، والحدود هذه تشمل في المقام الأول أن يكتشف السوق أرضه وسماءه، أي الحدين الأدنى والأعلى لسعر النفط الخام، وليس هناك مشكلة كبرى بالنسبة للحد الأعلى فهو أمر سهل، حيث يتحدد الحد الأعلى لسعر النفط بكلفة البدائل بالنسبة لأقل المنتجات النفطية إحصائيا، غير أن تحديد الحد الأدنى ليس بالقدر نفسه من السهولة. فكما بينت سابقا، فإنه يتأثر باعتبارات التكلفة المتغيرة في الأبار الحديقة، والسياسات السعرية للدول النفطية الكبرى، وهذه أمور لا يمكن التخمين بها، إلا أن اكتشافها يأتي بالممارسة فقط، وقد واجه العالم ما يسمى بحافة الهاوية النفطية مرات متعددة، وقد أن الأوان لأن نكتشف ما هي هذه الهاوية، إن وجدت على الإطلاق، وقال البعض إن السعودية تخادع خداع الصحراء، ولقد أن الأوان لأن يعلم العالم أن السعودية لم تكن تخادع، وإنما حذرت من واقع المسؤولية.

سابعا: إن العامل المهم هو أن هناك بوادر تدل على نجاح السياسة السعودية، في خلق نظام نفطى جديد يستند إلى الواقعية والمسؤولية، وإنه بالرغم من الضباب والغيوم التي تخفي الصورة الحقيقية للواقع النفطى الجديد، إلا أن المتعمق والمدقق في تحديد معالم السياسة النفطية السعودية لا يسعى إلى التفاؤل فما هي معالم هذه السياسة النفطية السعودية الجديدة؟ وما هي معالم النظام النفطى الجديد المنبثق عنها؟

تبدأ معالم السياسة النفطية السعودية الجديدة من منتصف عام 1985، وذلك عندما لجأت السعودية - بعد أن فشلت في إقناع الأعضاء وغير الأعضاء، بضرورة التعاون وخطورة الموقف - إلى إتباع أسلوب تعاقدى جديد لتسويق جزء محدود من نفطها، يقوم على فكرة ما يسمى بتحديد السعر وفقا للعائد الصافى من برمىل النفط المكرر، بعد خصم تكلفة النقل من البائع إلى المشتري، ويتم التعاقد مباشرة ودون وساطة بين البائع

المنتج للنفط الخام، وهي السعودية إلى المشتري المستهلك النهائي للخام، أي مصافي النفط الأجنبية ويكون السعر للنفط الخام محسوبا على أساس الأسعار السائدة في السوق

للمنتجات النفطية المستخلصة من هذا النوع من النفط الخام مع الاعتراف بمبدأ المشاركة في الربح، بعد خصم تكلفة التكرير والاعتراف أيضا بوجود معادلة تصاعدية تعدل أسعار النفط الخام مع التغيرات في أسعار المنتجات النفطية في السوق الفوري، وتكون مدة التعاقد عدة أشهر قابلة للتجديد، كما تتمتع هذه التعاقدات بالسرية التامة، على نفس نمط سرية المعاملات التجارية بصفة عامة.

ولقد كانت بداية التعامل على أساس متوازن، حيث اقتصر على كميات محدودة، ومع الشركات الأميركية المكونة «للأرامكو» وتدرجيا بدأت الكميات ال متعاقد عليها على الأساس السابق في التزايد حتى وصلت الكميات التي تعاقدت عليها السعودية وفقا لمعادلة الناتج الصافي حوالي 1.7 مليون برميل يوميا وتدرجيا بدأ نطاق التعاقد في الاتساع، ليشمل المصافي الأوروبية، وأخيرا المصافي اليابانية، وبدأت دول أخرى بعد مرحلة من المقاومة والاعتراض تتبع مثل هذا

الإطار، فبدأت إيران ونيجيريا وليبيا في التعاقد على الأساس نفسه، وإن اختلفت التفاصيل حتى وصلت الكمية المتعاقد عليها على أساس معادلة الناتج الصافي حوالي 3 ملايين برميل يوميا، أي حوالي 20 ٪ تقريبا من إنتاج «الأوبك» وما يزيد عن « 6 ٪» من حجم سوق النفط الكلي، أي بنسبة تزيد عن نسبة التعامل في السوق الفوري في فترة السبعينات، بداية الثمانينات، ولقد أصبح هذا النظام

على درجة كبيرة من الجاذبية بالنسبة للبائعين والمشتريين من أصحاب المصافي، فبالنسبة للمشتريين، فهو يضمن لهم استمرارية الإمدادات، وعلى أساس أسعار السوق للمنتجات النفطية، والمشاركة في المخاطرة من قبل البائعين.

أما بالنسبة للبائعين فهذا النظام يضمن استمرارية التصدير، وعلى أساس إطار تعاقدى يمكنهم من التأثير على السوق والأهم من ذلك فهو يمثل أسلوبا ذكيا يمكن مصدري النفط الخام، من الدخول في قطاع المستويات الدنيا للصناعة النفطية **DOWNSTREAM** دون تحمل مخاطرة رأس المال والمخاطرة السياسية، كما أنه يعفي تلك الدول من تحمل أعباء الإدارة المباشرة في وقت لا تتوفر فيه المهارات الإدارية المطلوبة بالأعداد الكافية.

أما من الناحية النظرية فإن هذا الإطار التعاقدى يقوم على أساس نظري صحيح، وهو الذي يستند إلى البديهية التي يمكن إثباتها تحليليا وهو أن التأثير، وبالتالي استقرار أسعار النفط الخام يتوقف أساسا على مستويات واستقرار أسعار المنتجات النفطية والعكس بالعكس.. كما أن هذا النظام يترك للسوق مهمة تحديد الفروق، وهي مهمة عجزت كافة العقول والكفاءات والخبرات التي ساعدت منظمة «الأوبك» عن حلها، إذ

أصبحت فبوق الأسعار للمنتجات النفطية هي التي تحدد الفروق في أسعار الأنواع المتعددة من النفط الخام، كما أن هذا النظام يتمتع بقدر كبير من المرونة، فكل عقد

يعكس بالإضافة إلى الظروف الموضوعية السائدة في السوق الظروف الخاصة للبايع والمشتري. ويعتمد كذلك على التكنولوجيا المطبقة في تكرير النفط الخام، كما أنه يعطي إطارا عاما للمنافسة البناءة ويبعد فئة المضاربين، حيث إن التعامل، قائم على أساس تعاقدى دون وساطة أو وسطاء.

إن نتائج هذه السياسة خطيرة للغاية، بل إنها تمثل انقلابا نفطيا على درجة كبيرة من الأهمية، ولقد تم تنفيذ المخطط السعودي في هذا الصدد على نمط يشبه تخطيط المعارك الحربية، فلقد تم تحديد الهدف بأن استقرار سوق النفط لن يتم إلا على أساس تعاقدى، وأنه بدون هذا الأساس سيعتمد السوق أو مقدراته على نشاط المضاربين في المقام الأول، كذلك فإن وجود إطار تعاقدى يعني وجود أسلوب منظم للتأثير، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب إما تطهير سوق النفط الفورى من المضاربين والجو التشنجى القائم على

المغالاة والمبالغة، والذي نجح في الماضي في خلق جو من الارتباك في سوق النفط العالمى، أو تحويط السوق الفورى وتقليل أهميته، وقصره على الدور المفيد الذي كان يلعبه في الماضي «كترموتر» يقيس درجات الحرارة.

كذلك يتطلب استقرار السوق الإقناع العملي لدول غير «الأوبك» بضرورة التعامل على أساس تعاقدى منظم، والتركيز هنا على كلمتي الإقناع العملي بعد أن فشلت الجهود كافة لإقناع دول غير «الأوبك» على أساس من المنطق والجدل، كما أن التركيز على الإطار التعاقدى قائم على الاعتبارات الموضوعية، ولقد حققت السعودية هذين الهدفين بسياسة واحدة وفي وقت واحد، فالتعاقد مع مصافي التكرير الأوروبية والأميركية، التي كانت تعد سوقا طبيعيا لنفط بحر الشمال، أدى في البداية إلى اضطرار بريطانيا إلى تصدير نفطها إلى أسواق آسيا، بعد أن أغلق النفط السعودي أبواب المصافي الأوروبية أمام نفط بحر الشمال. وتسويق هذا النفط في آسيا يعني ارتفاعا في الكلفة، وخاصة كلفة النقل ويتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا.

ولجأت السعودية مرة أخرى إلى التحذير والمنطق الهادىء وفي بعض الأحيان التهديد المغلف، ولم تجد هذه التحذيرات أذانا صاغية، فبدأت السعودية مرحلة جديدة تمثلت في مطاردة نفط بحر الشمال في أسواق آسيا، وذلك بالتعاقد مع المصافي اليابانية على أساس معادلة الناتج الصافي، والسعودية في موقف يتمثل في انخفاض الكلفة نتيجة لقربها من أسواق التصدير، كما أن لديها طاقة إنتاجية هائلة تستطيع أن تضمن للمشتريين سواء في أوروبا أو آسيا من مصافي التكرير، استيفاء احتياجاتهم الحالية والمتوقعة.

ونتيجة لذلك فإن نفط بحر الشمال أصبح لاجئاً إلى حد كبير، وأصبح لا يجد منفذاً لمصافي التكرير إلا من خلال الوسطاء المضاربين، وذلك في إطار سوق النفط

الفوري، ومع ازدياد المعروض من هذا النفط باستمرار في سوق النفط الفوري، وتحول المشترين من مصافي التكرير إلى التعاقد على أساس الناتج الصافي خارج نطاق السوق الفوري، اقتصر الطلب في السوق الفوري على الطلب غير المباشر من الوسطاء والمضاربين، ومن ثم استمر انخفاض أسعار نفط بحر الشمال، ومن دلائل نجاح السياسة النفطية السعودية أنه لا يوجد برميل واحد من النفط السعودي للبيع من خلال السوق الفوري، وحجم التعامل من النفط السعودي في السوق الفوري لم يتزحزح عن الصفر في الشهرين الماضيين على الأقل، بينما حجم التعامل في السوق الفوري على نفط بحر الشمال مستمر في التناقص، حيث يقتصر التعامل على الطلب غير المباشر وعلى المضاربين، وعدم وجود عرض للنفط السعودي في السوق الفوري في الوقت الذي ازداد فيه إنتاج وتصدير النفط السعودي حيث تعدى، على حسب تقديرات السوق، خمسة ملايين برميل يومياً.

كل ذلك دون الخروج عن إطار السوق واحترام الاعتبارات الموضوعية له، فالسعودية حددت حجم الإنتاج المرغوب فيه وقبلت لإنتاجها السعر الذي يقوم على منتجات هذا العام، وفي الوقت الذي قبلت فيه حكم السوق رفضت السماح لأي جهة كانت أن تعبت بنفطها، فاستمرت في رفض التعامل مع المضاربين والوسطاء ووفقاً لاعتبارات المضاربة، وصممت على قبول التعامل على أساس تعاقدية يمكن تفسيره منطقياً، والقائم على المشاركة في الربح.

بل إن هذا النظام يمكن اعتباره قائماً على فلسفة الاقتصاد الإسلامي الذي يرفض المضاربة ويحلل المشاركة في الربح، لقد نجحت السعودية في المرحلة الأولى من هذه المعركة بأن جعلت السوق الفوري مسكناً للاجئين والمضاربين والنفوط ذات العمر القصير، والتي ترغب في الربح السريع، وقدمت نموذجاً موضوعياً وبناءً لدول غير «الأوبك» يمكن أن يحقق الفائدة للجميع دون التضحية باستقرار السوق.

العرب معنيون بإطالة عصر النفط.. للسيطرة على نهايته

تعرضت السياسة النفطية السعودية في الآونة الأخيرة، التي هدفت إلى محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط بأسلوب غير تقليدي.. قائم على محاولة تقديم إطار تعاقدى جديد، يتسم بالواقعية، ويرتبط باعتبارات السوق ويستبعد المضاربة والوسطاء، وذلك عن طريق. تحديد مهام السوق الفورية، في حدود ضيقة، وفي الوقت نفسه، محاولة إقناع منتجي غير «الأوبك» وبأسلوب عملي، بضرورة تحمل المسؤولية في المعاملات النفطية، وإن الربح السريع لا يعد أسلوباً بناءً في الأجل الطويل، ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت السعودية أسلوباً تعاقدياً جديداً، من منتصف عام 1985، يتم التعامل فيه مباشرة بين البائع المنتج والمستهلك النهائي للنفط الخام، وعلى أساس سعري يربط أسعار النفط الخام بالأسعار السائدة في السوق للمنتجات النفطية، ويتسم بالمرونة عن طريق معادلات تصحيحية للأسعار ومشاركة في الربح. ولقد نفذت السعودية هذه السياسة بمهارة، حيث تم التعاقد في البداية مع الشركات الأميركية المكونة «للأرامكو» وذات العلاقة التاريخية بصناعة النفط السعودي، ثم ركزت على المصافي الأوروبية، وذلك لمنافسة نفط بحر الشمال على أرضه، وتدرجياً تمت زيادة الكميات المتعاقد عليها وفقاً لهذا الأسلوب، وتم توسيع نطاق التعاقدات لتشمل المصافي الآسيوية، وهي بذلك طاردت نفط بحر الشمال في الأسواق الآسيوية، وكانت النتيجة أن سلكت دول نفطية أخرى السلوك نفسه، مما أدى إلى تدعيم هذا الأسلوب التعاقدى الجديد، وزيادة أهميته النسبية، بحيث وجدت النفوط المنافسة نفسها محاصرة وغير قادرة على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي للنفط الخام، فاقترص منفذها على السوق الفوري الذي أصبح معقلاً للمضاربيين والوسطاء، فانخفض سعر نفط بحر الشمال وبمعدلات سريعة، نتيجة لانخفاض حجم التعامل فيه، وتفضيل المستهلكين النهائيين التعامل على أساس تعاقدى مرتبط بسوق المنتجات النفطية، وأكبر دليل على نجاح السياسة النفطية السعودية، أنه بالرغم من انخفاض أسعار النفط للخامات

المنافسة، وبالرغم من زيادة السعودية لصادراتها النفطية زيادة ملموسة، إلا أنه لا يوجد برميل واحد من النفط السعودي معروض للبيع من خلال السوق الفورية ولمدة ليست بقصيرة.

وأوضح أن هذه المرحلة من السياسة النفطية السعودية هو أخذ زمام المبادرة مرة أخرى، ولكن على أساس واقعي عن طريق التسليم الواضح والصريح بضرورة

الالتزام باعتبارات السوق الموضوعية، والاعتراف بالتغيرات الجوهرية التي حدثت في صناعة النفط الدولية، مع عدم التضحية بحق السعودية بإتباع سياسة مستقلة بالنسبة لنفطها، وعدم الرضوخ لضغوط المضاربة غير البناءة، وتفضيل التعامل على أساس تعاقدية ومشاركة في الربح، وتحمل قدر معقول من المخاطرة التجارية المعتادة.

ولقد استطاعت السعودية استرداد زمام المبادرة في سوق النفط، وهو أمر طبيعي لدولة تملك أكبر الاحتياطات النفطية وأكبر طاقة إنتاجية في العالم، وفي وقت مازال النفط يلعب فيه دورا رئيسا في مجال الطاقة، والمهم هنا كيف تستطيع السعودية تدعيم هذا الانجاز المهم، واستخدام زمام المبادرة للمشاركة في وضع معالم النظام النفطي الجديد؟

في نهاية المرحلة الأولى لاسترداد السعودية لزمام المبادرة، ستبدو صورة العالم النفطي مشابهة إلى حد كبير، للظروف التي سادت في بداية السبعينات، وهذه الظروف تتمثل في وجود معالم أساسية مشابهة في الشكل، وإن اختلفت في المحتوى، فسيكون في هذه المرحلة إطار تعاقدية في فترة زمنية معقولة، قائم على التزامات متبادلة وعادلة مرتبطة بالظروف الموضوعية للسوق والظروف الخاصة للمتعاملين. كما كان هناك في بداية السبعينات أساس تعاقدية تناسب مع الظروف الموضوعية التي كانت سائدة في تلك الفترة والفرق هنا بين الإطارين التعاقديين، هو أن الإطار التعاقدية لفترة بداية السبعينات ارتبط بالنفط الخام فقط، وبأسلوب تسعير قائم على التحديد، ودون مراعاة للعلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية، بينما يقوم الإطار الجديد على ربط التعامل في النفط الخام وعلاقته بالمنتجات النفطية، وعلى أساس سعري يقوم على اعتبارات السوقين

الرئيسيين للنفط الخام وللمنتجات النفطية، والابتعاد عن التحديد وتوخي المرونة.

كذلك فإن الإطارين التعاقديين يتشابهان في قصر التعامل على العلاقة المباشرة بين البائع المنتج والمستهلك النهائي للنفط الخام، وعدم إعطاء المجال للوسطاء والمضاربيين، ومن ناحية أخرى ففي بدايات السبعينات كانت قيادة السعودية أمرا مسلما به نظرا لأهمية السعودية من الناحية النفطية، وفي نهاية المرحلة الجديدة التي نعيشها الآن ستسترد السعودية مركزها القيادي الطبيعي في سوق النفط، بعد أن تكون قد تمكنت من استرداد زمام المبادرة مرة أخرى، وبذا يصبح للسوق النفطي مركز ثقل

وتوجيهه، بعد أن ا تسم الوضع خاصة في بداية الثمانينات بعدم التركيز والتخبط في القرارات، وتعدد القيادات. أما من ناحية الظروف الموضوعية فأوجه التشابه كبيرة بين

بداية الثمانينات بعدم التركيز والتخبط في القرارات وعدد القيادات أما من ناحية الظروف الموضوعية فأوجه التشابه كبيرة بين بداية السبعينات والوضع الجديد، ففي بداية السبعينات كانت اعتبارات الأجل الطويل تتحكم في الطلب والعرض، فالارتفاع في الطلب في ذلك الوقت كان نتيجة ردة فعل للانخفاض الذي حدث في أسعار النفط الخام في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكان ذلك مصاحباً كما هي الحال الآن بتغيير جوهر في صناعة النفط الدولية، حيث انكسرت هيمنة شركات النفط الكبرى عندما دخلت الشركات المستقلة لسوق النفط.

أما من ناحية العرض فلقد كان انخفاض الأسعار في الخمسينات نتيجة للزيادة الكبيرة التي حدثت في العرض المتاح من النفط نتيجة للاكتشافات التي حدثت في ذلك الحين خارج المناطق التقليدية للنفط. وبصفة خاصة اكتشاف النفط في ليبيا. أما في الوقت الحالي فقد انخفض الطلب نتيجة لاعتبارات الأجل الطويل، وكردة فعل للارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار في السبعينات، وليس لمجرد انخفاض وقتي لسعر النفط مرة أو مرتين، وإنما

لشيوع التيار الارتفاعي ، وتوقعات استمراره، وصاحب ذلك حدوث تغيرات جوهرية في هيكل الصناعة النفطية حيث انكسرت هيمنة منظمة «الأوبك» في قدرتها على تحديد الأسعار والتحكم في السوق، وذلك نتيجة لدخول منتجين جدد كما حدث تماماً في نهاية الخمسينات.

أما من جانب العرض فقد ازداد المعروض زيادة كبيرة نتيجة للاكتشافات الهائلة التي حدثت في السبعينات وخارج المناطق التقليدية للنفط. على هذا الأساس فإنه من ناحية المحتوى والنتائج الحالية فالمرحلة الحالية تشبه نهاية الخمسينات وبداية الستينات: وفرة نفطية وطلب معتدل، عدم وجود تركيز أو هيمنة تتحكم في السوق ومقدراته، أما من وجهة نظر الإبعاد المستقبلية للمرحلة الحالية، فهي تشبه إلى حد كبير بداية السبعينات، فالاعتبارات طويلة الأجل هي المحدد الموضوعي لظروف السوق، والإطار التعاقدى بدأ يستعيد فعاليته، والقيادة والمبادرة عادتا لمن تؤهلهم مواردهم النفطية لتحمل هذه المسؤولية، أما من النتائج المستقبلية، فكما أدت ظروف الخمسينات إلى تحسن كبير في الأهمية النسبية للنفط ومنتجيه في نهاية الستينات وبداية السبعينات، فليس هناك ما يمنع من عودة عقارب الساعة إلى تحسن الأهمية النسبية للنفط في بداية التسعينات وحتى أواخر هذا القرن، كردة فعل لاعتبارات الأجل الطويل التي سنتنتج عن الانخفاض في

الأسعار في بداية الثمانينات، وهكذا يعيد التاريخ نفسه بتكرار الظروف نفسها، فهل يعيد التاريخ نفس النتائج ويسترد النفط أهميته النسبية كما كانت الحال في بداية السبعينات؟

الإجابة تتوقف على الكيفية التي نعالج بها الظروف الموضوعية في الوقت الحالي، وكما اتسمت سياساتنا في الخمسينات والستينات بالصبر والتأني وعمل الحسابات وعدم السعي وراء الربح السريع، مما حقق في النهاية نجاحا باهرا قلب موازين الأمور رأسا على عقب، فاستردت الدول المنتجة للنفط حقها في إدارة موردها النفطي تسعيرا وإنتاجا، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للنفط إلى أعلى مستوى وصلت إليه منذ اكتشاف هذه المادة الأولية الإستراتيجية، ولا بد من الاعتراف بأن سياسة السبعينات كانت فاشلة في تدعيم المكاسب التي تم إنجازها، مما أدى إلى فقدان فرصة كبيرة لاستخدام المورد النفطي لإحداث تغيير جذري ليس في الإيرادات النفطية، وإنما في أهمية وموقع الدول النفطية ممثلة لدول العالم الثالث في القوة السياسية الدولية، وكانت كل الظروف ملائمة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق كافة أهدافنا ومطالبنا السياسية العادلة، سواء المتعلقة بالقضايا المحددة والمزمنة لاسترداد أراضيها المحتلة. أو بالنسبة للقضية العامة التي تتعلق باستعادة الأمة العربية لمكانها اللائق والطبيعي على الخريطة الدولية. وسبب ذلك ودون الدخول في التفاصيل فإن إضاعتنا لفرص عديدة كانت بابتعادنا عن الحكمة وبعد النظر وتشردم قراراتنا وتفضيل السعي وراء الربح السريع على المكاسب الحقيقية للأجل الطويل، التي تتمثل في بناء اقتصاد قوي ومتوازن قادر على النمو، ينتج بكفاءة ويوزع بعدالة، فما هو المطلوب الآن؟

المطلوب أن تستخدم المملكة العربية السعودية الظروف الموضوعية الحالية، وبعد أن استردت زمام المبادرة في وضع سياسة نفطية قائمة على اعتبارات الأجل الطويل، ومن الصعب تحديد المعالم الدقيقة لهذه السياسة في هذا المقال، ولكن يمكن أن نلقي بعض الضوء على الأهداف التي أرى بتواضع، بأنها تستحق قدرا كبيرا من الأهمية. أولا : إن السياسة النفطية الجديدة يجب أن تعني في المقام الأول، بضرورة إطالة عصر النفط إلى أكبر فترة زمنية ممكنة، فمازالت احتياطياتها النفطية هائلة، وتفوق بكثير احتياجاتنا من الطاقة، كذلك فإن اقتصادياتنا مازالت نفطية في الأساس، وذلك لعدم نجاح سياسات السبعينات في بناء هيكل اقتصادي متوازن، وإطالة عصر النفط تعطينا فرصة جديدة لتحقيق ما فاتنا في الماضي، بشرط ألا نعود مرة أخرى إلى إهدار الموارد الأساسية في اقتصادياتنا وإطالة عصر النفط لن تتم بالتمني أو المبالغة بالتفاؤل، وإنما تتطلب سياسة سعرية واقعية، وسياسة إنتاجية رشيدة، وتخطيطا لقطاعاتنا النفطية بأسلوب علمي دقيق يحدد الهدف الإنتاجي الكلي من النفط الخام، وتوزيعه بين الأسواق الداخلية والخارجية، ويضع خطة تقديرية تحدد التوزيع النسبي الأمثل للتصدير من النفط الخام والمنتجات النفطية، وتخطيط القطاع النفطي يتطلب أيضا أن نحدد بوضوح المجال السوقي الحيوي لنفوطنا، ونحدد أيضا نوعية ومعالم صناعتنا التكريرية النفطية، وبنظرة علمية تربط هذه الصناعات بالصناعات الأخرى القائمة عليها.

ثانيا : إن السياسة النفطية القائمة على إطالة عصر النفط، تعني أنه من الضروري أن

يكون لنا تأثير على أهم مستويين من مستويات الصناعة النفطية على الأقل، وهما المستوى المتعلق بالاكتشافات النفطية الذي يحدد حجم المتاح من النفط في الأجل

الطويل، والإنتاج النفطي الذي يحدد الطاقة الإنتاجية المتاحة للعرض في أي وقت. أما المستوى الثاني لا بد أن يكون لنا فيه قدرة على التأثير، فهو مستوى التوزيع للمنتجات النفطية، إذ إن هذا المستوى هو أهم المستويات، فله الصلة المباشرة بالمستهلك النهائي، الذي يسيطر في النهاية في أسواق دول ذات اقتصادات تقوم على سيادة المستهلك، ليس هناك ما يدعو على الإطلاق لأن نشنت مواردنا الإدارية والمالية وأموالنا في المراحل الأخرى للصناعة النفطية، فمصافي النفط سواء كنا نملكها أو لا نملكها، ستقرر شراء نفوطنا أو نفوط غيرنا وفقا لشروط البيع والشراء العادية القائمة على المنافسة، بغض النظر عن الملكية، وينطبق المنطق نفسه على مرحلة النقل، فالناقلات ستوجد طالما كان هناك سوق للنفط ومنتجاته، بغض النظر عما إذا كانت هذه الناقلات مملوكة لنا أو لغيرنا فالتركيز على المستويين لا يعني امتلاك وإدارة هذه المجالات بهدف التحكم والسيطرة، فذلك مستحيل، وإنما بهدف القدرة على التأثير الفعال والمشاركة الإيجابية، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في صنع قرارات الأسواق الفرعية المتعلقة بهذين المستويين.

ثالثاً: إن السياسة النفطية طويلة الأجل، يجب أن تضمن لنا القدرة على التـأثير في مقدرات النفط، نفسه بمعنى أن تكون لنا القدرة على تحديد نهاية عصر النفط، وهو أمر واقع، ومن المصلحة أن نشارك في الإنهاء المنظم لعصر النفط، بدلاً من ترك تحديد مصيره في أيدي الآخرين. والترجمة العملية لهذا الهدف هي أن ندعم استثماراتنا في البدائل، ولقد كانت ضرورة ذلك واضحة منذ فترة طويلة، وساهمت بقدر كبير في الانخفاض الهائل الذي حدث في الطلب إلى النفط، وسياسة البدائل تتطلب موردين أساسيين، المورد الأول هو توافر التكنولوجيا التي تمكن من توفير بدائل فعالة وبكميات وفيرة، والمورد الثاني وهو مورد تقليدي، يتمثل في رأس المال، مع فارق كبير بين استثمارات البدائل والاستثمارات الأخرى، من حيث إن استثمارات البدائل تتطلب رؤوس أموال هائلة.

والوضع الحالي يتمثل في أن التكنولوجيا متاحة، ولكنها ليست في حوزتنا، ورأس المال أيضاً متوفر لدينا ومن ثم فإن عناصر وضع سياسة للبدائل موضع التنفيذ متوافرة ولا ينقصنا إلا المشاركة وليس معنى ذلك أن نضع الجزء الأكبر من أموالنا في هذه الاستثمارات وهو استثمار ذو درجة عالية من المخاطرة، وإنما المطلوب أن نطبق القواعد العلمية للاستثمار القائم على التنويع والعلاقة بين العائد والمخاطر. رابعاً: تلعب المملكة العربية السعودية الدور الأساس في السياسة النفطية، ولفعالية هذا الدور يتحتم على دول مجلس التعاون الخليجي، أن تدعم هذا الدور لتحقيق النجاح لهذه السياسة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن اقتصادياتها متشابهة مما يؤدي إلى منافسة بينها في الأسواق الطبيعية للنفط الخام وللمنتجات النفطية، ولقد حقق مجلس التعاون الخليجي إنجازات في المجال النفطي، حيث تتواجد الأطر والمؤسسات التي يمكن أن

تتحمل مسؤوليات التخطيط والتنسيق والمتابعة، للمرحلة المقبلة في إطار مجلس التعاون الخليجي.

خامسا : لا بد من الاعتراف بأن نتائج الوضع الحالي في سوق النفط الدولي، وخاصة انخفاض الأسعار ستكون له أضرار بليغة في الأجل القصير على اقتصاديات عديد من الدول العربية، وعلى وجه الخصوص على الاقتصاد المصري، ونجاح السياسة النفطية في الأجل الطويل، لا بد أن يأخذ في الاعتبار النواحي الإستراتيجية والسياسية وأهمية وحدة المصير، وإن ما يحدث في أي منطقة من مناطق العالم العربي ينعكس في النهاية على باقي المناطق.

هذه حقيقة جغرافية لا يمكن إغفالها، ولن تنجح السياسة النفطية في الأجل الطويل، ما لم تحاول أن تخفف من حدة الآثار العكسية للأجل القصير على بعض الدول العربية، ويتطلب الأمر تشكيل صندوق لتخفيف الأعباء، أو برنامجا للمساهمة في الأجل القصير لتمكين هذه الدول من تفادي أزمات اقتصادية ذات أبعاد سياسية تعصف بالوطن العربي.

إن المرحلة التي نمر بها الآن تذكرنا بأحداث عام 1967، حيث حدثت نكسة عسكرية أدت إلى تلاحم ومشاركة في المصير، لم يسبق لها مثيل، ومؤتمر الخرطوم الذي كان بارقة أمل في ذلك الجو المظلم، حين وضع برنامجا عمليا قائما على المبادئ لتمكين الأمة العربية من استرداد كرامتها بالتعاون الموضوعي، حيث ساهمت الدول العربية القادرة في بناء القدرة العسكرية للأمة العربية، وكان انتظار أكتوبر 1973 هو ثمرة المجهود العربي المشترك، والآن تواجه الدول العربية أزمة اقتصادية خانقة وبدرجات متفاوتة، والظروف المادية للدول التي ساهمت بالبناء العسكري في عام 1967، كانت أقل قدرة مما هي عليه، فهل تعود روح المشاركة والمصير المشترك ويكون هناك أمل في تحقيق برنامج يمكن هذه الدول العربية من الخروج من الأزمة الاقتصادية، كما مكنها في الماضي من الخروج من الأزمة العسكرية؟

«اليد الخفية» في الأسواق النفطية أسقطت سياسة كيسنجر

إن نجاح السياسة الخارجية لأي دولة، وخاصة تلك السياسة ذات الأبعاد الدولية، التي لا تقتصر على المجال الإقليمي، يتوقف إلى حد كبير على ما يسمى بالجبهة الداخلية. فالسياسات الداخلية والخارجية تمثلان وجهين لعملة واحدة، ومعالم إحداها وفعاليتها تتوقفان على الوضع القائم والمتوقع للجبهة الأخرى، وتزداد أهمية هذا الارتباط إذا كان نطاق السياسة الخارجية يتعلق في الجوهر، بكل من القوتين العظميين، حيث يصبح من الضروري أن تكون الحركة محددة المعالم، واضحة الأهداف ومتوخية للحذر والدقة، فالدول الكبرى قادرة بحكم مواردها العسكرية والاقتصادية الهائلة، على أن تؤثر تأثيرا بالغا على أوضاع الدول الأخرى، كما أن قدرة هذه الدول العظمى على إلحاق الضرر، حتى وإن كان لفترة قصيرة، أمر لا يمكن إغفاله، ويقع النفط في موقع يجعله من هذه

النوعية، أي إن السياسات المرتبطة به ذات شمول وعمومية لا يمكن إغفالها، وأن المجال الحيوي لهذه السياسة يؤثر ويتأثر بالدول العظمى.

فاعتماد الصناعة الأوروبية والغربية بصفة عامة، والولايات المتحدة الأميركية بصفة خاصة على النفط، يفوق في أهميته أي مادة أولية أخرى مهما كانت قيمتها ودورها في العملية الإنتاجية. وعلاقة الولايات المتحدة الأميركية بالنفط علاقة مزدوجة من ناحية وتاريخية من ناحية أخرى، فلقد كان لها ولا يزال إنتاجها النفطي الذي وإن تفاوتت كمياته ومستوياته ومدى تأثيره في الاقتصاد الأميركي، إلا أنه سيبقى من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأميركية، كما أن شركات النفط الكبرى وغالبيتها أميركية ستستمر في كونها قوة مؤثرة على تكوين السياسة الأميركية الخارجية، كما أنها ستستمر في لعب دور مهم كأداة مكملة للأدوات التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية، كما أن ارتباط النفط بالولايات المتحدة الأميركية، له أبعاد تاريخية، فمنشأ الصناعة النفطية يجد جذوره الفعلية في الولايات المتحدة الأميركية، كما أنها كانت معقلا لأول نظام لإدارة الأسعار والإنتاج عرفه العالم، واستمرت مصدرا، وإن كان بصورة غير مباشرة في مرحلة تاريخية لاحقة للمرحلة الأولى في تدعيم نظام إدارة الأسعار والإنتاج في سوق النفط الدولي، فالسياسة الأميركية كانت بمثابة المظلة الواقية لشركات النفط الكبرى المعروفة بـ«الأخوات السبع» حماها من لهيب الصحراء ودعمتها في سياسة التنقيب عن النفط والحصول على أكثر الامتيازات النفطية ملائمة، عندما ازداد نشاطها خارج الحدود الأميركية.

ودور السياسة الأميركية في مرحلة ما بعد نظام «الأخوات السبع» أي في مرحلة ارتفاع الأهمية النسبية لـ «أوبك» في نهاية الستينات والسنوات الأولى من السبعينات، دور لا يكاد أن يكون فيه خلاف. فلقد ارتفع سعر النفط ارتفاعا كبيرا في هذه الفترة، وكان هذا الارتفاع في مراحل الأولى مناسبا لأغراض السياسة النفطية الأميركية، وهي وإن كانت لم تؤيده إلا أنها لم تعارض تلك السياسة فلقد كان من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أن ترتفع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك لإعطاء دفعة قوية للاستثمارات النفطية في داخل الولايات المتحدة الأميركية، والتي شهدت انخفاضا كبيرا منذ نهاية الخمسينات، الأمر الذي بدأ يهدد الإنتاج الأميركي من النفط. وللنفط الأمريكي أبعاد إستراتيجية تفوق قيمته الاقتصادية، ومن نتائج الانخفاض في الإنتاج النفطي، أن تحولت الولايات المتحدة ولأول مرة إلى دولة مستوردة للنفط، بعد أن كانت مصدرة له، كما أن زيادة أسعار النفط على المستوى الدولي تخدم غرضا آخر، وذلك بإعطاء دفعة قوية ليس فقط للنفط الأميركي، وإنما يزيد من فرص الاستثمارات في البدايات، وذلك كبوليصة تأمين إذا لم تتجح سياسة زيادة إنتاج النفط داخل الولايات المتحدة، وخاصة بعد أن زاد الاعتماد على نفط دول الشرق الأوسط التي كانت لا تعد، من وجهة نظر السياسة الأميركية، في نطاق الدول الصديقة التي يمكن الاعتماد عليها في تدعيم السياسة الأميركية.

ولقد لعب التيار الناصري وحتى نكسة 1967 دورا كبيرا في إلحاق الذعر بالسياسة الأميركية ومصالحها في المنطقة العربية، وقد يكون من المفيد هنا أن نشير، وليس من

مجال المصادفة، إلى اتفاق أهداف السياسة الأميركية مع أهداف شركات النفط الكبرى، وأن اختلفت مبررات هذه الأهداف، فارتفاع أسعار النفط كان مرغوبا فيه بالرغم من

المعارضة الظاهرية لشركات النفط الكبرى، وذلك رغبة منها في تحسين ربحيتها بعد أن وصلت إلى أدنى المستويات، نظرا للتغيرات الهيكلية التي حدثت في سوق النفط في أواخر الخمسينات، بعد دخول الشركات المستقلة ونجاحها في كسر حلقة الاحتكار للشركات السبع الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط كان ضروريا لكي تبرر شركات النفط الكبرى استثماراتها خارج المناطق التقليدية، وزيادة التنقيب في مناطق ذات كلفة عالية، كاستثمارات بحر الشمال وآلاسكا، والتي لم يكن في الإمكان تبرير استغلالها الاقتصادي، ما لم ترتفع أسعار النفط ارتفاعا كبيرا يكفل تغطية التكلفة الحدية المرتفعة للإنتاج النفطي في المناطق الجديدة. كذلك كان ارتفاع الأسعار متفقا تماما مع سياسة التنوع جغرافيا ونوعيا حتى تتمكن هذه الشركات من ترحيل استثماراتها ورؤوس أموالها القائمة بالفعل من منطقة الشرق الأوسط، تحت ضغط التيار الوطني القومي القوي الذي كان يمثلته التيار الناصري، وخاصة بعد فشل الغزو الثلاثي في عام 1956، وازدياد التأييد الشعبي لتأميم المصالح النفطية، وما تلا ذلك من الوحدة المصرية السورية، والثورة العراقية، ونجاح الثورة الجزائرية في تحقيق الاستقلال.

أما عن مساهمة السياسة الأميركية في محاربة نظام «الأوبك» وتحويل ارتفاع الأسعار، بعد أن وصل إلى مرحلة لم تعد مقبولة من وجهة نظر السياسة الأميركية، إلى تخمة نفطية وتيار انخفاض في الأسعار، وأزمات من نوع جديد، لعب الدور الأميركي فيها مركز الزعامة، فسياسة كيسنجر بعد المقاطعة العربية أثناء حرب أكتوبر عام 1973، مثلت الإستراتيجية الأساسية لتحديد منظمة «الأوبك» أولا ثم خلق ظروف موضوعية تتحول فيها الندرة النفطية إلى وفرة نفطية فكان إنشاء وكالة الطاقة الدولية من الدول الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط، وكان تشكيل المخزون الاستراتيجي والمخزون التجاري غير العادي، ووضع الأسس الرئيسية للمشاركة في الموارد النفطية المتاحة في أوقات الأزمات، وتنسيق السياسات المتعلقة بالترشيد، والاستخدام الفعال للسياسات الضرائبية، للتأثير على هيكل الأسعار الداخلية، لضمان نجاح حركة الترشيد. وكان ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى كفيلا بتشجيع الاستثمارات في التنقيب عن النفط في أماكن متعددة من العالم، لم تكن تدخل في الحسابات النفطية قبل ارتفاع الأسعار. ولقد نجحت السياسة الكيسنجرية نجاحا منقطع النظير، فالوفرة النفطية أصبحت واقعا لا يمكن إنكاره، والتيار الانخفاض للأسعار أصبح تيارات جارفا يصعب إيقافه، ومنظمة الأوبك أصبحت اسما بعد أن كانت أسدا تحسب له الحسابات، وإنتاج دول غير الأوبك أصبح المحدد الرئيسي للأسعار من خلال السوق الفوري، بعد أن كان لا يؤثر في الأسعار بل يتأثر بها فقط.

ويبدو أن السياسة الأميركية في المجال النفطي في الوقت الحالي، بدأت تخشى من نتائج التمادي في تطبيق الإستراتيجية الكيسنجرية، فقد ترتب على حالة الارتباك والاضطراب وعدم الاستقرار التي سادت سوق النفط الدولي في أعقاب الثورة

الإيرانية، وحتى الآن نتيجتان مهمتان تمثل كل منهما عاملا من عوامل القلق على الأقل للسياسة الأميركية.

النتيجة الأولى : وتتمثل في صعوبة تحديد المصادر المؤثر على سوق النفط الدولي، وعدم وجود مصادر للقرارات واضحة يمكن مواجهتها، بالرغم من أن الفلسفة الأميركية تقوم على اقتصاديات اليد الخفية، إلا أنها من الناحية العملية تعارض اليد الخفية، إذا كانت غير أمريكية، ولقد وصل الحال في السوق النفطي إلى وضع أصبح فيه تصريح واحد أو موقف واحد، يغير مجريات الأمور في سوق النفط الدولي مع انعكاسات خطيرة على الأسواق الأخرى، وخاصة الأسواق المالية.

النتيجة الثانية : وهي ذات أهمية قصوى في الحسابات الأميركية، وتتعلق بوضع الاتحاد السوفيتي، ودوره في مجريات الأمور الاقتصادية الدولية، التي لها أبعاد إستراتيجية تفوق بكثير أبعادها السياسية، إن هذا الاعتبار كان ولا يزال من أهم الأمور المؤثرة في السياسة الأميركية بصفة عامة، ولقد ازدادت الحساسية بالنسبة لهذا الموضوع منذ تولي الرئيس ريغن شؤون الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، والعودة إلى المنطق التقليدي الأميركي الذي كان سائدا قبل الرئاسة التي لم تستمر طويلا للرئيس كينيدي، فالنظرة المعادية للاتحاد السوفيتي ومحاربتة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا إذا لزم الأمر، عادت مع صعود الرئيس ريغن إلى الحكم، حيث استبدلت سياسة التعايش التي ازدهرت في عهد الرئيس نيكسون بسياسة المواجهة للاتحاد السوفيتي، بل ومحاربتة إذا اقتضى الأمر. والدور السوفيتي من وجهة نظر السياسة الأميركية ازداد أهمية في المجال النفطي في الآونة الأخيرة، فمن الناحية الإستراتيجية اقترب الاتحاد السوفيتي من مصادر الاحتياطيات النفطية الهائلة في منطقة الشرق الأوسط، بعد غزوه واحتلاله لأفغانستان، كما أن تغير الأوضاع في إيران مع معاداة النظام الإيراني للشيوعية، يعد مكسبا غير مباشر لإستراتيجية الاتحاد السوفيتي، وذلك للعداء التاريخي الكبير للحكم القائم في إيران للولايات المتحدة الأميركية.

أما من الناحية الاقتصادية النفطية فلقد بدأ الاتحاد السوفيتي يلعب دورا مهما في السنوات الثلاث الأخيرة، فتحول مركز القوة النفطية من «الأوبك» إلى غير «الأوبك»، حيث يمثل الاتحاد السوفيتي منتجا جديا في داخل نطاق غير دول «الأوبك»، مع استعداد الاتحاد السوفيتي بحكم فلسفته السياسية للتضحية بالاعتبارات الاقتصادية، إذا تعارضت مع الاعتبارات السياسية ذات الطابع الإستراتيجي > إي إن إذا كان من مصلحة الاتحاد السوفيتي اقتصاديا ألا تنخفض أسعار النفط حفاظا على إيراداته من العملة الأجنبية، بينما كان من مصلحته السياسية الإستراتيجية أن يحدث العكس، لفضل المصلحة السياسية الإستراتيجية على الاعتبارات الاقتصادية، ومعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي وجد نفسه في أوقات متعددة في موقف المبادرة يحدد فيها سياسته النفطية ما يحدث في سوق النفط الدولي، فالإجراءات السوفيتية داخل نطاق غير دول «الأوبك» وعلى المستوى الحدي عادة ما تتبعها إجراءات مماثلة وخلال فترة

قصيرة، ولأسباب تجارية محضة تتعلق بالمنافسة من قبل دول أخرى من دول غير «الأوبك».

ومع ازدياد الأهمية النسبية لدول غير «الأوبك» فسرعان ما تجد منظمة «الأوبك» وتحت اعتبارات ضغط السوق، نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات مماثلة أو متعارضة وفقا للوضع السائد في منظمة «الأوبك» ولقد ازداد التأثير السوفيتي على سوق النفط الدولي ازديادا كبيرا في الآونة الأخيرة، بصورة لا تتناسب مع المحصلة النفطية من إنتاج إلى استهلاك إلى تصدير للاتحاد السوفيتي وحلفائه، ولقد كان هذا الازدياد للدور السوفيتي في سوق النفط الدولي من أهم عوامل القلق بالنسبة للسياسة الأميركية، وخاصة مع ازدياد جو عدم الثقة، وتعدد مصادر القرار، وشيوع اليد الخفية، في السوق النفطية التي لا يمكن تحديد موقعها بصورة تمكن من اتخاذ إجراءات وقائية. وإذا أضفنا إلى ذلك الاعتبارات الاقتصادية التي تتمثل في خشية التأثير العكسي لاستمرار انخفاض أسعار النفط على الربح من رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في المناطق غير التقليدية لإنتاج النفط وذات الكلفة العالية والتأثير العكسي أيضا على برنامج تنمية بدائل الطاقة، لأمكن القول بأن من أهداف السياسة الأميركية الحالية أن ترى عودة إلى نوع من الاستقرار في السوق النفطي، ووضع حد للتيار الانخفاضي في أسعار النفط، والعودة إلى وضع منظم يمكن التنبؤ به في ما يتعلق بمصادر القرارات النفطية.

ماذا بعد اليماني؟

إن التغيير الذي حدث في الأسبوع في الساحة النفطية، هو تغيير له أبعاده الهامة التي قد لا تقتصر على الجانب النفطي فحسب، وإنما تتعداها، إلى الجوانب الاقتصادية الأخرى، بل قد تكون لها أبعاد سياسية، ولا تقتصر على المستوى العربي أو الإقليمي بل على المستوى الدولي كذلك.

يبدو للوهلة الأولى أن ما حدث من إقالة وزير النفط في السعودية لا يختلف عما يحدث في دول أخرى وبصورة طبيعية ومستمرة، فتغيير وزير لا يعني انقلابا أو تغييرا جذريا في سياسة الدول، وخاصة إذا بقيت الخصائص الرئيسية للحكم دون تغيير يذكر. فقد يأتي تغيير الوزير نتيجة فشله في تنفيذ سياسة معينة، تعتبرها الدولة على درجة كبيرة من الأهمية، ولا يمكن التغاضي عنها، وقد يكون التغيير نتيجة لعدم الاتفاق مع السياسة العامة للدولة، سواء في مجال الاختصاص والمسؤولية، أو نتيجة خلاف على الإطار العام أو الأهداف المحددة، وفي بعض الأحيان يصبح تغيير الوزير ضروريا نظرا لعدم اتفائه مع بعض الزملاء في تنفيذ بعض السياسات، ويصبح من المتعذر العمل كفريق، ومهما اختلفت الأسباب فإن تغيير أحد الوزراء لا يعد حدثا مهما يقتضي أكثر من التعليق البسيط. إلا أن زهاب وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني يعد حدثا مهما، ولا يجب

النظر إليه على أنه مجرد تغيير وزير على النمط المعتاد، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وذلك لعدة أسباب: فالشيخ أحمد زكي اليماني كان مسؤولاً عن تنفيذ

السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية لفترة تزيد عن ربع قرن، وعاصر الأحداث الهامة في السوق النفطي العالمي، بل إنه شارك مشاركة فعالة في تحقيق هذه الأحداث التي وضعت منظمة الأوبك والمملكة العربية السعودية في مركز القيادة، من حيث تحديد الأسعار والإنتاج والتأثير على الأسواق، سواء كانت أسواق السلع أو الخدمات أو العملات أو أسواق المال ورأس المال.

ويعد الشيخ اليماني من واضعي الإستراتيجية النفطية في بداية السبعينات، وكان هو شخصياً من أهم عوامل نجاحها، سواء من الناحية السياسية أو النفطية، ولعب الشيخ اليماني دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار وتفادي الأزمات في الأوقات التي كانت فيها منظمة الأوبك على وشك الانهيار، واتسم أسلوبه في العمل بالواقعية والدبلوماسية والتفاني والحرص الشديد على مصالح بلاده بصفة خاصة، والمصالح النفطية للدول الخليجية والعربية بصفة عامة.

كما كان له دور فعال في تحقيق التغييرات الهامة التي حدثت على الساحة النفطية، والتي اتسمت بالذكاء والإبداع، وخاصة في نقل ملكية المنشآت النفطية من شركات النفط الكبرى إلى الدول النفطية بصورة منظمة، حيث استطاعت الدول استرداد سيطرتها على الإنتاج والأسعار، مع الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والإدارية لشركات النفط الكبرى، وليس هناك خلاف على أن الشيخ اليماني يعد من أكبر خبراء النفط ومرجعاً هاماً للسياسة النفطية بكافة أبعادها ومراطها، وهو من ناحية أخرى ملم بالاتجاهات والتيارات المتعددة - والمتعارضة - في كثير من الأحيان - والتي تؤثر على مجريات الأمور النفطية، والمملكة العربية السعودية تعد أكبر وأهم الدول النفطية، وتغيير المسؤول الأول عن تنفيذ سياستها النفطية، وخاصة إذا تحمل هذا المسؤول أعباء تنفيذ هذه السياسة لمدة تزيد على ربع قرن، لا بد أن يثير الاهتمام والتساؤلات والتوقعات.

والسؤال الأول يتعلق بالأسباب التي أدت إلى تغيير الشيخ اليماني، في الوقت الذي تواجه فيه السوق النفطية ظروفًا حرجية .

يفسر العديد من المتابعين للشؤون النفطية التغيير الذي حدث بأنه ينطوي على الرغبة في إحداث تغيير جذري في السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية، وقد اتسمت هذه السياسة ولفترة طويلة بثلاث خصائص رئيسية: الخاصة الأولى: الاعتدال في التسعير والإنتاج، وذلك على أساس أن السعودية تملك احتياطيًا نفطية هائلة، وقدرة استيعابية محدودة، ومن ثم فإن مقتضيات الأجل الطويل وبصفة خاصة إطالة عصر النفط لأكثر فترة ممكنة تتطلب عدم المغالاة في الأسعار، لتفادي الإحلال السريع للنفط عن طريق البدائل التي يتعذر إنتاجها اقتصادياً نظراً لكلفتها العالية، ما لم يحدث ارتفاع كبير في سعر النفط، أما من ناحية الإنتاج فقد استندت السياسة النفطية السعودية على ضرورة إعطاء الاعتبارات الدولية أهمية كبرى

في تحديد الإنتاج، نظرا للأهمية الإستراتيجية للعلاقات مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية، مما أدى إلى تحديد مستويات للإنتاج في فترة السبعينات عند

مستويات تفوق مستويات الإنتاج اللازمة لتوفير الاحتياجات المالية للاقتصاد السعودي، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، فبمقتضى مستويات الأسعار التي سادت في السبعينات، كان من الممكن أن يقتصر إنتاج السعودية على حوالي (4 - 5) ملايين برميل يوميا، لتمويل الاحتياجات المالية للميزانية السعودية ولخطط التنمية الطموحة، إلا أن المملكة العربية السعودية استمرت في الإنتاج حسب معدلات تفوق ضعف المستوى المطلوب وفقا للاعتبارات الداخلية وذلك لأسباب تتعلق بالاعتبارات الدولية وخطورة حرمان العجلة الصناعية للدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية من النفط، الذي يمثل المصدر الأول والمهم للقاعدة الاقتصادية لهذه الدول. الخاصة الثانية : تتمثل في الالتزام التام بالعمل من خلال منظمة الأوبك، ففي فترة السبعينات اتسمت السياسة النفطية السعودية بالتفكير بقرارات منظمة الأوبك فيما يتعلق بالأسعار، وتسويق النفط على أساس تعاقدي، وفقا لعقود طويلة الأجل لها صفة الاستمرارية وتضمن عدم الاتجار بالنفط أو المضاربة فيه، وتحفظ مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، ومن ثم فقد اقتصر تسويق النفط على شركات النفط ذات المصافي الملائمة، وذلك منعا للمضاربة أو الخروج عن الإطار التعاقدي، وتدعيما للأسعار المتفق عليها وفقا لقرارات منظمة الأوبك، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تحمل المملكة السعودية لتضحيات كبيرة، سواء في الإنتاج أو الإيرادات، إذ أن تثبيت الأسعار عند المستويات التي تحددها منظمة الأوبك، كان يتطلب قدرا كبيرا من المرونة في الإنتاج، بهدف تحقيق التوازن بين الطلب على النفط الخام والمعروض منه، وخاصة في ظروف لم يكن للمنظمة أي قدرة على التأثير على أسواق المنتجات النفطية وأسعارها، والتي تتأثر وتؤثر في أسواق النفط الخام. غير أن القيادة السعودية للمنظمة قد تأثرت كثيرا منذ عام 1983، إذ أدى انخفاض الطلب العالمي على نفط منظمة الأوبك، وظهور التخمّة النفطية، وازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري، إلى ضعف نسبي للقيادة السعودية للمنظمة، كما أدت الحرب العراقية الإيرانية، واختلاف المواقف السياسية تجاه هذه الحرب إلى تأثير عكسي على قدرة القيادة السعودية على تنفيذ قرارات المنظمة، أو إقناع أعضاء المنظمة في الوصول إلى قرارات تتسم بالواقعية وتعطي اعتبارات الأجل الطويل قدرا كبيرا من الأهمية.

أما الخاصية الثالثة للسياسة النفطية السعودية : فهي تتعلق بما يسمى استخدام سلاح النفط في تحقيق الأهداف السياسية للأمة العربية . وكان موقف السعودية يقوم على أن استخدام النفط لتحقيق أهداف سياسية يجب أن يقتصر على تلك الأهداف الإستراتيجية والهامة في تلك المواقف التي يصبح معها من الضروري استخدام كافة الموارد المتاحة، حالات الحرب مثلا، إذ لا يكون هناك خيار سوى استخدام كافة الوسائل في خدمة القضايا المصيرية التي تهدد أمن واستقرار الأمة العربية، وتطبيقا لهذه السياسة فلقد كانت السعودية من أوائل الدول العربية النفطية التي استخدمت النفط لتدعيم

المجهود الحربي في حرب أكتوبر سنة 1973 كذلك فلقد استخدمت مواردها النفطية لخدمة القضايا العربية المصيرية، وباستثناء القضايا الإستراتيجية فإن السياسة النفطية

السعودية تبنت الفصل ما بين الاعتبارات الاقتصادية والتجارية، واعتبارات السياسة الخارجية في الأجل القصير.

وقد كان الشيخ اليماني مهندس السياسة النفطية السعودية، خلال الفترة الماضية، وقد حققت هذه السياسة قدرا كبيرا من النجاح، استطاعت خلالها السعودية أن تحتل مركز القيادة في المجال النفطي والاقتصادي، مما أدى إلى تدعيم مركزها السياسي دوليا وإقليميا، وفي مواجهة التغيرات التي حدثت في السوق النفطية في السنوات الخمس الأخيرة، فقد اعتمدت السعودية على إستراتيجية قائمة على محاولة الحفاظ على مصالح الدول النفطية، مع التأقلم مع الظروف الجديدة استنادا للسياسة الواقعية، فقد حاولت السعودية في البداية الحفاظ على وحدة منظمة الأوبك وتحملت في سبيل ذلك قدرا كبيرا من التضحية، مما أدى إلى انخفاض نصيبها من سوق النفط انخفاضا كبيرا، حيث وصل مستوى الإنتاج إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنة الماضية، بعد أن كان حوالي 10 ملايين برميل في نهاية السبعينات، وكانت السعودية أول دولة تحاول تنفيذ سياسة نفطية جديدة تقوم على الربط بين أسعار النفط الخام، وأسعار المنتجات النفطية، والالتزام بتسويق النفط على أساس تعاقدى يقوم على مبدأ العائد الصافي.

ويتساءل المتابعون للشؤون النفطية عما إذا كانت ثمة رغبة لدى السعودية في تغيير الخصائص الرئيسة لسياستها النفطية، فهناك مدرسة ترى من الضروري ربط السياسة النفطية السعودية في الأسعار والإنتاج، بالاعتبارات الداخلية في المقام الأول، والإقليمية في المقام الثاني ويفسر البعض ما حدث في إطار هذا المنطق، فيقال إن الشيخ اليماني فشل في تحقيق ثلاثة مطالب للسياسة السعودية في المجال النفطي، خاصة أن هذه المطالب قد اعتبرت من المصالح العليا للمملكة العربية السعودية، وتتمثل هذه المطالب في ضرورة تحقيق مستوى للأسعار لا يقل عن 18 دولارا للبرميل حتى نهاية العام الحالي، وعشرين دولارا للبرميل في العام المقبل، والمطلب الثاني هو المحافظة على نصيب مقبول من السوق النفطي لا يقل عن 4.5 - 5 ملايين برميل يوميا، يضمن قدرا كافيا من الإيرادات النفطية للوفاء بمتطلبات التنمية، والمطلب الثالث ويتمثل في استرداد السعودية لدورها القيادي في منظمة الأوبك بعد أن فقدت تدريجيا قدرتها على قيادة المنظمة، واستطاعت إيران في الآونة الأخيرة أن تلعب دورا بارزا في قيادة المنظمة، وأثبتت أنها إذا وافقت على توزيع معين لحصص الإنتاج، ومستوى عام للإنتاج، فإن ذلك يضمن تحقيق الاستقرار في سوق النفط وتلافي حدوث انهيار في الأسعار، وقرارات مؤتمر الأوبك في شهر أغسطس الماضي في الالتزام بمستويات الإنتاج والحصص لعام 1983 لمدة شهرين جاءت بناء على اقتراح من ممثل إيران في المنظمة، كما أن تجديد هذا الاتفاق في مؤتمر الأوبك الأخير في جنيف حتى نهاية العام، يعود للاقتراح الإيراني مرة أخرى، رغم معارضة كل من المملكة العربية السعودية والكويت، ويرى المفسرون أن فشل الشيخ اليماني في مؤتمر جنيف الأخير

في تحقيق مستوى الأسعار المطلوب (4.5 - 5) ملايين برميل يوميا (18) دولارا للبرميل، والدفاع عن حصة السعودية في السوق النفطية، وفشله في إقناع المنظمة

بضرورة إتباع أسلوب علمي طويل الأجل لتحديد مستوى الإنتاج العام وتوزيع الحصص، كانت من أسباب إقالته.

ويتساءل المتسائلون هل في الإمكان في الظروف الحالية في السوق النفطية تحقيق هذه الأهداف لفترة زمنية مقبولة، دون أن تؤدي هذه السياسة إلى نتائج عكسية في المستقبل؟ إن زيادة مستوى الأسعار السائدة، وهي تتراوح ما بين (12 - 14) دولارا للبرميل إلى 18 دولارا للبرميل، يتطلب تحقيق تغيير في مستويات الطلب على النفط والمعروض منه، بحيث يمكن امتصاص حوالي مليون برميل يوميا، وزيادة الطلب على النفط بهذا القدر تعد صعبة التحقيق، بالرغم من زيادة الطلب في فصل الشتاء عادة.

كما أن مستويات المخزون في الوقت الحالي هي مستويات مرتفعة، ومن ثم فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب، ففي الإمكان استيفاء هذه الزيادة من مستويات المخزون وبصورة لا تؤثر في الطلب على النفط من دول منظمة الأوبك، ومن ناحية أخرى فإن نقص المعروض بحوالي مليون برميل يوميا يعد صعب التحقيق، فلو افترضنا أن دول الأوبك على استعداد لتخفيض إنتاجها بهدف رفع الأسعار، فليس هناك ما يضمن أن تسلك دول غير الأوبك نفس السياسة، وإن كان من المتوقع أن تلقى سياسة تحديد الإنتاج قدرا من التأييد من بعض دول غير الأوبك، فمن المتوقع مثلا أن يؤيد الاتحاد السوفيتي أي تغيير يحدث في السياسة السعودية يكون من شأنه تدعيم المنظمة، أو تدعيم السياسات المستقلة التي تتعارض مع المصالح الأميركية، كذلك من المتوقع أن تستمر النرويج في سياستها المدعومة للأوبك، التي اتبعتها في الآونة الأخيرة. ولكن من المتوقع أن تستمر الحكومة البريطانية في إتباع سياسة مستقلة عن منظمة الأوبك، خاصة إذا حدث ارتفاع في سعر الدولار بالنسبة للإسترليني، مما يعني بقاء إيرادات الدولة بالجنيه الإسترليني على ما هي عليه، حتى وإن انخفض سعر النفط.

وتؤكد الدوائر المالية احتمال ارتفاع سعر الدولار أو على الأقل توقف التيار الانخفاضي الذي استمر لمدة تزيد عن عام، وذلك على ضوء الاتفاق الأميركي الياباني الذي تم الوصول إليه في الآونة الأخيرة، حيث اتفقت الدولتان على التنسيق بينهما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية وأسعار عملتيهما، حيث وافقت الحكومة اليابانية على تخفيض سعر الفائدة، وتشجيع سياسة توسعية يكون من شأنها زيادة الواردات اليابانية من العالم الخارجي، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، كذلك تم الاتفاق على إتباع سياسة منسقة لمواجهة أي احتمال لزيادة سعر البين في مقابل الدولار، ومن آثار هذا الاتفاق أن يرتفع سعر الدولار بالنسبة لل عملات الأوروبية الأخرى ومنها الجنيه الإسترليني.

فإذا تحقق هذا الارتفاع فسيكون من مصلحة الحكومة البريطانية الاستمرار في سياستها النفطية القائمة على عدم التقيد بقرارات منظمة الأوبك، وزيادة إنتاجها ومبيعاتها والاستفادة من انخفاض سعر النفط في تشجيع قاعدتها الصناعية، وتخفيض كلفة الإنتاج، طالما لا يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في إيرادات الدولة، الأمر الذي يمكن تلافيه إذا انخفض سعر الإسترليني مقابل الدولار بمقدار يعوض الانخفاض في سعر

النفط.

إن العودة لسياسة تحديد الأسعار والالتزام بها تعني أيضا استعداد المملكة العربية

السعودية لتلعب الدور الذي كانت تقوم به منذ مؤتمر لندن مارس 1983 حتى أغسطس 1986، وهو دور المنتج الحدي التوازني، حيث يقع عبء حماية مستوى الأسعار المتفق عليه في مواجهة تقلبات العرض والطلب على المملكة العربية السعودية، وهو الدور الذي أدى إلى نتائج عكسية، لا تتناسب مع المصالح النفطية للمملكة وخاصة في الأجل الطويل، إذ أدى هذا الدور التوازني إلى انخفاض مبيعات المملكة وإنتاجها إلى أدنى مستوى وهو حوالي 2 مليون برميل يوميا، ومع انخفاض الإنتاج إلى هذا المستوى حدث تقلص تدريجي في قدرة السعودية القيادية على التأثير في الأوضاع النفطية في الأسواق العالمية وخاصة في إطار منظمة الأوبك..

كذلك فإن العودة إلى سياسة تحديد الأسعار ومحاولة الالتزام بها تعني تراجع السعودية عن سياسة التسعير وفقا لمبدأ العائد الصافي، الذي علقت عليه آمالا كبيرة، وخاصة من ناحية الربط بين أسواق النفط الخام وأسواق المنتجات النفطية، الذي ينتج عنه تقليل الأهمية النسبية للسوق الفوري وعودته لأن يلعب دورا ثانويا كما كان في الماضي، ويقتصر التعامل فيه على المضاربيين ومصدري النفوط التي لا تشترط إطارا تعاقديا كنفط بحر الشمال.

وإذا افترضنا نجاح السعودية في إقناع المنظمة بالعودة إلى سياسة تحديد الأسعار فمن المتوقع أن ترحب غالبية الدول الأعضاء بالعودة إلى هذه السياسة، ومحاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط عن أسعار أعلى نسبيا من الأسعار التي سادت في الآونة الأخيرة، فهل في إمكان المملكة العربية السعودية تحقيق أهدافها الأخرى التي أدت إلى تغيير وزير النفط؟ ويكاد يكون هناك اتفاق تام في الأوساط النفطية على صعوبة تحقيق زيادة ملموسة في حصة السعودية في سوق النفط إلى مستوى يفوق المستوى الحالي، مع استبعاد العقود القائمة على مبدأ العائد الصافي فتثبيت الأسعار وبقاؤه عند مستوى 18 دولارا للبرميل يتطلب تخفيض الإنتاج الكلي لدول منظمة الأوبك، ولفترة لا تقل عن ستة أشهر على الأقل حتى يمكن مواجهة الظروف الموسمية في خلال شهري مارس وأبريل من العام القادم، وخاصة عدم التوقع للطلب العالمي بالزيادة زيادة ملموسة، وتخفيض الإنتاج الكلي لدول منظمة الأوبك يعني تخفيض الحصص المحددة لغالبية الدول، باستثناء بعض الدول ذات الإنتاج المحدود كالأكوادور وغابون والعراق، ولا يمكن أن يحدث تخفيض للحصص دون أن ينعكس ذلك في المقام الأول على حصة المملكة العربية السعودية، ولا بد من الإشارة إلى أمرين بهذا الصدد:

الأول ويتمثل في اختلاف الظروف السائدة في الوقت الحالي عن الظروف التي سادت في السبعينات حيث مكنت ظروف الندرة منظمة الأوبك من الاعتماد على الأسعار في تحقيق أهدافها، دون الالتزام بحد أقصى للإنتاج أو بحصص محددة للأعضاء بينما لا تسمح الظروف الحالية بالعودة إلى مثل هذه السياسة نظرا للخدمة النفطية والانخفاض الكبير في الأهمية النسبية لمنظمة الأوبك.

الأمر الثاني : ويتمثل في تطبيق القوانين الرئيسية لعلم الاقتصاد، والتي تحدد استحالة التحكم في الأسعار والإنتاج في نفس الوقت، حتى مع افتراض الحالة النظرية للمحتكر

الوحيد، ولسلعة ليس لها بديل على الإطلاق، ويتمتع الطلب عليها بطلب غير مرن، ففي هذه الظروف فإن الخيار المتاح للمحتكر هو إما تحديد الأسعار ويترك أمر الإنتاج يتحدد بموجب منحنى الطلب، وإما أن يحدد الإنتاج ويترك أمر تحديد الأسعار لمستويات الطلب السائدة في السوق، وليس في إمكان هذا المحتكر أن يحدد كلا من السعر والإنتاج وفقا لرغباته، بغض النظر عن طبيعة منحنى الطلب، وينطبق هذا القانون على كافة السلع والخدمات وفي كافة الظروف دون استثناء يذكر

وبعد .. فإن إقالة وزير النفط السعودي تعد خسارة للصناعة النفطية الدولية، وللمصالح النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، كما يقول المحللون النفطيون، وكما صرح أحد وزراء النفط العرب في «المجلة الإخبارية الأسبوعية PIW في 3 نوفمبر 1986 مع عدم رغبتنا في التدخل في الشؤون السعودية إلا أنني أعتقد أن منظمة الأوبك ستفتقد بمرارة خبرة أحد الساسة النفطيين العظام.

أوراق من مفكرة منظمة الأوبك

تميزت السنوات الأخيرة بإتباع سياسات نفطية متعددة، اتسم بعضها بالتطبيق الوقتي المحدد، وكانت بمثابة تجارب جديدة لم تستخدم في السابق، بينما كان بعضها جديدا في أسلوب التطبيق، وإن كان تقليديا في الجوهر. من هذه السياسات هناك أربع تجارب تستحق إلقاء الضوء عليها.

التجربة الأولى : تتعلق في محاولة التدخل بمجريات السوق لتحديد أسعار النفط من قبل منظمة «الأوبك».. والجدي في هذه التجربة هو محاولة التدخل في السوق على النمط التقليدي «الكارتل» وذلك عن طريق تحديد حجم الإنتاج، وتحديد حصص الأعضاء، وهذه السياسة تختلف تماما عن السياسة التي كانت تتبعها منظمة «الأوبك» في الماضي، حيث كانت تعتمد على تحديد الأسعار دون تحديد الإنتاج أو الحصص، وقد بدأت هذه السياسة منذ مؤتمر لندن في مارس 1983، ولقد فشلت هذه السياسة في تحقيق استقرار السوق النفطي، أو منع انهيار الأسعار، أو تماسك المنظمة، ورغم هذا الفشل فلا يزال هناك بعض القيادات النفطية، تؤيد العودة لسياسة تحديد الأسعار وتحديد الإنتاج في الوقت نفسه.

إن الظروف السائدة في سوق النفط العالمي في الوقت الحالي.

تختلف اختلافا جوهريا عن الظروف التي كانت سائدة في السبعينات.. حيث إن السوق النفطي في ذلك الوقت اتسم بالندرة وبتركز الموارد النفطية في دول محدودة.. إن نماذج التدخل هذه لن يكتب لها النجاح على الإطلاق في ظروف التخمة النفطية،

وحصر الإنتاج النفطي في دول غير دول منظمة «الأوبك» مثل بريطانيا والنرويج والمكسيك. ومع افتراض إمكانية التدخل في الوقت الحالي وهو أمر مستبعد فما الذي

يضمن استمرار نجاح التدخل لفترة معقولة ، ومن الذي يضمن عدم تكرار الأزمات؟ فالدور المسكن لمنظمة «الأوبك» منذ مؤتمر لندن 1983، لم يكن ناجحاً، وقد تغيرت الظروف إلى الأسوأ منذ ذلك الوقت، وليس هناك مفر من التسليم بسيطرة السوق على تحديد أسعار النفط وإنتاجه، وهذا أمر لا جدال فيه، بدلاً من محاربة واقع لا يمكن تغييره في الظروف الحالية، فمن الأفضل في مثل هذه الظروف مساعدة هذا الوضع وتدعيمه والتعامل في إطاره وقبول نتائجه.

وهذا لا يعني أن تقف الدول الخليجية النفطية موقف المتفرج، وترسم سياساتها على أساس ردود فعل لما يحدث في السوق، وإنما على هذه الدول أن تتفاعل مع السوق من موقف إيجابي يؤثر في السوق ويتأثر به، فتحدد إنتاجها النفطي على أساس قدرتها الاستيعابية وفقاً لخططها التنموية والاعتبارات الفنية المتعلقة بالعلاقة بين الإنتاج والاحتياطي النفطي، وعلى هذا الأساس تقبل الدول الخليجية حكم السوق في ما يتعلق بالأسعار. لذلك فإن إيجابية السياسة النفطية في التعامل مع السوق تعني أن تحتفظ هذه الدول بحقها في تحديد نوعية التصدير من النفط، سواء كان نفطاً خاماً أو منتجات نفطية، وتحديد الأسلوب التعاقد الذي يتناسب مع ظروفها والتاريخ الاقتصادي يؤكد أنه لم يستمر «كارتل» واحد على الإطلاق، مهما اختلفت صور إدارته، بل انهارت كلها ومع انهيارها بقي الاقتصاد العالمي، بل استمر وازدهر وتاريخ «الكارتلات» يكرر نفس الأسطورة من المشاحنات الداخلية والضغوط الخارجية والسياسات المتضاربة، وفي النهاية يفرض الواقع نفسه، ولكن بعد أن يكون قدر كبير من الموارد قد استنزف

وفي النهاية لابد للقوانين الاقتصادية أن تفرض نفسها على أي سلعة أو مورد حيوي، فمن المستحيل لأي منتج حتى وإن كان في موقف احتكاري كامل، أن يفرض سعراً للسلعة ويفرض في الوقت نفسه حجماً للمبيعات، فإما أن يفرض سعراً ويتحدد إنتاجه وفقاً للطلب، وإما أن يحدد إنتاجه ويقبل حكم السوق بالنسبة للسعر. التجربة الثانية : جاءت في الوقت نفسه الذي اعتمدت فيه منظمة الأوبك سياسة التدخل على أساس نمط الكارتل في مؤتمر لندن في مارس 1983 وهذه التجربة تتعلق بدور السعودية في إطار نمط الكارتل حيث تحدد للسعودية دور يسمى المنتج المرن، وذلك بحكم كونها دولة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، واحتياطيات هائلة، فإنها تلعب دوراً توازانياً، إذ لم تحدد حصة معينة، وإنما يتحدد إنتاجها وفقاً لاعتبارات الدفاع المستمر عن السعر الذي حددته منظمة الأوبك ولقد وصل إنتاج المملكة العربية السعودية في عام 1985 إلى حوالي 2.2 مليون برميل يومياً مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وتتراوح من (8 - 10) ملايين برميل يومياً، ولا شك في أن للمملكة العربية السعودية دوراً خاصاً ومهماً في السوق النفطي، وذلك نظراً لطاقتها الإنتاجية الهائلة، واحتياطياتها الكبيرة، إلا أن ذلك لا يعني أن تتحمل المملكة العربية

وحدها عبء ومسؤولية الدفاع عن سياسات خاطئة تهدف إلى تحقيق التدخل في ظروف لا يجدي فيها التدخل، وأن يقع عبء تحقيق التوازن بين الطلب العالمي

والعرض العالمي للنفط عليها وحدها.

وهذه أول مرة في التاريخ تتحمل دولة واحدة مسؤولية على مستوى الاقتصاد العالمي، وفي مادة إستراتيجية، إن الخطأ ليس في إتباع سياسة المنتج المرن، فهذه نتيجة منطقية وطبيعية يتحملها عادة المنتج الرئيس في أي «كارتل» احتكاري، وإن الخطأ كان نتيجة لمحاولة تطبيق سياسة غير واقعية قائمة على فرض الأسعار والإنتاج في ظروف للسوق لا تسمح بذلك، وعلى أية حال، كما ذكرت سابقاً، لا يمكن التحكم في الأسعار والإنتاج في آن واحد.

إن السياسة النفطية للدول النفطية الخليجية لا بد أن تقوم على سياسة إطالة عصر النفط، وسياسة إطالة عصر النفط هذه لا تقوم على التمني أو المبالغة في التفاؤل، وإنما تقوم على سياسة سعرية واقعية، وسياسة إنتاجية رشيدة، وتخطيط للقطاعات النفطية بأسلوب علمي دقيق يحدد الهدف الإنتاجي الكلي من النفط الخام، وتوزيعه بين الأسواق الداخلية والخارجية، ويضع خطة تصديرية تحدد التوزيع النسبي الأمتل للتصدير من النفط الخام والمنتجات النفطية، وتخطيط القطاع النفطي يتطلب أن يحدد بوضوح المجال السوقي الحيوي للنفط الخليجي، ويحدد نوعية ومعالم الصناعات التكريرية النفطية، وبمنظرة علمية تربط هذه الصناعات بالصناعات الأخرى القائمة عليه.

أما التجربة الثالثة: فهي تجربة ما يسمى بسياسة استرداد «الأوبك» لنصيبها العادل في سوق النفط، التي أدت إلى ما يسمى بحرب الأسعار، ومن نتائجها أن وصل سعر البرميل من نفط بحر الشمال إلى حوالي (15 - 16) دولاراً في شهر مارس 1986، بعد أن كان سعر البرميل الواحد 28 دولاراً في بداية العام، واستمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل في صيف 1986. لا شك أن دور السعودية القيادي، بغض النظر عن منظمة الأوبك يتطلب أن يكون نصيب السعودية من سوق النفط، متناسباً مع حجم احتياطياتها النفطية وطاقاتها الإنتاجية، إلا أن تقلص نصيب السعودية أثر تأثيراً عكسياً على قدرة السعودية القيادية في تحقيق الاستقرار في السوق النفطي، فإذا كان من الضروري أن تلعب السعودية دوراً قيادياً، فإن ذلك يعني أن تسترد نصيبها العادل الذي يتناسب مع احتياطياتها النفطية وطاقاتها الإنتاجية، وتحقيق هذا الهدف يعني أن تقوم السعودية في بعض الظروف بزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وقد تؤدي هذه السياسة إلى بعض الآثار السلبية في الأجل القصير، إلا أن تدعيم الدور القيادي للسعودية له أهمية خاصة وله فوائد عديدة في الأجل الطويل.

التجربة الرابعة: وتتمثل في استخدام النفط في صفقات تجارية على أساس المقايضة، حيث يتم الاتفاق على دفع قيمة بعض أو جزء منها في صورة صادرات نفطية، وتنتم

صفات المقايضة بصفة عامة بالتعقيد الشديد، حيث يتم الاتفاق على دفع قيمة بعض أجزاء منها في صورة صادرات نفطية، وتتسم صفقات المقايضة بصفة عامة بالتعقيد

الشديد، حيث تعتمد على الربط بين أسواق متعددة لمنتجات متباينة تختلف ظروفها وطبيعتها والعوامل المؤثرة فيها، كالربط مثلا بين سوق النفط الخام، وأسواق الطائرات المدنية، أو الربط بين سوق النفط الخام ومنتجات ليس لها أسواق بالمعنى التقليدي، كالمعدات الحربية مثلا، ولا يقتصر ربط الأسواق على الوضع الحالي وإنما يتعداه ليتناول التغييرات المستقبلية في هذه الأسواق ونظرا لتعقيد هذه الصفقات فهي في الغالب تواجه عقبات كثيرة تؤدي إلى فشلها.

وفي ما يتعلق باستخدام النفط في صفقات المقايضة، فإن هناك حقائق لا يمكن إهمالها منها مثلا أن استخدام النفط في هذا الإطار لا يخرج من إطار سوق النفط، إذ إن الطلب على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، ومن ثم فإن النفط الخام المقايض سيعود مرة أخرى إلى سوق النفط الدولي، ومن ثم سيشكل جزءا من العرض الكلي، وعلى ضوء هذه الحقيقة فإنه ما اختلفت المعادلات السعرية التي تدخل في عقود المقايضة، فإن السعر الذي يدفع للنفط عينا كان أم نقديا لن يختلف في النهاية عن الأسعار السائدة في السوق.

ندوة الحوار بين المنتجين والمستهلكين

1 - منذ اللقاء بين المنتجين والمستهلكين للنفط ومنتجاته عام 1975 تحت مظلة الحوار بين الجنوب والشمال، توالى الدعوات إلى ضرورة عقد لقاء بينهما من أطراف متعددة ولأسباب ظروف متباينة وفي السنوات الأخيرة احتلت هذه الفكرة أهمية كبرى لدى منظمة الأوبك بصفة خاصة، كلما واجه السوق النفطي ظروف استثنائية، سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية، ولكن هذه الدعوات المتتالية لم تلق قبولا لدى الدول الرئيسية المستهلكة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - ولقد دفعت أزمة الخليج والمناخ السياسي العام الذي صاحبها بجوانبه الإيجابية والسلبية، بعض الدول المنتجة للنفط والمستهلكة إلى اعتبار هذا اللقاء أمرا عاجلا وملحا، ومن ثم كانت دعوة رئيس جمهورية فنزويلا في الأمم المتحدة في اجتماع الجمعية العمومية الأخير، إلى ضرورة بدء الحوار بين المنتجين والمستهلكين للنفط، وقد رحبت فرنسا بهذه الدعوة باعتبارها فرصة لتحقيق نتائج إيجابية عجز عن تحقيقها مؤتمر الشمال - الجنوب - في عام 1976

3 - ولقد صدر بيان مشترك فرنسي - فنزويلي في 21/5/1991 حيث تم التركيز على المصالح الطويلة المدى بين المنتجين والمستهلكين في أعقاب أزمة الخليج، وتم

استبعاد - بصورة صريحة وواضحة - مناقشة أية موضوعات تتعلق بسعر النفط أو إنتاجه أو اعتبارات العرض والطلب ، ووفقا للبيان المشترك تم الاتفاق على أن يكون الهدف الرئيسي من اللقاء هو :

تحسين أسلوب عمل السوق عن طريق إصدار رسالة سياسية عن توافر الثقة المتبادلة عبر النقاش الواضح والمفتوح لكافة الأمور المتعلقة بالمصالح المشتركة. وعلى وجه التحديد فلقد أوضح السيد كلود مانديلي المدير العام للطاقة والمواد الأولية الفرنسي أن الغرض من اللقاء هو ضمان:

حرية السوق، حيث يلتقي العرض والطلب، وحيث تتوافر كافة المعلومات في الأجلين الطويل والقصير.. ومن ثم فإنه يتعين أن نبحت فيما إذا كانت الظروف الواقعية السائدة تسمح للسوق بأن يقوم بدوره المزدوج والمتمثل في توزيع الموارد المتاحة وتوفير المعلومات اللازمة لكافة المتعاملين في السوق، والتي على أساسها يتخذون قراراتهم واستطرد معقبا بأن الشرط الرئيسي للسوق الحر والكفؤ هو الوضوح والشفافية وأن أفضل الأسواق حيث يتم التسعير تحت ظروف معروفة تتطلب توافر المعلومات بصفة مستمرة عن حركة السوق وتياراته وتوقعاته، ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس يمكن تحقيق تحسينات في عمل السوق.

4 - ولقد قوبلت كلمة مدير الطاقة الفرنسي بترحيب في مؤتمر أصفهان الذي عقد في 28/5/1991 ووافق وزراء النفط المجتمعون في هذا المؤتمر على فكرة الحوار دون تحفظ، بالرغم من استبعاد سعر النفط وإنتاجه واعتبارات العرض والطلب، من جدول أعماله وساد شعور عام بضرورة إزالة كل أسباب سوء الفهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، وأن الوقت قد حان لمناقشة استثمارات مشتركة ومتبادلة بينهما، في مجال النفط والغاز، تتمثل في استثمارات من قبل الدول المستهلكة والشركات النفطية الكبرى في المستويات العليا للصناعة النفطية، بما في ذلك التنقيب عن النفط وإنتاجه في الدول المنتجة واستثمارات من قبل الدول المنتجة للنفط الخام في المستويات الدنيا للصناعة النفطية في الدول المستهلكة للنفط.

5 - وبالرغم من وضوح الهدف العام من اللقاء، كما عبر عنه البيان الفرنسي - الفنزويلي المشترك، وما انبثق عنه مؤتمر أصفهان فإن الولايات المتحدة الأميركية أصرت على معارضتها لأي حوار في مجال الطاقة واعتبرته وسيلة متسترة للتحكم في مستويات الأسعار والإنتاج، ومن ثم التحكم في السوق، وعبرت عن وجهة النظر الأميركية التي تتمثل في الاعتماد على عوامل السوق من العرض والطلب، وأن أكفاً أسلوب لمناقشة الأمور النفطية هو في إطار ثنائي بما لا يتعارض مع حرية السوق

وعوامل العرض والطلب في تحديد الأسعار.

ولقد ظلت المعارضة الأميركية لفكرة الحوار قائمة وبصورة صريحة، إذ تتضمن - على سبيل المثال - البيان المشترك الأميركي الفنزويلي في أعقاب لقاء بوش - كارلوس بيريز، نصا صريحا بأن الولايات المتحدة «رفضت المشروع المقترح» الخاص بالحوار بين المنتجين والمستهلكين.

وكان من نتيجة معارضة الولايات المتحدة الأميركية أن تحول اللقاء من كونه «حوارا رسميا» إلى مجرد «ندوة غير رسمية» وبعد أن كان الهدف هو الحوار من أجل تحقيق «استقرار طويل المدى في السوق النفطي» اقتصر الهدف على «تبادل المعلومات ووجهات النظر» على أمل أن تتبعه لقاءات دورية ومنظمة في المستقبل.

6 - وقد أرسلت الدعوى لحضور الندوة إلى 24 دولة و10 منظمات دولية، من الدول المنتجة للنفط الجزائر وأندونيسيا وإيران ونيجيريا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وفنزويلا من أعضاء منظمة الأوبك، ومصر والمكسيك وعمان والاتحاد السوفيتي والنرويج من دول غير الأوبك، أما الدول المستهلكة فأرسلت الدعوى لكل من البرازيل وكندا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

بالإضافة إلى هذه الدول أرسلت الدعوى لكل من المنظمات التالية : الأوبك، منظمة الطاقة الدولية، السوق المشتركة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي . البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومجلس التعاون الخليجي.

ولقد تمثلت الدول المنتجة على مستوى الوزراء، أما الدول المستهلكة فكان تمثيلها على مستوى أقل ويعد تلكؤا وترددا شديدا، وقررت الولايات المتحدة أن ترسل مراقبا من وزارة الخارجية وليس وفدا مراقبا، ولقد عقبته وزارة الخارجية الأميركية في 27 - 6 - 1991 - على موقف الولايات المتحدة الأميركية قائلة : إن الولايات المتحدة على علم بمخاوف كل من فرنسا وفنزويلا فيما يتعلق بمتطلبات سوق النفط وعدم الاستقرار، وأعطينا الدعوة قدرا كبيرا من الاهتمام والبحث، إننا نود أن نكرر تأكيد موقفنا بأننا نعتقد أن استقرار سوق النفط يتمثل في مقابل عوامل الطلب والعرض بكفاءة وليس في تدخل الحكومات أو الوكالات وإن موافقة أميركا على إرسال مراقب جاءت بعد حصولها على تأكيدات بأن الندوة ستقتصر على تبادل المعلومات بين المنتجين والمستهلكين وليس بهدف تنظيم السوق.

7 - ولقد تضمن جدول أعمال الندوة اليومي أربع جلسات تبدأ كل جلسة بكلمة قصيرة وتنتهي بتعليق وحوار، وتم اختيار أربعة موضوعات للنقاش هي :

أ- تحليل سوق النفط وسياسات الطاقة - صندوق النقد الدولي
ب - التعاون الصناعي - البنك الدولي

ج - تفعيل عمل السوق - السيد بول فنزو مسؤول فرنسي
د - حماية البيئة - السوق المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.
ويلقي كلمة الافتتاح وزير خارجية كل من فرنسا وفنزويلا، وهما الدولتان الداعيتان،
أما كلمات الجلسة الختامية فيلقها وزير الاقتصاد الفرنسي ووزير النفط الفنزويلي.

8 - ولقد حضر المؤتمر في باريس 1991/7/1 ممثلا عن الدول المنتجة والمستهلكة والمنظمات الدولية 25 مندوبا، وتضمنت كلمة السيد رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسي تحديد المسببات للندوة عندما تعرض للمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار فقال : إن الأزمات الحادة غير المتوقعة والارتفاع أو الانخفاض الكبير في أسعار النفط قد تحقق فائدة لطرف أو آخر (من الدول المنتجة أو المستهلكة) في الأجل القصير، ولكن في النهاية فإن الجميع سيكونون خاسرين ولقد تعرض النقاش للنتائج الضارة للتغيرات المفاجئة في أسعار النفط، وذلك من وجهة نظر الدول المستهلكة، أما الدول المنتجة فقد حاول مندوبوها عرض وجهة نظرهم التي تتمثل في أن استقرار السوق يتطلب استعداد المستهلكين لتغطية الندرة وقابلية النفاذ مما يعني ارتفاعا في السعر فوق المستويات السائدة ولقد ساد المؤتمر جو من التفاهم ولكنه لم يثمر نتائج تذكر، وقد تم وصفه بأنه كان «حوار بين الطرش» ولم يلق المؤتمر تغطية إعلامية ذات أهمية تذكر حتى أن مجلة الإيكوفست البريطانية المتخصصة لم تشر إليه من قريب أو بعيد.

9 - سنتابع ما قد يكتب عنه في المستقبل القريب والتعقيب على أوراقه بعد الحصول عليها، كذلك التعقيب على فكرة الحوار أو التعاون بين المنتجين والمستهلكين والدور الذي من الممكن أن تلعبه الكويت في هذا المجال.

{ التقرير الأول:

1 - هنا يتحتم على الكويت أن تحاول قدر المستطاع استمرار وجودها في السوق النفطية في الوقت الحالي، حيث يتعذر عليها تصدير النفط نظرا لما لحق بالصناعة النفطية من خسائر جسيمة نتيجة للغزو العراقي.
وتتضح أهمية ذلك ليس من مجرد الحفاظ على عملاء النفط الكويتي، وما يمكن تسميته بالسوق الطبيعي للنفط الكويت، ولكن بسبب ي فوق ذلك في الأهمية بكثير، ويتعلق بممارسة دولة الكويت لحقوق السيادة التي لا يمكن فصلها بحال من الأحوال عن الجانب النفطي، نظرا لاعتماد الاقتصاد الكويتي اعتمادا رئيسيا على إنتاج النفط وتصديره.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن عامل الوقت ليس في مصلحة الكويت، بمعنى أنه مع كل يوم يمر لا تمارس فيه الكويت تجارة النفط على المستوى الدولي، تزداد صعوبات العودة

إلى السوق النفطي تعقيدا، وكلما تضاءلت قدرة الكويت على إتباع سياسة نفطية تتلاءم مع مصالحها في الأجل الطويل، ازدادت احتمالات أن يفرض على الكويت واقع نفطي - عندما يتاح لها فرصة التصدير في المستقبل - لم يكن لها فيه يد أو تأثير. إضافة إلى ذلك، فلن حرمان أي دولة ذات اقتصاد نفطي في المقام الأول من ممارسة حقها الطبيعي في أن تكون لها سياسة مستقلة نفطية، إنما يعد في الواقع انتقاصا من حقها في السيادة، قد لا يقتصر على الجانب النفطي فحسب بل قد يتعداه إلى مجالات أخرى، سياسية وأمنية، الأمر الذي لا يجب إهماله في ضوء توازنات القوى في الوقت الحالي، خليجيا وإقليميا ودوليا، وحيث يؤدي اعتماد الكويت في الوقت الحالي على العالم الخارجي اعتمادا كبيرا في جهود إعادة البناء إلى وضع قيود استثنائية على سياسة الكويت الخارجية.

2 - ولا يجب هنا الخلط بين «ضرورة ممارسة الكويت لتجارة النفط على المستوى الدولي بأسرع ما يمكن، باعتباره ضرورة من الضرورات الإستراتيجية لممارسة حق السيادة لاقتصاد يعتمد اعتمادا جوهريا على النفط في الحاضر والمستقبل، وبين ضرورة الاعتماد في النفط على المستوى الدولي» وذلك لأسباب مالية محض وذلك بهدف تمويل نفقات إعادة البناء، فالسبب المالي له بدائل كالاقتراض مثلا وتسهيل بعض الأصول والممتلكات الاستثمارية للكويت في الخارج أما السبب السيادي فليس له بدائل، فإذا انتقصت السيادة وتم قبول هذا الوضع باعتباره واقعا تفرضه الظروف الاستثنائية فإن عواقب فقدان أو انتقاص السيادة لا يمكن قياسها بالمال أو الممتلكات، كما أنه أمر لا يخضع لحسابات الربح والخسارة وتصبح تضحيات شهداء الكويت ومعاناتها هباء منثورا.

3 - ولا تقتصر مصلحة الكويت على ضرورة الاتجار بالنفط الخام على المستوى الدولي في أسرع وقت ممكن، وإنما تتضمن أيضا ضرورة الحفاظ على مصالح الكويت النفطية على صعيد المستويات الدنيا للصناعة النفطية **STREAM DOWN** **ESTS INTER** إذ لدى الكويت استثمارات مهمة في المصافي النفطية وشبكات التوزيع للمنتجات النفطية في دول عديدة خارج الكويت. ولقد اعتمدت هذه القطاعات النفطية، منذ شراء الكويت لها، على كون الكويت دولة مهمة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، ولقد تم إدخال تعديلات فنية عديدة على هذه المصافي التي تملكها الكويت بما يتلاءم مع تحسين اقتصاديات هذه المصافي بما يتلاءم مع استخدامها للنفط الكويتي بصفة خاصة، أي النفط ذي الكثافة المتوسطة **API 13** ونسبة مرتفعة من الكبريت **CONTENT SULPHUR HIGH** ومع توقف الإنتاج الكويتي من النفط وجدت هذه المصافي نفسها في مأزق يتعلق بضرورة تأمين

استمرار تدفق النفط الخام من النوعيات المشابهة، أو إدخال تعديلات فنية، بما يمكنها من استخدام أنواع أخرى من النفط، وما يترتب على ذلك من تغيير في هيكل المنتجات

وموازاتها، وتوفير ذلك مع احتياجات شبكات التوزيع المملوكة للكويت التي تعتمد على هذه المصافي في استيفاء احتياجاتها من المنتجات النفطية.

إن ضرورة تأمين مصادر للنفط الخام لهذه المصافي المملوكة للكويت ولشبكات التوزيع المعتمدة عليها، يعد أمراً على قدر كبير من الأهمية من وجهة نظر المصلحة الكويتية، سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، إذ افترضنا أن استراتيجية الكويت النفطية في المستقبل ستستمر على الأسس نفسها التي استندت إليها في الماضي من حيث التنوع لتخفيض المخاطرة، وذلك بالاستثمار في المراحل المهمة من مستويات الصناعة النفطية، وعدم الاعتماد على الوجود في المستويات العليا فقط، هذا بالإضافة إلى التنوع جغرافياً والاستثمار في المستويات المتعددة للصناعة النفطية داخل الكويت وخارجها، والاستثمار ليس في النفط ومنتجاته فقط، بل في بدائل النفط أيضاً وبالتعاون مع شركات النفط الكبرى المتقدمة تكنولوجياً.

4 - مما سبق يمكن تلخيص أهداف السياسة النفطية للكويت في الأجل القصير في هدفين أساسيين:

أولهما : ضرورة ممارسة الكويت لتجارة النفط على المستوى الدولي دون تأجيل باعتبار ذلك ضرورة من الضروريات الإستراتيجية لممارسة حق السيادة في المقام الأول، وليس مجرد الاستناد إلى اعتبارات مالية لها بدائل متاحة ثانيهما : ضرورة تأمين مصادر للنفط الخام للمصافي وشبكات توزيع المنتجات النفطية المملوكة للكويت، تمثياً مع المصلحة الكويتية في الأجلين القصير والطويل، واستناداً إلى إستراتيجية التنوع التي استندت إليها السياسة النفطية الكويتية في الماضي، والتي أثبتت التجارب منفعتها من الناحية العملية بالإضافة إلى سلامتها من الناحية النظرية.

5 - ولتحقيق هذين الهدفين يتعين إتباع خطة ذات شقين أحدهما تجاري في المقام الأول، والآخر سياسي في المقام الأول أيضاً فتأمين مصادر للنفط الخام للمصافي وشبكات التوزيع المملوكة للكويت يجب أن يستند إلى اعتبارات تجارية / فنية محض، ومن ثم يتعين في الوقت الحالي الفصل بين كون ملكية هذه المنشآت تعود إلى الكويت، وكون هذه المنشآت منشآت اقتصادية شأنها في ذلك شأن أي منشآت اقتصادية يتعين عليها تأمين مصادر الموارد الأولية اللازمة للإنتاج، وتأمين الأسواق اللازمة لتسويق منتجاتها أيضاً.

ومغزى ذلك ألا تحاول «دولة الكويت» أو «حكومة الكويت» أو وزير النفط الكويتي تحمل مسؤولية التفاوض مع الأطراف الأخرى المنتجة أو المصدر أو المتاجرة في النفط، وأن يترك لهذه المؤسسات حرية التعامل مع السوق النفطي برمته، كغيره من المؤسسات النفطية المشابهة وعلى أسس تجارية محض، وهو أمر ليس بالمقدر في الوقت الحالي، وخاصة في ضوء التغييرات الهيكلية التي شهدتها الصناعة النفطية

وتوافر أسواق حاضرة ومستقبلية للنفط الخام ومنتجاته على عكس ما كانت عليه الحال في السبعينات.

بل إن العديد من شركات النفط الكبرى التي كانت تعتمد في الماضي على العقود الطويلة المدى مع الدول المصدرة للنفط، في استيفاء الجانب الأكبر من احتياجاتها من النفط الخام، قد غيرت من إستراتيجيتها الشرائية في الثمانينات، واحتفظت لنفسها بحرية الخيار بين المصادر المتعددة بما يتلاءم مع مصالحها واعتماد المصافي وشبكات التوزيع المملوكة للكويت على الجانب التجاري في تأمين مصادر تمويلها بالنفط الخام ومنتجاته، يعني ألا تلجأ دولة الكويت أو حكومة الكويت، في استخدام رصيدها السياسي لأغراض لا تعدو كونها أغراضا تجارية محض تأخذ الطابع السياسي فقط من حيث كون ملكيتها تعود إلى دولة ذات كيان سياسي بينما هي في جوهرها وطبيعتها عملها مؤسسات اقتصادية تجارية محض.

6 - أما الشق السياسي فيتعلق في محاولة تحقيق الهدف الأول الذي يتمثل في ضرورة ممارسة الكويت لتجارة النفط على المستوى الدولي، من زاوية ممارسة حق السيادة، وتزداد أهمية هذا الهدف إذا أخذنا في الاعتبار نتائج اجتماع منظمة الأوبك الأخير الذي لم يواجه بصراحة وصدق المشاكل المالية للسوق النفطية والدول النفطية الرئيسية، كما أنه لم يعط المصالح الكويتية القدر الكافي من الاهتمام، إذ لم يقتصر الأمر على تمسك عديد من الدول الرئيسية بنصيبها الحالي من الإنتاج والسوق، وهو نصيب ي فوق في بعض الأحيان بكثير، نصيب هذه الدول في الظروف العادية، حيث استطاعت زيادة نصيبها زيادة كبيرة نتيجة لغزو الكويت واحتلالها ثم تدمير منشآتها النفطية، بل تعداه بتأجيل مناقشة موضوع الإنتاج والحصص بصفة عامة، وفي إطار هذا التأجيل لم يحظ بالقبول الطلب الكويتي بتخصيص حصة تعادل 800.000 برميل يومي للكويت يتم توفيرها من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبك، وخاصة الدول الخليجية، وتقع مسؤولية تسويقها على الكويت مما يمكن الكويت من الإبقاء على وجودها النفطي والاحتفاظ بعملائها، وذلك على نفس النمط أو نمط يشبه الأسلوب الذي اتبعته الدول الخليجية النفطية لمصلحة العراق أثناء الحرب الإيرانية / العراقية.

إن هذا الوضع يمثل خطرا جسيما على المصالح الكويتية، ومن ثم يجب على الكويت الاستمرار بإصرار في هذا المطلب، وأن تلجأ إلى دول نفطية متعددة، سواء خليجية أو غير خليجية، من أعضاء منظمة الأوبك أو غير الأعضاء، صغيرة أو كبيرة من الناحية النفطية، آسيوية أو غير آسيوية، لمحاولة التوصل إلى اتفاق معها ولو بكميات صغيرة أو محدودة تمكن الكويت من استمرار وجودها في السوق النفطية خلال الفترة التي يستحيل فيها على الكويت تصدير نفطها والتي قد تستمر لما يزيد عن العام على أحسن تقدير، وأن تقدم الكويت كافة المغريات والدوافع التي تشجع الغير على إفساح الفرصة للكويت للتجار الدولي في النفط خلال فترة محنتها.

وفي هذا الإطار أيضا يجب أن تلجأ الكويت إلى أسلوب الاقتراض المقترن بالمقايضة السلعية، حيث يكون السداد وخدمة القروض في شكل صفقات نفطية، وهناك عديد من

البنوك العالمية المتخصصة في هذا النوع من المعاملات، بل إن السعودية لجأت إلى مثل هذا الأسلوب في الماضي كما هي الحال في الصفقة المعروفة «باليمامة 2» مع بريطانيا، والتي تعدت قيمتها 14 مليار دولار.

ويتمثل تفضيل هذا النوع من الاقتراض على غيره بأنه يضع المسؤولية الجزائية لتسويق النفط الكويتي على عاتق المؤسسات المقرضة المصرفية، مما يعني وجود سوق للنفط الكويتي بصفة خاصة، وإن كان في الظروف الحالية يعد سوقا مستقبليا وليس سوقا حاضرا، وهو على أقل تقدير أفضل من اختفاء السوق للنفط الكويتي.

7 - في الختام فإنه يجب التسليم بأن الكويت تواجه في الوقت الحالي تحديا كبيرا، لا يقل في أهميته عن التحدي الذي واجهته السيادة الكويتية في العام الماضي وحتى التحرير، فتأكيد استرداد السيادة يتطلب أن يسترد اقتصادها النفطي قدرته على أن يلعب دوره في السوق النفطي، بما يتلاءم ويتناسب مع حجم الكويت النفطي الذي له أهمية كبرى إذا أخذنا في الاعتبار الاحتياطيات النفطية الكبيرة للكويت.

إن المشكلة من الناحية النظرية ليست في الأجل الطويل، فالعودة إلى الندرة النفطية في منتصف التسعينات ستعطي النفط الكويتي قدرا من الأهمية، إن المشكلة تكمن في الأجل القصير و ضرورة العودة إلى السوق بأسرع ما يمكن، ولا يخفى إن شروط وظروف العودة في الأجل القصير ستكون لها أبعادها ونتائجها في الأجل الطويل.

التقرير الثاني:

1 - بعد مرور خمسة عشر عاما على المحاولة الفاشلة لإجراء حوار في عام 1975 - 1976 بين المنتجين والمستهلكين، انعقدت ندوة الحوار في باريس بشكل غير رسمي، واتسمت أعمالها بجو من الحذر الشديد والتحفظ وعدم الحماس، وانبثقت عنها دعوتان: الأولى : على المستوى السياسي حيث دعت لترويج عقد ندوة ثانية على مستوى الوزراء.

الثانية : على المستوى الفني حيث أبدت منظمة الطاقة الدولية IEA استعدادها لاستضافة لقاء بين خبراء الدول المنتجة والدول المستهلكة، وذلك لتبادل المعلومات ووجهات النظر فيما يخص سياسات الطاقة وتطوراتها. ولقد تم التأكيد أن الهدف من هاتين الدعوتين ليس التفاوض أو الوصول إلى اتفاقيات

بين الطرفين، ومن ثم فهذا يمثل انحرافا جذريا عن الأهداف التي كانت وراء دعوة فنزويلا وفرنسا، التي كانت تهدف إلى الوصول إلى نظام نفطي جديد عن طريق التفاوض بين المنتجين والمستهلكين،

2 - ولقد تركز الحوار في باريس على استقرار السوق وشفافيته ولقد خضع تخطيط الندوة وجدول أعمالها، وبصفة خاصة التحديد الكبير لنطاق الندوة للتحفظ الشديد - بل التردد - من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي عارضت بشدة أي نقاش متعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ومن ثم فإن أي تطورات مستقبلية ينبغي منبقة عن ندوة باريس ستخضع بالضرورة لنفس التحفظات، لذا لم يكن غريبا استبعاد التفاوض والتعاقد من دعوة كل من النرويج ومنظمة الطاقة الدولية، ولقد استندت المعارضة الأميركية لفكرة الحوار إلى ثلاث أسباب ومبررات:

{ أولها : أن الحوار بين أطراف متعددة لن يكون مجديا ولن يؤدي إلى نتائج إيجابية }
{ ثانيا : أن الحوار المتعدد الأطراف من دول منظمة الأوبك سيتطرق بالضرورة إلى مناقشة الأسعار والإنتاج مما يتعارض مع حرية السوق }
{ ثالثها : أن الولايات المتحدة مقتنعة بجدية وفعالية الحوار الثنائي مع الدول الرئيسية التي تمدّها بالنفط، وهي كندا والمكسيك وفنزويلا والمملكة العربية السعودية. واستنادا إلى ذلك ففي رأي الولايات المتحدة أن مشكلة نفطية في المستقبل يمكن معالجتها عن طريق التفاوض الثنائي بصفة عامة مع مورديها

3 - ولقد حضر الندوة ممثلون عن 25 دولة : منهم 12 من الدول المنتجة وهي الجزائر ، مصر، اندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، النرويج، عمان، السعودية، الاتحاد السوفيتي، الإمارات ، وفنزويلا، و 13 من الدول المستهلكة وهي البرازيل، كندا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، الهند، إيطاليا ، اليابان، كوريا الجنوبية، إسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

ولقد كان تمثيل الدول المنتجة على مستوى الوزراء، بينما تمثل الدول المستهلكة على مستوى أدنى بكثير من مستوى الوزراء، واقتصر تمثيل الولايات المتحدة على درجة مراقب فقط - على درجة نائب مساعد سكرتير وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية. بالإضافة إلى تمثيل الدول حضر مندوبون عن تسع منظمات دولية وهي : منظمة الطاقة الدولية (IEA) البنك الأوروبي للإنسان والتنمية (EBRD) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) السوق الأوروبية المشتركة (EEC) مجلس التعاون الخليجي (GCC) صندوق النقد الدولي (IMF) الأمم المتحدة (UN) منظمة الأوبك (OPEC) ومنظمة يوروبيا (EUROPIA) ممثلة عن شركات النفط الأوروبية.

4 - وكما ذكرنا سابقا فلقد استبعد منظمو الندوة - تحت ضغط من الولايات المتحدة - مناقشة الأسعار والإنتاج وتم التركيز على المزايا التي تعود على المنتجين والمستهلكين على حد سواء من استقرار سوق النفط والقدرة على التنبؤ في إطار سوق حر، وتمثلت وجهة نظر كل من فرنسا وفنزويلا وتحت تأثير التقلبات أثناء أزمة الخليج، في أن الحوار والنقاش المتعدد الأطراف وعلى مستوى سياسي من شأنه ضمان ألا تؤدي مثل هذه الأزمات إلى إعاقة حرية عمل السوق.

ولقد طرحت في البداية فكرة مؤتمرات سياسية على نمط مؤتمرات الدول السبع 7G

ولكن على نطاق الطاقة، كما طرحت أيضا فكرة لجنة دائمة للإعداد لمثل هذه اللقاءات، غير أن الفكرتين معا تم استبعادهما في المراحل الأولى بلا إعداد، ولقد طرحت في ندوة باريس أربعة موضوعات للنقاش وهي :

1 - تحليل أسواق النفط ومنتجاته وسياسات الطاقة

2 - التعاون الصناعي

3 - مستقبل عمل السوق

4 - وحماية البيئة

ولقد تم الاتفاق على هذه الموضوعات في اجتماع لمنظمة الطاقة الدولية في 8 مارس وكان الهدف هو طمأنة الدول المستهلكة إلى طبيعة الندوة وإطارها، ولقد خلص شعارات ندوة اليومين السيد دومينيك شتراوس، كونه الوزير الفرنسي للصناعة والتجارة الخارجية، حيث ركز على ثلاث نقاط وهي:

{ إن عدم استقرار السوق يؤدي إلى عواقب ضارة بكل من المنتجين والمستهلكين، ولما كان السوق عرضة للتقلبات والأزمات فإن وجود مؤشرات للتصحيح يصبح أمرا ضروريا

{ إن التشابك في المصالح بين الدول في إطار الطاقة يجعل من الضروري التعاون وعلى أساس برامجاتي

{ إن الحوار هو عملية مستمرة يجب إتباعها بنشاط وإيجابية حتى تؤدي ثمارها

5 - ولقد تم تنظيم الندوة بحيث تم تقديم ورقة أو بحث في بداية كل جلسة، تبعها تعقيب ومناقشة مفتوحة، ومن بين الأمور التي طرحت ما يلي:

{ طرح كل من السيد أرماندو ديوران الوزير الفنزويلي للعلاقات الخارجية والسيد حمدي البمبي الوزير المصري للبتترول فكرة تطوير الطاقة الإنتاجية بالتعاون مع الدول المستهلكة.

ولقد أوضح السيد ديوران أن انهيار التكامل التقليدي في الصناعة النفطية قد جاء نتيجة للجو المشحون الذي ساد الحقتين الزميتين منذ السبعينات ومع ذلك فقد أتاح المجال لعودة تكاملية بترولية سيكون من شأنها المساعدة على زيادة الأمان وتحقيق الاستقرار في السوق، وشيوع جو من الثقة المتبادلة، غير إن العودة التكاملية البترولية قد اقتصرت حتى الآن على المستويات الدنيا من الصناعة النفطية، وقد حان الأوان لكي تشمل أيضا المستويات العليا ولتحقيق ذلك فلا بد من الوصول إلى اتفاق في مجالات تأمين الإمدادات والشروط الاقتصادية والقانونية للاستثمار الخاص والعام.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن الاستثمار من قبل الدول الصناعية لا بديل له إذا كان الهدف هو زيادة الطاقة الإنتاجية والتكبيرية وتوفير كافة الموارد اللازمة، من مالية وإدارية وفنية لمواجهة متطلبات التسعينات

{ أما السيد نور الدين علي لوسين وزير الطاقة الجزائري فقد دعا إلى ضرورة مناقشة أسعار النفط وإنتاجه في فترة لاحقة، بما لا يتعارض مع دور السوق وقدم أربع نقاط في هذا الصدد وهي :

أ - أن استقرار أسواق النفط يعد الهدف المرغوب فيه من قبل كافة الأطراف إن الصدمات النفطية في السبعينات والثمانينات قد أدت إلى أضرار بليغة بالمستهلكين في السبعينات والمنتجين في الثمانينات، وأن استقرار السوق يتوقف في المقام الأول على

الصناعة النفطية الدولية التي تتطلب استمرارية حتى تزدهر وأن الاحتياجات الرأسمالية الكبيرة التي تتطلبها الصناعة النفطية، وطول الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال المشروعات يعني ضرورة التخطيط الطويل المدى حتى يتيسر التنبؤ بتكلفة الإنتاج والأسعار.

ب - أن الاستقرار لا يعد خاصية طبيعية لأسعار السلع فإذا استعرضنا تاريخ أسعار النفط لوجدنا أن فترات الاستقرار كانت قصيرة، وكانت مصاحبة للتدخل من قبل جهات منظمة للسوق، كانت في موقف يسمح لها بتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وأن ترك السعر لكي تحدده اعتبارات السوق وحدها يؤدي إلى تقلبات بصورة غير منظمة. ج - ومن هذا المنطلق فإن تحقيق الاستقرار في أسعار النفط يتطلب نوعاً من التدخل لضمان ديمومة التوازن بين العرض والطلب، ولقد عبر الوزير عن دهشته من أن العديد من الدول ترفض أسلوب التدخل في سوق النفط بصورة قاطعة، بل تستبعده من معجم التخاطب في الوقت الذي تنتهج فيه هذه الدول سياسات تدخلية في مجالات متعددة كحصول الاستيراد والرسوم الجمركية والمعونات للصناعة والزراعة.. الخ.. ومن ثم فلا يجب استخدام معيار مزدوج عندما يتعلق الأمر بالنفط. د - إنه من قبيل الخيال، بل السراب أن نتصور أن الأمور الواقعية ستتغير باتخاذ قرار عدم مناقشة الأسعار والإنتاج، وليس معنى ذلك أن الموقف الجزائري يدعو إلى إهمال السوق، بل على العكس، فإن اهتمامنا (أي الجزائر) الرئيس ينصب في كيفية تحسين كفاءة عمل السوق بصورة تتجنب الصدمات والصدمات المضادة، وليس مجرد العودة إلى التوازنات الضارة، وفي هذا الصدد فقط رأينا أن العلاج مهم ولكن المنع (للأزمات) أهم»

وقد دعا كل من السيد جبريل أمينو وزير الموارد البترولية النيجيري والسيد شن جانغ بوم المدير العام للشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية الكورية الجنوبية - إلى ضرورة إنشاء جهاز للمعلومات HOUSE CLEARING DATA وذلك لتقديم معلومات دقيقة عن الطاقة الإنتاجية، الطاقة التكريرية، مستويات المخزون، هذا بالإضافة إلى الاقتراحات السعرية في تخطيط ميزانيات الدول المستهلكة السنوية. { أما السيد جيناندجار كارتسماتا وزير الطاقة والتعدين الأندونيسي فقد دعا إلى ضرورة مناقشة النقاط التالية : إدارة المخزون لدى الدول المنتجة والمستهلكة، أوضاع الصناعة النفطية الدولية، موضوعات السياسات التحيزية المتمثلة في فرض ضرائب مرتفعة على النفط ومنتجاته، والتعريف الجمركية والحصول الاستيرادية. { أما السيد هشام الناظر وزير البترول والثروة المعدنية السعودية فقد عرض وجهة نظر حكومته فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات المطروحة على المستوى الدولي، والمتعلقة بحماية البيئة، مؤكداً أن حكومة المملكة العربية السعودية لن تقبل أي إجراءات أو سياسات تحيزية ضد النفط.

وأن حكومته تعتقد أن العمل الدولي يجب أن يستند إلى أسس علمية سليمة التي تعتقد أنها لم تتبع حتى الآن، وأن القرارات السريعة أو المتسارعة حتى وإن استندت إلى أهداف نبيلة، فلن تحقق المنافع المرغوب فيها، بل قد يكون لها نتائج سلبية، وفي غياب الأساس العلمي السليم فإن أي إجراءات يجب أن تستند إلى كفاءة التكلفة وتأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، وأن أي إستراتيجية شاملة لحماية

البيئة لابد أن تستند إلى مستند تاريخي يأخذ في الاعتبار، وعلى قدم المساواة، كافة الاعتبارات وأن التركيز على قطاع الطاقة وحده لا يعد أمراً عادلاً كما لن يكون نصيبه النجاح.

ولقد أوضح الوزير السعودي موقف حكومته بكل صراحة وحزم، وهو أن المملكة لن تقبل بأي حال من الأحوال أي إجراءات ضد النفط، وأن أي ضرائب جديدة لابد أن تأخذ في الاعتبار الآثار الضارة على البيئة من ازدياد نصيب الفحم، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار المستويات الضرائبية المرتفعة المفروضة على النفط في الدول الرئيسية المستهلكة له.

وقد أشار الوزير السعودي إلى التناقض الواضح في المواقف مستعينا بما قاله الوزير النيجيري من صعوبة التفويق بين مطلب زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والحد من استخدام النفط من ناحية أخرى.

واستطرد الوزير السعودي لتوضيح مدى المغالاة في الضرائب على النفط، حيث تمثل التعريفة الضرائبية على برميل النفط في عام 1990م 49 دولاراً في دول أوروبا الغربية و35 دولاراً في اليابان وأن أية ضرائب جديدة ستكون لها آثار سيئة على المستهلكين والمنتجين في وجهة نظر الرفاهية وتوزيع الموارد. وأشار إلى أن إحدى الدول قد فرضت نسبة ضرائبية على برميل النفط وهي 271٪ بينما أقل نسبة هي 41٪ مما يعني إن الضريبة للدولة الأولى هي 68.78 دولاراً للبرميل، بينما تكلفة البرميل في هذه الدولة للنفط الخام كانت 25.36 دولاراً للبرميل، أي أن الضريبة كانت تقريبا ثلاثة أضعاف السعر مع ملاحظة أن الدول المنتجة يكون عانداً أقل من السعر CIF بما يعادل مصاريف النقل والتخزين والتأمين.. الخ

وللتأكيد أشار الوزير إلى مطالبة العديد من الدول بعدم اتخاذ إجراءات تحزيرية ضد الاستثمار الأجنبي في الدول المنتجة والمستهلكة، وطالب بأن تكون المعاملة بالمثل وعدم التحيز ضد النفط، ويجب عدم مطالبة الدول النامية بتحقيق متغيرات هيكلية في استخدامها للطاقة، ويتحتم التقييم الاقتصادي والبيئي لكافة مصادر الطاقة وألا يقتصر الأمر على النفط.

واختتم وزير البترول السعودي كلمته مطالباً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعدم وضع شروط قاسية للإقراض للدول النامية، فيما يخص استخدام الطاقة ومتطلبات البيئة، وطالب بضرورة نمو الاستهلاك النفطي للدول النامية، وذلك ضماناً لاستمرار النمو، كما طالب وزير البترول الهندي.

وأخيراً أكد الوزير الاتفاق التام على ضرورة حماية البيئة مع تحقيق التوازن بين اعتبارات البيئة والنمو، آخذين في الاعتبار كافة النقاط والاعتبارات التي أشار إليها الوزير السعودي في كلمته.

{ أما السيد البيروبارا من فنزويلا فلقد دعا الدول المنتجة إلى ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة المتاحة لدى الغير، وخاصة في مجالات التنقيب في المناطق الصعبة وأساليب التنقيب المدنية، وأساليب الحفاظ على البيئة، ودعا إلى التعاون بين شركات النفط الخاصة والوطنية في مجال نقل التكنولوجيا.

6 - أما عن نتائج المؤتمر فسنعرض له في التقرير الثالث.

{ التقرير الثالث }

1 - في صدد الإعداد للندوة اتصلت الدولتان المنظمتان بالنرويج التي أبدت موقفا متعاوناً، وذلك منذ أعلن رئيس وزرائها في عام 1989 أمام المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية اقتراحاً مماثلاً للحوار بين الأطراف المعنية.

ولما كان وزير خارجية النرويج السيد ثيروفولد سولنبرغ أحد المتكلمين الرئيسيين في الجلسة الافتتاحية مع وزير الخارجية الفرنسي والعلاقات الدولية الفنزويلي، فلقد انتهاز الوزير النرويجي الفرصة لإعلان موقف بلاده تجاه الموضوعات المطروحة للبحث.

فأكد أن بلاده ترى أن هناك حاجة ماسة لما أسماه «سياسة للطاقة شاملة ومتشابهة وتتمثل في شبكة متعاونة لاتصالات ولقاءات تهدف إلى بناء الثقة وتعويضها بين الدول المصدر للنفط والدول المستوردة له وإن مثل هذه الاتصالات من الممكن أن تتم على المستويات السياسية أو الفنية وعلى مستوى ثنائي أو إقليمي أو شامل، حيث تغلب فيه منظمات وصناعات الطاقة والمؤسسات المالية دوراً مناسباً بالإضافة إلى الحكومات. وأن هذه الشبكة من الاتصالات واللقاءات من الممكن أن تؤدي إلى نتائج متعددة منها التالي:

{ زيادة التوعية عن العلاقة بين الطاقة والبيئة والتنمية الاقتصادية
{ دراية أفضل عن المصالح والمنافع الناجمة عن النفط كسلعة إستراتيجية
{ تحقيق استقرار أكبر وقدرة على التنبؤ بالتطورات في سوق النفط، وتحقيق مستويات معقولة للأسعار بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، مما يحقق قدراً أكبر من الكفاءة وبما يتمشى مع الأهداف المتعلقة بالبيئة
تحقيق الاستغلال الأفضل والمعقول للموارد في الأجل الطويل
ضمان استثمارية أفضل للعرض والطلب والاستثمار في المستويات العليا والدنيا للصناعة النفطية.

{ تحسين الإطار الذي يحتوي الأنشطة التجارية، واستطرد الوزير النرويجي في كلمته مؤكداً أن الموضوعات محل البحث هي غاية في التعقيد وأنه لا يجب أن نقلل من طبيعة الصعوبات التي تواجهنا، ومن ثم فإن معالجتها لها يجب أن تتسم بالحكمة والحذر ونسعى نحو تحقيق الغالبية في الرأي، وأن يكون التركيز على تلك المصالح ذات الشمولية والعمومية، إن ذلك يتطلب اتصالات قوية مع الصناعة ذاتها، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى القضاء على شبح جو المواجهة الذي خيم على معالجتنا لهذه الموضوعات الحيوية.

واستناداً إلى ذلك لم يكن مدهشاً أن يختتم الوزير النرويجي حديثه في اليوم الثاني للندوة بأن يعلن أن النرويج تود أن تؤكد استعدادها لأن تستضيف لقاء عمل على المستوى السياسي وأوضح الوزير أن هذه الدعوة لهذا اللقاء، إنما هي في الواقع تستند إلى دعوة رئيس الوزراء النرويجي أمام مؤتمر برنلاندا في عام 1989 م .

2 - ولم تقتصر نتائج المؤتمر على دعوة الوزير النرويجي لعقد ندوة أخرى لمناقشة الاعتبارات السياسية، فلقد قدم السيد كونيسي لندسدن مدير إدارة الأسواق النفطية في

منظمة الطاقة الدولية، مبادرة ثانية عندما أعلن أن المنظمة على استعداد لاستضافة لقاءات بين الخبراء من دول منظمة التعاون الدولي OECD والدول غير الصناعية المستهلكة والدول المستوردة للنفط، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية، وذلك لمناقشة سياسات الطاقة وتطوراتها، وأضاف أن منظمة الطاقة الدولية تقر وتعترف بأن دول منظمة الأوبك وغير الأوبك قد تصرفت بمسؤولية خلال أزمة الخليج وأن المنظمة ممثلة في مجلس المحافظين قد رحبت في الشهر الماضي بالتطورات الأخيرة المتمثلة في اتصالات بالدول المنتجة طالما أن الأمور المتعلقة بالإنتاج والأسعار تركت دون تدخل لقوى السوق.

وأضاف إن ندوة اليوم لا تمثل مواجهة بل استمرارية في المناقشات والحوار في موضوعات ذات أهمية للجميع، والمنظمة تشجع الاستمرار في ذلك، وإن وزراء المنظمة قد فوضوها في الاستمرار بالاتصالات مع الدول غير الأعضاء، سواء من مصدري أو مستوردي النفط.

ولقد رحب السيد ساليستينو ارماس الوزير الفنزويلي بالاقترح الذي قدمه ممثل منظمة الطاقة الدولية، وأكد أن خبراء من الدول المنتجة على استعداد للمشاركة في هذه الاجتماعات.

3 - وقد تضمن موقف المنظمة الدولية للطاقة اقتراحا بأن يتضمن البحث سياسات الطاقة وتطوراتها وشفافية السوق وألا يقتصر ذلك على النفط فحسب بل يشمل الدور المتشابك للغاز والفحم والطاقة النووية والهيدروليكية والمصادر غير التقليدية للطاقة. والعلاقة المتشابكة لهذه المصادر بالأهداف المتعلقة بالبيئة وتأثير كل ذلك على الإنتاج النفطي والاستهلاك والاستخدام وقرارات الاستثمار، وأضاف بأن المنظمة وهي تتقدم بهذا الاقتراح فهي على دراية تامة أن الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له، تود أن تتعرف على نوايانا فيما يتعلق باستغلال مصادر الطاقة، ومن جانبنا فإن اللقاء يقدم فرصة لشرح هذه السياسات والتعرف على ردود الفعل للآخرين تجاه هذه السياسات وتم الاتفاق على الاجتماع يوم 5 يوليو في مقر المنظمة الدولية لمناقشة نتائج الندوة والاتفاق بدقة على دور المنظمة في اللقاءات المستقبلية وتحديد جدول أعمال لقاء الخبراء الذي ستستضيفه المنظمة.

4 - ولقد بدا واضحا أن فرنسا وفنزويلا رغم العقبات التي واجهتهما في الإعداد للقاء متعدد الأطراف، قد استطاعتا أن تستغلوا التعاون والوثام الذي صاحب أزمة الخليج في توجيه الندوة في الطريق السليم، رغم استبعاد الموضوعات المتعلقة بالإنتاج

والأسعار، وأن النقاش لم يكن حواراً بالمعنى المفهوم، حيث كان دور الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط دوراً محدوداً لأقصى الدرجات، ويقع العبء الآن على كل من

النرويج ومصر لإرسال الدعوات الموجهة من قبل المنظمة والنرويج في خلال الاثنى عشر شهراً القادمة، مستغلين في ذلك نتائج ندوة باريس، ويتعين عليهم بصفة خاصة إقناع واشنطن بتعديل موقفها السلبي تجاه الحوار، حيث أعلن ممثل الولايات المتحدة في لقاء باريس أن حكومته لم تغير من موقفها وأنهم لم يوافقوا على حضور أي مناقشات على المستوى السياسي وأكد أن دعوة المنظمة الدولية للطاقة لا بد أن تعرض على مجلس المحافظين أولاً.

وقد علق روبرت مايرو، من جامعة أكسفورد، على فكرة الحوار قائلاً إن الحوار الرسمي المتمثل في مفاوضات متعددة الأطراف بين دول ذات سيادة يكون ممكناً إذا واجه الأطراف المستوردة المصدرة مشاكل حادة يتعين حلها، وأن الدافع للحوار ينبع من الاعتراف بأن إجراءات دولية متفقا عليها قادرة على الحد من الصعوبات وتحقق منافع لكافة الأطراف.

5 - وفي ختام الندوة لخص السيد دومينيك شتراوس - كونه وزير الصناعة والتجارة الخارجية الفرنسي - نتائج المؤتمر بأنها تتمثل في أفكار ثلاث:

1 - إذا لعب السوق دوراً رئيسياً فإن نواقصه يمكن علاجها، فالسوق هو المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب، وفي المجال التعددي فلقد استطعنا وبجاح أن نخلق أنظمة أو أساليب لاتخاذ القرارات لضمان نجاح السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في أسواق العملات وفي محاربة التضخم ومواجهة العجزات، ولا يمكن أن نتجاهل ما يحدث في دول مجاورة، وخاصة أن السوق قد أزال الحدود وفي نفس الوقت وعلى نفس النمط فإن سوق النفط هو تتدخل فيه الدول، حيث تتواجد الحصص والمخزون لدى الدول المستهلكة ويجب ألا ننسى أن النفط له تأثير مهم على الحياة الاقتصادية، وكما هو معروف فإن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عدم الاستقرار في الحياة الاقتصادية، مما تكون له آثار عكسية، ومن ثم فإن علينا جميعاً مسؤولية أن نبذل قصارى الجهد لتفادي الأزمات التي قد يتعذر حلها دون تكلفة باهظة، وواضح للجميع أن الصدمات النفطية تتبعها صدمات مضادة، مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالمنتجين والمستهلكين في ظل هذه الظروف والمعطيات فلا بد من تحسين أجهزة السوق وتحقيق الشفافية التامة حتى يكون في الإمكان اتخاذ القرارات المتعددة، بما فيها الاستثمارية على أساس معلومات دقيقة ومتوافرة.

ب - التشابك في مجال الطاقة يتطلب درجة عالية من التعاون وهذه حقيقة بدت واضحة في مناقشاتنا وخاصة فيما يتعلق بالنفط الذي ليس له بديل في الوقت الحالي الذي هو طاقة ومادة أولية، في نفس الوقت حيث يصعب الفصل بين مصالح المنتجين

إن هذه الظروف تفرض علينا أن نتبع نهجا برغماتيا وهو لا يعد من قبيل المضاربة الأيديولوجية بل التعاون في الأمور التي يمكن التعاون فيها ومن بينها
} زيادة الطاقة الإنتاجية
} ضرورة الاستثمار في المصافي ذات النوعية الجيدة حرصا على البيئة
} تحقيق التكامل بين المستويات العليا للمنتجين والدنيا للمستهلكين
} الحاجة الهائلة لدول وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي
} استغلال المخزون الذي هو موجود بالفعل ويتعين استغلاله تجاريا في أوقات الأزمات.

في كل هذه الأمور فإن التعاون ممكن، ومن المستطاع التوفيق بين المصالح المتعارضة والوصول إلى اتفاقيات دائمة ومستمرة ومريحة للجميع.
ج - الحوار عملية مستمرة ومن الممكن أن تأخذ صورا متعددة، إن اليومين اللذين قضيناها معا سمحا لنا بتبادل الأفكار وكسر بعض الأوهام، بل استطعنا أن نقترح مشروعات مشتركة.

إن عصر المواجهة نأمل أن يكون قد انتهى ولا بد أن يتحقق الحوار والاتصالات، ويجب أن نؤكد أن نقاشنا هذا كان حدثا في حد ذاته، وأثبتنا أن الحوار ممكن، وأكثر من ذلك فإننا على اتفاق في أمور ونقاط متعددة في تحليلنا للوضع القائم.
ولقد دعا العديد من المشاركين إلى ضرورة الاستمرار والتقدم إلى الأمام فالحوار لا بد أن يكون مستمرا حتى يحقق أفضل النتائج، فالنفط ليس مسألة وقتية بل هو يتعلق بالأجل الطويل، والاستمرارية تعد ضرورة في قطاع يأخذ فيه الاستثمار زمنا طويلا وعائده واستهلاكه هما في الأجل الطويل أيضا

ولقد طرحت أفكار، وتم تحديد مهام للخبراء، وأصبح من المطلوب أن يلعب كل طرف دوره لتحسين عمل السوق وضمان شفافيته، وعلينا جميعا مسؤولية سياسية، وتبادل المعلومات في المستقبل من الممكن أن يعطي مؤشرات ايجابية للمستثمرين والعاملين ولا بد من زيادة هذا التبادل.

كذلك يتعين أن نعطي تعليمات واضحة للمنظمات الدولية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، وأن نحاول التعاون في تدعيم بعض المشروعات وخاصة في مجال الاقتصاد في الطاقة.

واختتم الوزير الفرنسي حديثه بأن الحوار الذي أيدناه وشاركنا فيه لا بد أن يتم في جو من الثقة المتبادلة وأن تكون لدينا دراية تامة بأن التعاون الذي نعمل له هو بين الشعوب

ومن أجل السلام، ولقد أوضحت ندوتنا أننا على اتفاق كبير فيما يخص الأهداف والآن يتعين أن نتطرق إلى مجالات جديدة ونعمل من أجل حلول مشتركة.

}}}

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

مر الاقتصاد العالمي بعدة مراحل منذ بداية السبعينات وقد تميزت كل مرحلة بخصائص محددة انعكست آثارها على المؤشرات التقليدية لقياس معدل الحركة ودرجة التقدم ومستويات الرفاهية المصاحبة ولم تقتصر هذه الخصائص على أسلوب وأدوات الإدارة الاقتصادية، وإنما شملت المناخ الاجتماعي والسياسي العام ودوافع العمل الاقتصادي، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، كذلك فإن مراحل التطور الاقتصادي قد تأثرت بالمناخ السياسي العالمي، وبصفة خاصة العلاقة بين الكتلتين العظمتين.

ولقد تميزت فترة السبعينات بخصائص اقتصادية تعرف في المفهوم الاقتصادي بالكساد المستمر، وإن لم يكن كسادا بالمفهوم التقليدي وإنما كان كسادا تضخيميا فالكساد عادة يصاحبه انخفاض في الأسعار يتمشى مع انخفاض حركة النشاط الاقتصادي، إذ إن الفكر التقليدي الاقتصادي، منذ الحرب العالمية الثانية يستبعد ظهور الضغوط التضخيمية المتمثلة في الارتفاع المستمر في الأسعار مع وجود توقعات الاستمرار في حركة ارتفاع الأسعار، وذلك عندما يكون الطلب العام عند المستويات الدنيا، حيث ترتفع معدلات البطالة، وعدم الاستغلال الكافي للموارد الاقتصادية الأمر الذي يعد من مؤشرات الكساد، غير أن فترة السبعينات شهدت أطول مرحلة تضخيمية في تاريخ الاقتصاد الأوروبي والأميركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، إذ بلغت معدلات ارتفاع الأسعار مستويات تقارب تلك المستويات التي كانت معروفة عن دول أميركا اللاتينية، حيث وصلت معدلات الزيادة في الأسعار في بريطانيا حوالي 25 % في فترة معينة من السبعينات، كما وصلت أسعار الفائدة على الإسترليني والدولار إلى مستويات قياسية لم يكن لها سابقة في التاريخ الاقتصادي الحديث.

وقد صاحب هذه المستويات المرتفعة من الأسعار والفائدة ارتفاع كبير في معدلات البطالة، فوصلت مثلا نسبة البطالة في بريطانيا إلى حوالي 8 - 10 % بعد أن كانت لا تتعدى نسبة 3 % على الأكثر في فترة الستينات وقد اختلفت الآراء في محاولة تفسير الوضع التضخمي المصاحب للركود ثم الكساد، إذ عجزت التقديرات التقليدية في تفسير ظاهرة التضخم المصاحبة للبطالة المتزايدة فالتفسير في النظرية الاقتصادية الكينزية يستبعد أن يكون التضخم ظاهرة مصاحبة لانخفاض المستوى في النشاط الاقتصادي حيث تبدأ ظاهرة التضخم في الظهور عندما تبدأ حالة الندرة في الموارد المتاحة، ومع

تزايد الطلب يؤدي عنق الزجاجة إلى الضغط على الموارد التي لا يتزايد المعروض منها في الأجل القصير، ومن ثم ينعكس التزايد في الطلب في صورة ارتفاع في

الأسعار وليس زيادة في الإنتاج، هذا إذا افترضنا أن التضخم يعود إلى عوامل الطلب، غير أن التضخم قد ينشأ أيضا لأسباب تتعلق بكلفة الإنتاج حيث يؤدي ارتفاع الكلفة لسبب أو لآخر إلى اضطرار المنتجين لزيادة الأسعار، تعويضا عن زيادة الكلفة الإنتاجية، وسواء كان سبب التضخم يعود إلى عوامل الطلب، أو إلى عوامل الكلفة فإن النتيجة المنطقية وفقا للنظرية الاقتصادية هو وجود ما يسمى بالحلقة الحلزونية التضخمية، فإذا كانت بداية التضخم لأسباب الكلفة فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن ارتفاع الكلفة يعني انخفاضا في مستويات المعيشة، أو في القيمة الحقيقية لعوائد عوامل الإنتاج مما يدفعها إلى محاولة تعويض خسائرها الناتجة عن انخفاض القيمة الحقيقية، حيث تطالب بزيادة في العوائد النقدية، وهذا يؤدي إلى زيادة الكلفة الإنتاجية مرة أخرى وزيادة الأسعار حيث تتكرر الدورة التضخمية التي قد تستمر بشكل حلزوني تنتهي لحالة تضخم كامل، حيث ينهار النظام الاقتصادي والعملية.

وهناك شواهد تاريخية على ذلك، كما حدث في ألمانيا قبل الحكم النازي أما إذا كان سبب التضخم الأولي يعود إلى عوامل الطلب حيث ترتفع الأسعار نظرا لعجز المعروض من الإنتاج على استيفاء مستويات الطلب، ومع وجود توقعات تتسم بالندرة، فإن هذا الارتفاع في الأسعار يعني انخفاضا في القيمة الحقيقية لعوائد عوامل الإنتاج، مما يدفعها للمطالبة بزيادة عوائدها النقدية لتعويض الخسارة الناتجة عن الانخفاض الحقيقي في عوائدها الناتج عن ارتفاع الأسعار، فإذا نجحت في تحقيق زيادة تعويضية في عوائدها النقدية فإن ذلك يعد بمنزلة ارتفاع في الكلفة الإنتاجية، مما يدفع المنتجين لزيادة أسعارهم لتعويض الارتفاع في الكلفة الإنتاجية ولتفادي الانخفاض في الربحية، ومن ثم تتكرر الدورة التضخمية التي قد تستمر بشكل حلزوني يؤدي إلى حالة التضخم الكامل، أي إن أسباب التضخم المرتبط بالطلب أو المرتبط بالكلفة تؤدي في النهاية إلى النتائج نفسها.

ومع فشل التفسير التقليدي وطرق العلاج التقليدية، بدأت تظهر نظرية جديدة تستند في جذورها التاريخية إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وبصفة خاصة إلى النظرية المعروفة بنظرية «كمية النقود»، والتي تنسب إلى الاقتصادي الكلاسيكي فيشير، ومضمون هذه النظرية وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتاحة في الاقتصاد القومي ومستوى الأسعار العام، فإذا تضاعفت مثلا كمية النقود المتاحة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار العام في نفس الاتجاه وبنفس القدر، وذلك بافتراض ثبات حجم الإنتاج ومعدل تبادل النقود، ويستند ثبات الحجم والتداول إلى الفكر الكلاسيكي الذي يفترض دوام التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، وعدم تغير معدل التداول النقدي في الأجل القصير، حيث إن محددات تغيره هي محددات في الأجل الطويل في ظل هذه الظروف، فإن معادلة فيشير تؤكد النتيجة الحتمية لارتفاع الأسعار في حالة زيادة المعروض من النقود، ولقد تعرضت نظرية فيشير لقدر كبير

من النقد، سواء في افتراضاتها الرئيسية أو في شكلها الرياضي.

فديمومة التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل يفترض التحرك التلقائي لمستوى الطلب الفعال نحو التوظيف الكامل، فهو افتراض غير واقعي، حيث أوضح كينز نظريته العامة أن الطلب الفعال لا يرتقي تلقائياً إلى مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم فإن إدارة الطلب العام تعد من أولويات السياسة الاقتصادية، كذلك أثبتت الدراسات عدم ثبات معدل التداول، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود قد لا تؤدي إلى زيادة الأسعار. ولقد أدى فشل التفسير التقليدي في السبعينات إلى إحياء النظريات النقدية للتضخم، وبدأ فريدمان إعادة صياغة نظرية فيشير، وظهر في كتابات متعددة لهما ما يثبت أن ظاهرة التضخم في السبعينات تعود في الأساس، لأسباب نقدية تتعلق في التزايد المستمر في عرض النقود، بما لا يتناسب مع الزيادة في حجم الإنتاج، حيث تؤدي السيولة مع عدم زيادة الإنتاج في القدر الكافي إلى ارتفاع الأسعار، ثم التكلفة وتكرار الحلقة الحلزونية التضخمية.

وأرجع فريدمان زيادة المعروض من النقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة المتزايد في الشؤون الاقتصادية في فترة السبعينات، إن معالجة التضخم في رأي فريدمان تتمثل في الحد من المعروض في كمية النقود، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ورغم معارضة أفكار فريدمان من قبل الأوساط الاقتصادية التقليدية والأحزاب السياسية الاشتراكية، وغيرها من الأحزاب التي تؤمن بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية فإن أفكار فريدمان بدأت تجد قبولا تدريجيا من قبل المدارس النقدية الجديدة في الجامعات البريطانية والأميركية، كما أن بعض الساسة بدوا يتبنون هذه الأفكار، وبصفة خاصة حزب المحافظين في بريطانيا بعد تولي مارغريت تاتشر الزعامة ولما كان كساد السبعينات هو أطول فترة كساد عرفها الاقتصاد العالمي المعاصر، ومع فشل جميع السياسات الاقتصادية القائمة على الفكر التقليدي في كبح جماح التضخم وفشل بعض التجارب الجديدة لسياسات التدخل الحكومي كسياسة الدخل والأسعار التي اتبعت في بريطانيا وأدت إلى زيادة نفوذ نقابات العمال المتطرفة، نشأ مناخ جديد يميل إلى إعطاء السياسات النقدية والتفسير النقدي فرصة لمعالجة التضخم والخروج من حالة الكساد ولقد تبنت حكومات تاتشر الإستراتيجية النقدية بدرجات متفاوتة، كما تبنت الإدارة الأميركية في عصر الرئيس ريغان الفكر النقدي بصفة عامة وصاحب ذلك حملة مركزة، وخاصة في بريطانيا لتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتخصيص جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تحت إدارة القطاع العام بشكل متزايد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

ولقد تميزت فترة الثمانينات بخصائص معاكسة تماما لفترة السبعينات، إذ استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من حالة الكساد، وتحويلها إلى حالة من الرخاء الذي استمر

لفترة تزيد عن ست سنوات متتالية، كما صاحبت هذا الرواج حالة من الاستقرار الاقتصادي، حيث أمكن التحكم بالطلب واستمرت معدلات الزيادة في الأسعار عند

مستويات منخفضة صاحبها انخفاض في أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، كما أن معدلات البطالة بدأت في الانخفاض بصورة منتظمة مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

وكان في رأي بعض الاقتصاديين من دعاة النظرية النقدية، أن نجاح الاقتصاد العالمي في تحقيق الرواج والنمو المصاحب للاستقرار يعود في الأساس إلى استخدام أساليب النظرية النقدية في الإدارة الاقتصادية عن طريق التحكم في عرض النقود، واستخدام ما يسمى بإستراتيجية العرض الاقتصادي حيث يتم التركيز على تحريك عوامل العرض من حوافر استثمارية بدلا من التركيز على سياسات التحكم في الطلب العام، والتي كانت من خصائص فترة السبعينات.

ولا شك أن تقييم فترة الثمانينات تشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية التي استندت إلى فكرة التحكم في عرض النقود، ومعه التحكم في الإنفاق الحكومي، وذلك بهدف التخلص من التضخم، وضمان ألا يؤدي ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي إلى بداية حلقة تضخمية حلزونية، مع ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

كما استندت هذه السياسات إلى تحريك عوامل العرض بدلا من التقيد بالأسلوب التقليدي لإدارة الطلب، غير أنه مع نهاية الثمانينات بدأ النمو الاقتصادي الذي ساد الاقتصادات الغربية في التباطؤ، وبدأت أسواق المال الرئيسية تتعرض لهزات كبيرة، وخاصة في عام 1987 حيث تعرضت هذه الأسواق إلى انخفاض كبير في أسعار الأوراق المالية، مما أدى إلى انخفاض هائل في القيمة الرأسمالية للأوراق المالية المتداولة وبدأت ملامح حالة جديدة من الكساد تفرض نفسها من نيويورك إلى طوكيو، بما في ذلك أسواق لندن وباريس وفرانكفورت وسنغافورة وهونغ كونغ، وتنبأ البعض باحتمال أن يواجه الاقتصاد العالمي حالة من الكساد تشبه حالة الكساد الكبير في الثلاثينات.

لقد تكررت هذه الهزات مرارا خلال فترة قصيرة، وكان رد فعل الحكومات هو التخلي جزئيا عن سياسة الانضباط النقدي والتحكم في عرض النقود، إذ لجأ العديد من هذه الحكومات إلى تخفيض أسعار الفائدة بهدف زيادة السيولة ودفع مستوى الطلب، وذلك لتحريك النشاط الاقتصادي وتقادي حدوث انخفاض كبير يؤثر على أسواق الأوراق المالية بشكل يؤدي إلى شيوع جو من التشاؤم وانعدام الثقة، مما قد ينتج عنه انخفاض في الاستثمار، وفي الطلب الاستهلاكي، ومن ثم تعرض الاقتصاد إلى احتمال كساد قد يطول كما حدث في السبعينات.

ولقد كان من آثار هذا التخلي الجزئي عن سياسة الإدارة النقدية بدء مرحلة تضخمية جديدة وارتفاع في الأسعار أدت إلى زيادتها عوامل سياسية، من أهمها اضطراب

الحكومة الألمانية للاقتراض لتمويل نفقات الوحدة، إذ اضطرت إلى رفع سعر الفائدة على المارك الألماني، لتسهيل مهمة الاقتراض، ووصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ومع ارتفاع الفائدة على المارك الألماني، وزيادة القوى التضخمية في عديد من الدول الأوروبية، وخاصة في المملكة المتحدة، اضطرت هذه الدول إلى العودة لسياسة الاعتماد على التحكم في عرض النقود لكبح جماح التضخم، إذ أخذت أسعار الفائدة في الارتفاع بصفة عامة، مما أدى في النهاية إلى انخفاض ملموس في مستويات النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ونسب الإفلاس وغيرها من مؤشرات الكساد،

مشكلة تطبيق سياسات نفطية

الواقع أن المشكلة ليست مشكلة دول أو مشكلة المنظمة، وإنما هي مشكلة تتعلق بمحاولة تطبيق سياسات نفطية لا تتفق مع الظروف الواقعية التي سادت سوق النفط الدولي منذ بداية السبعينات، فلو أن انخفاض أسعار النفط يعود فقط إلى الخلافات بين الدول المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك، لكان من المتوقع أن تفرض الظروف الحالية نفسها على هذه الدول وتجعلها تغير من سياساتها، ولو كانت مشكلة المنظمة، لكان من الممكن خلال الاجتماعات المتكررة. وتحت ضغط ظروف السوق التي اتسمت بالتهور المستمر أن تغير المنظمة من أوضاعها بهدف الحد من هذا التهور.

الواقع أن ظروف السوق السائدة هي ظروف لا تسمح لأي تكتل، ومهما كان، بأن يعيد عقارب الساعة، ويكون في إمكانه إدارة السوق وفرض الأسعار، كما كانت الحال في بداية السبعينات.

فإدارة السوق وإدارة الأسعار كانتا ممتنيتين جزئياً في ظروف اتسمت بالندرة النسبية والارتفاع المستمر في الطلب، وسيادة جو من التوقعات باستمرار هذا الارتفاع، كذلك فإن الندرة النسبية كانت تعتمد على قلة التحكم في الإنتاج، ويمثل إنتاجها الجزء الأكبر من العرض المتاح، حيث كانت هذه القلة تتمثل في دول منظمة الأوبك.

وكان إنتاج دول غير الأوبك قليلاً نسبياً، ويلعب دوراً هامشياً في تحديد الأسعار، أما الوضع في الوقت الحالي فيتسم بالتخمة النفطية حيث انخفض الطلب على النفط، وخاصة نفط الأوبك، انخفاضاً كبيراً، كردة فعل طبيعية للارتفاع الكبير الذي حدث في الأسعار في فترة السبعينات، ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى زيادة إنتاج دول غير الأوبك، بحيث انقلبت الأوضاع فأصبحت دول غير الأوبك مسؤولة عن الوفاء بالجزء الأكبر من الطلب العالمي على النفط، وأصبح دور منظمة

الأوبك دورا ثانويا إلى حد كبير، هذا بالإضافة إلى استمرار التوقعات بأن التخمّة النفطية باقية حتى نهاية الثمانينات على الأقل.

في ظل هذه التغييرات فمن الصعب أن نرى الكيفية التي تستطيع فيها الدول أو المنظمة تغيير هذه الأوضاع، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الاختلافات داخل المنظمة ليست من النوع الوقتي، وإنما هي اختلافات موضوعية وجذرية، فالمصالح تنعكس على السياسات التي يجب إتباعها.

فالدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة التي لها طاقة استيعابية محدودة، ترى أن من مصلحتها إتباع سياسة من شأنها إطالة عصر النفط، مما يتطلب سياسة سعرية معتدلة تشجع الطلب على النفط، وتقلل من احتمالات البدائل، خاصة أن اقتصادات هذه الدول هي اقتصادات تعتمد على المورد النفطي اعتمادا رئيسيا، بينما الدول الأخرى ذات الاحتياطات النفطية المحدودة والطاقة الاستيعابية الكبيرة والخطط التنموية الطموحة، ترى من مصلحتها إتباع سياسة سعرية متطرفة، فهي تهتم بتعظيم الإيرادات النفطية أكثر من إطالة عصر النفط.

والاختلاف بين هاتين المجموعتين من أعضاء المنظمة ليست اختلافات وقتية، وإنما تعود إلى الخصائص الأساسية المميزة لاقتصادات كل من هاتين المجموعتين. ولو افترضنا أن هذه الاختلافات ليست على قدر كبير من الأهمية، فإن إدارة سعر النفط الخام تتطلب توافر شرط آخر لا يمكن التغاضي عنه إذ يستند إلى الحقائق الأساسية للنظرية الاقتصادية التي ترجع الطلب على النفط الخام إلى كونه طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية، وعلى هذا الأساس فإنه من الصعب ومن المستحيل إدارة أسعار المنتجات النفطية والتحكم في أسواقها ولما كانت أسواق هذه المنتجات تخضع لاعتبارات السوق وتضرب إدارتها وفرض أسعارها فإنه من الصعب إدارة أسعار النفط الخام وفرضها في ظل هذه الظروف. إن فكرة إدارة الأسعار من قبل منظمة بهذا التشكيل أو غيره لم تعد فكرة عملية، وأن الواقع يفرض أن نحترم اعتبارات السوق وأن نتأقلم معه دون السماح لأحد، وخاصة المضاربة غير المنظمة والمخرّبة بأن تعبث بمواردنا النفطية، ولقد أخذت المملكة العربية السعودية زمام المبادرة منذ صيف 1985 في وضع أسس جديدة للتعاقد النفطي على أساس ربط أسعار النفط الخام بأسعار المنتجات النفطية، مع الالتزام بالتعامل المباشر مع المصافي المستخدمة للنفط السعودي.

ولقد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير، في خلق سوق جديد يقوم على أساس اعتبارات السوق، ولكن وفقا للمبدأ التعاقدية والمشاركة في الربح في السوقين الخام والمنتجات، وتحتاج هذه السياسة إلى تدعيم الدول ذات الظروف المشابهة والتنسيق بين سياساتها. الخلاصة: إن محاولة إدارة الأسعار في ظل الظروف الحالية هي محاولة مكتوب لها الفشل، سواء غيرت الدول سياساتها أم لم تغيرها، وسواء غيرت المنظمة سياساتها أو لم تغيرها، فالأسعار غير قابلة للإدارة أو الفرض، بل يجب احترام اعتبارات السوق

والتأقلم معها مع الحفاظ على المصالح الأساسية.

الأوبك .. والمفاوضات الشاقة

بعد خمسة أيام من المفاوضات الشاقة والمضنية، توصل الاجتماع الوزاري الدوري لمنظمة الدول المصدرة للبترول، الذي انعقد في جنيف إلى اتفاق فاق توقعات حتى أكثر المراقبين تفاؤلاً.. فبخلاف الإجماع على تنفيذ السقف الأعلى لإنتاج المنظمة من النفط بـ 24.5 مليون برميل يوميا، فقد استطاع وزراء الأوبك تجاوز واحتواء الخلافات الحادة الناجمة عن تنافس بعض كبار الدول الأعضاء على الفوز بحصص إنتاجية أكبر، وفوق ذلك تمكنوا من الاتفاق على جعل فترة سريان الترتيبات الإنتاجية التي توصلوا إليها تمتد لستة أشهر عوضا عن ثلاثة، وبذلك تنتفي الحاجة إلى عقد الاجتماع الدوري المعهود في ديسمبر المقبل.

ويجيء هذا الاتفاق بمثابة برد وسلام على منظمة الأوبك، لما له من أثر فوري في تركيز أسعار النفط ودعمها، بعد أن ظلت طيلة السنوات الثلاث الماضية تشهد تذبذبا وانخفاضا، بلغ أوجه في أعقاب خروج اجتماع المنظمة الدوري السابق في يونيو الماضي، باتفاق غير حاسم فيما يتعلق بالإنتاج الكلي للربع الثالث من العام، كانت أهم مظاهره خروج الكويت عن إطار ذلك الاتفاق، لفشله، في رأيها، في منحها الصفقة الإنتاجية المرضية التي كانت تتوق إليها.. ولم يكن غريبا أن يؤدي ذلك الانقسام الخطير في صفوف الأوبك، مقرونا بلجوء بعض الدول الأعضاء، وعلى رأسها إيران، ونيجيريا إلى تجاوز حصصها المقررة من الإنتاج، إلى أن تشهد أسعار النفط، خلال الفترة الأخيرة، هبوطا لم يبق بينه وبين الانهيار الكامل سوى مجرد خطوات.. ومن هنا كان لابد للمنظمة من تدارك الموقف قبل فوات الأوان، وكان لزاما على الدول الأعضاء فيها أن تستشعر بأن في تماسكها، مهما كان حجم التضحيات على الصعيد الفردي، يكمن صمام الأمان.

ولقد جاءت الخطوة الأولى في هذا الطريق في اتفاق المنظمة على سقف أعلى للإنتاج، يضمن تعزيز أسعار النفط خلال الربع الأخير من هذا العام، والربع الأول من العام الجديد، وهي فترة الارتفاع التقليدي في الطلب على النفط، بسبب حلول فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، وتسابق الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط، على تدعيم مخزونها منه.. غير أن الخطوة الأهم، والأكثر صعوبة كانت تكمن في كيفية توزيع الحصص الإنتاجية على الدول الأعضاء، في وقت ترتفع فيه المطالبات الفردية بحصص إنتاجية أكبر، وفي كيفية اجتذاب الكويت وإقناعها بالعودة مجددا لإخضاع

سياستها الإنتاجية لمظلة الأوبك.

ولعل الفضل الأكبر في الانفراج الذي أتاح لمنظمة الأوبك التوصل إلى هذا الاتفاق الحيوي يعود في المقام الأول، إلى تلك المرونة المتوقعة التي أبدتها الكويت أخيراً، بموافقتها على التخلي عن مطالبها بحصة إنتاجية تعادل تلك الممنوحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تبلغ 2.16 مليون برميل في اليوم، وقبولها بحصة إنتاجية تبلغ مليوني برميل فقط، الأمر الذي ساعد بدوره على قبول إيران بحصة لا تتجاوز الـ 3.6 ملايين برميل في اليوم، في الوقت ذاته الذي قنعت فيه المملكة العربية السعودية، أكبر المنتجين بتجمي حصتها عند حد ثمانية ملايين برميل في اليوم، الذي تنتجه حالياً.. وتأتي أهمية هذه المبادرة الكويتية في أنها أنقذت منظمة الأوبك وانتشلتها من وهدة عميقة، ذلك أن من شأن استمرار الكويت في البقاء خارج دائرة الاتفاق، أن يضعف من مصداقية المنظمة وسياستها الإنتاجية بشكل قد تكون له انعكاساته السلبية في أسواق النفط، ما لم يقدم بعض كبار الدول المنتجة، كالمملكة العربية السعودية، على اتخاذ خطوة درامية بتخفيض إنتاجها اليومي من النفط، وهو ما يبدو مستبعداً في ظل أجواء التنافس والشك المتبادل التي تسود أوساط هذه الدول..

وطبقاً لبعض التقارير الصحفية فإن دبلوماسية القمة كان لها دورها الحاسم في بلورة هذا الاتفاق الذي توصلت إليه الأوبك، وذلك في إشارة إلى التقارب المفاجئ الذي تم بين المملكة العربية السعودية وإيران، من خلال تبادل المكالمات الهاتفية بين العاهل السعودي الملك فهد والرئيس رفسنجاني، وتحركهما سوياً في مجال إقناع الكويت بإبداء المزيد من المرونة في موقفها، حيث تلقى سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح مكالمة هاتفية من الرئيس الإيراني، كان لها أثرها كما تقول تلك التقارير، في قيام سموه بإصدار توجيهاته للوفد الكويتي في جنيف للقبول بالحصة الإنتاجية التي اقترحتها المنظمة.. غير أنه بصرف النصر عن صحة هذه التقارير من عدمها، فإن التجارب السابقة قد أثبتت بأن منظمة الأوبك، رغم ما يعترئها من تصدع وانشقاقات مرحلية وعابرة، فإنها سرعان ما تستجمع شتاتها وتستعيد تماسكها في مواجهة المخاطر الكبرى..

وغني عن الذكر أن خطر تصدع الأسعار وانهيارها، الذي ظل شبحة يحوم في الأشهر الأخيرة، كان يمثل العامل الحاسم في دفع الدول الأعضاء في المنظمة نحو تجاوز المنافسة التقليدية والمناورات المألوفة، للخروج بموقف متماسك يسهم في درء هذا الخطر، ويؤدي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في دفع الأسعار إلى أعلى.. ولعل واحداً من أهم جوانب اتفاق الأوبك إيجابية، أنه أقر تمديد العمل بسقف المنظمة الإنتاجي الجديد، وبالحصص الإنتاجية المقررة لكل دولة حتى نهاية الربع الأول من العام الجديد، الأمر الذي من شأنه أن يجنب المنظمة الدخول في مناوشات داخلية جديدة، وتنافس حول الفوز بحصص إنتاجية أكبر، في صفوف الدول الأعضاء مع

انتهاء الربع الأخير من هذا العام.. وهذه خطوة سيكون لها، دون شك أثرها في استقرار أسعار النفط وتهدئتها، بحيث لا يستبعد أبدا أن تؤدي في حالة نجاحها إلى تكرار العمل

بها في المراحل القادمة، لتقتصر اجتماعات الأوبك الدورية على اجتماعين سنويا عوضا عن أربعة.. وقد ظهر مردود هذا الاتفاق الفذ، بشكل فوري في أسعار النفط التي أخذت تسجل ارتفاعا ملحوظا، يتوقع له المراقبون أن يتصاعد مع ولوج فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، ليصل إلى مشارف الـ 21 دولارا للبرميل الواحد.. غير أن الأمر، في النهاية سيتوقف على مدى التزام الدول الأعضاء بالحصصة الإنتاجية المقررة لكل منها.. ذلك أن أكثر ما ظل يلحق الضرر بالمنظمة، هو لجوء عدد من الدول الأعضاء إلى تجاوز حصصها الإنتاجية بشكل ملحوظ.. فعلى سبيل المثال، فإن الأوبك كانت قد أقرت في يونيو الماضي حدود الـ 23.6 مليون برميل في اليوم سقفا لإنتاجها، غير أن تجاوزات بعض الدول الأعضاء، وعلى رأسها إيران ونيجيريا كما أشرنا في فقرة سابقة، قفزت بذلك الإنتاج إلى ما يقرب من الـ 24.7 مليون برميل يوميا، وهو ما يتجاوز السقف الحالي الذي خرج به اجتماع المنظمة الأخير، الأمر الذي أدى إلى ذلك التذني المريع في أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة، نتيجة لكثرة المعروض وقلة الطلب.. وما لم تتمكن المنظمة من خلق واستنباط ميكانيكية تستطيع عن طريقها كبح جماح مثل هذه التجاوزات، فإن ذلك سيضعف من قوة أي اتفاق تخرج به، وسيستمر المعيار الإنتاجي لكل دولة عضو، لا تقيم كبير وزن لالتزاماتها، يعتمد على طاقتها الإنتاجية القصوى، بأكثر مما يعتمد على الحصصة المقررة لها..

كذلك فإن من الجوانب السلبية الأخرى لاتفاق الأوبك، هو أنه لم يتضمن أية خطة أو تدابير تتعلق بكيفية استيعاب النفط العراقي، تحت مظلة السقف الإنتاجي المحدد، في حالة تدفقه على الأسواق خلال الأشهر الستة القادمة.. صحيح أن احتمال السماح للعراق بمعاودة تصدير نفطه دون قيود أو شروط لا يزال بعيدا بعض الشيء، إلا أن إمكانية توصل العراق مع الأمم المتحدة إلى اتفاق يتيح له تصدير ما يصل إلى نصف مليون برميل من نفطه لأغراض إنسانية، لا تبدو مستبعدة في المستقبل القريب جدا، وقد يقول قائل، إنه لن يكون من الصعب على أسواق النفط أن تستوعب هذه الكمية المحدودة من النفط العراقي دون إحداث هزة تذكر في الأسعار، غير أن هذا لا ينفى حقيقة أن منظمة الأوبك أصبحت في غمرة انشغالها بالمساومات والترضيات المرحلية، أشبه ما تكون بالبائع المتجول الذي يلهيه الانشغال بقوت يومه عن التفكير في التخطيط بعيد المدى.

الأوبك.. التمسك بسياسة النفس الطويل

شهدت العاصمة النمساوية «فيينا» الأسبوع الماضي انعقاد وانفضاض الاجتماع الدوري لوزراء نفط الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك دون أن تصحب ذلك الأمر ضوضاء إعلامية كبيرة كما جرت العادة.. وهذا البرود الإعلامي الدولي تجاه اجتماع فيينا لم يكن ناتجا عن تساؤل الاهتمام بنشاطات الأوبك وبما تنطوي عليه قراراتها من تأثير بالغ على أسعار سلعة النفط، ذات الوزن الاستراتيجي، بقدر ما كان يعكس إحساسا يصل إلى درجة اليقين لدى المحللين والمراقبين المختصين، بعدم توقع أي مفاجآت جديدة في ظل الانسجام والتوافق، الذي ظل طيلة العام الماضي، يميز تعامل الدول الأعضاء مع المسألة الحساسة الخاصة بتحديد السقف الإنتاجي للمنظمة، وما يستتبع ذلك من تخفيض الحصة الفردية لكل دولة على حدة.

وبالفعل فإن وزراء الأوبك بقرارهم الذي اتخذوه بتجميد السقف الإنتاجي لستة أشهر أخرى، لم يخيبوا توقعات المراقبين التي كانت تراهن على أن المنظمة لا تملك خيارا غير مواصلة نهج التجميد لفترات أطول من المعتاد، والذي بدأته لأول مرة من أيلول سبتمبر من عام 1993 بقرار التجميد لستة أشهر وواصلته في آذار 1994، بمد الفترة إلى تسعة أشهر، ثم كرسته في تشرين الثاني نوفمبر من العام نفسه بقرار استمرار التجميد لعام كامل.. بيد أن اكتفاء المنظمة هذه المرة بالتجميد لستة أشهر فقط، بدلا من عام، يثير بعض التكهنات بأنها تتوقع حدوث تغيير إيجابي في موازين العرض والطلب، مع انتهاء الربع الأول من العام المقبل، بما قد يستوجب إعادة النظر في السياسة الإنتاجية من جديد.

إن الأوبك حينما ابتدعت سياسة التجميد لفترات طويلة، قد فعلت ذلك رغبة منها في خلق مناخ مناسب من الاستقرار في أسواق النفط، بشكل يساعد على ثبات الأسعار واستقرارها في وقت كانت تتعرض فيه لاهتزازات وضغوط، أو شكت أن تدفع بها إلى حافة الانهيار وبالفعل فقد أثمرت هذه السياسة نجاحا ملحوظا، من حيث إنها أسهمت في وضع حد فوري للتدهور المتسارع الذي كانت تعاني منه الأسعار، الأمر الذي مكن الأخير من إصابة قدر معقول من التركيز أتاح لها تحقيق بعض الارتفاع التدريجي المحدود.

وقد كان من الممكن لقرار التجميد لفترة عام كامل، الذي اتخذ في نهاية خريف عام 1994، أن يصل بالأوبك إلى أعتاب بلورة الحلم، الذي طال انتظارها له، ببلوغ أسعار

النفط مشارف العشرين دولارا للبرميل، إن لم يكن اختراق حاجزها، لولا بعض العوامل، ومن بينها الاعتدال غير المسبوق الذي شهدته أحوال الطقس في نصف الكرة

الشمالي إبان شتاء ذلك العام، الأمر الذي قلل من حاجة الشركات النفطية الكبرى إلى استهلاك قدر كبير من مخزونها الاستراتيجي، وبالتالي أزاح عنها ضغوط الاضطرار إلى شراء كميات ضخمة من النفط لتعويض النقص، وقد كان لهذا العامل، دون شك أثره غير المنكور في انخفاض معدلات الطلب على النفط طوال العام الحالي 1995 عن مستوى التوقعات.

بيد أن العامل الذي كان له أثره القاصم في إجهاض آمال الأوبك في تحقيق السعر المشتبهى لسلعتها الحيوية، لم يكن سوى نزوع الدول المنتجة للنفط من غير الأعضاء في الأوبك، إلى زيادة إنتاجها منه بصورة أخلت كثيرا بموازن العرض والطلب، وجعلت من إمكانية حدوث طفرات درامية في الأسعار، أمرا في حكم المحال ما لم تقرر دول الأوبك إجراء خفض بما لا يقل عن نسبة 5٪ من مجمل إنتاجها، وهو ما كانت تعوزه الإرادة على القيام به لسببين، أولهما صعوبة الحصول على إجماع حول قرار مثل هذا، خاصة أنه سيتضمن الدخول في متاهة مراجعة الحصص الفردية، التي كثيرا ما كادت تؤدي إلى انفراط العقد، أما ثانيهما فقد كان الإدراك بأن أي تخفيض في سقف الإنتاج، لا يكون مصحوبا بضمانات بعدم حدوث زيادات إنتاجية أخرى من الدول خارج الأوبك، سيكون بمثابة تنازل من الأوبك طواعية عن بعض حصتها من السوق لصالح تلك الدول.

وهكذا في سبيل عدم التفريط في ما تملكه من رقعة في السوق العالمية للنفط، فضلت الأوبك التضحية بقبول إمكانية بقاء الأسعار مجمدة دون مستوى الطموح، وإن لم تفقد الأمل، بطبيعة الحال، في تحسن الظروف وفي بروز العوامل التي يمكن أن تدفع بها إلى الأعلى، ومن أهمها خروج الدول الصناعية من فترة الركود، واتجاه مؤشرات النمو، خاصة في المنطقة الآسيوية نحو الصعود، الأمر الذي يجعل بعض التقديرات تتفاءل بحتمية حدوث ارتفاع متواز في معدلات الطلب العالمي على النفط.

لم يكن ارتفاع الحمى الإنتاجية لدى الدول غير الأعضاء في الأوبك هو الهاجس الوحيد الذي واجه وزراء النفط لدى اجتماعهم في فيينا، فقد بات جليا بأن الداء القديم الذي طالما عانت منه الأوبك، قد أطل برأسه مجددا، ونعني به عدم التزام الدول الأعضاء بحصصها الإنتاجية المقررة، ولجؤها إلى تجاوزها بكميات لا يستهان بها.. فطبقا لتقارير الخبراء والبيوتات المعنية بمتابعة نشاط صناعة النفط، فإن حجم التجاوز للسقف الإنتاجي لدول الأوبك قد وصل خلال العام الحالي، إلى ما يقارب المليون برميل يوميا، تتحمل كل من نيجيريا وفنزويلا وفقا لهذه التقارير المسؤولية الأولى فيه.

وهذه الحقيقة ألفت بظلالها كاملة على اجتماع فيينا، وأسهمت في بروز توجه جديد قاده وزير النفط السعودي الجديد على النعيمي، الذي شارك لأول مرة باسم بلاده في هذا التجمع النفطي المهم فحواه أن على المنظمة أن ترتب بيتها من الداخل وأن تكف عن طلب معونة وتعاون المنتجين الآخرين تجاه تركيز ودعم الأسعار.

وغني عن القول إن ترتيب البيت من الداخل ليس له غير معنى واحد، ألا وهو ضرورة التزام كل دولة عضو بالحصصة الإنتاجية المقررة لها.. ويتوقع خبراء النفط من واقع تقديرات الطلب على النفط خلال العام المقبل، أن تسجل أسعار النفط زيادة قد تصل إلى دولارين وأكثر للبرميل الواحد من ال رنفط، حتى مع الأخذ في الحسبان حجم الزيادة المتوقعة في إنتاج الدول خارج الأوبك، ولكن شريطة انتهاء ظاهرة التجاوزات الحصصية في أوساط الدول الأعضاء..

ويبني هؤلاء الخبراء تقديراتهم على التنبؤات الجوية، التي تشير إلى أن شتاء هذا العام في نصف الكرة الشمالي، الذي بدأت تباشيره في الإطلال بالفعل، سيكون قارسا إلى درجة يمكن معها أن تؤدي إلى ارتفاع حاد في استهلاك زيت التدفئة، وبالتالي إرغام الشركات النفطية على البدء في إعادة بناء مخزونها من النفط مع إطلالة الربيع في نهاية الربع الأول من العام المقبل.

من كل هذا نخلص إلى القول إن قرار الأوبك الأخير هذا ، بتجميد سقف الإنتاج على معدله الحالي لسنة أشهر مقبلة، سيكون من شأنه لو اقترن بالالتزام الصارم من قبل الدول الأعضاء بحصصها المقررة، أن يجعل من أعضاء الأوبك قاب قوسين أو أدنى من الظفر بثمره التمسك بسياسة النفس الطويل.

وعندها لن يفلح في تعكير صفر هذا السيناريو الجميل غير احتمال، أخذت إرهاباته تتجمع شيئا فشيئا، حول إمكانية قبول العراق أخيرا، من منطلق اليأس من فرضية حدوث انفراج قريب في عزلته الدولية، بالقرار الإنساني القاضي بالسماح له بتصدير كميات معلومة من نفطه لمقابلة احتياجاته الأساسية، فالذي لا جدال حوله أن ميزان العرض والطلب، بالدقة التي يمر بها، لن يقوى على تحمل كميات إضافية من النفط غير منظورة كهذه، إلا إذا أقرت دول الأوبك بأن تفسح لها مجالا داخل سقفها الإنتاجي المقرر، وهو ما يبدو بعيدا في ظل الركائز الهشة للإجماع في أوساطها.

بريطانيا .. وسوق النفط

تضمنت الميزانية البريطانية التي تم إعلانها حديثاً موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لما يجري في سوق النفط، بل إن الديباجة الرئيسية للميزانية السنوية، خصصت قسماً وافراً بل ومهما لفهم الحكومة البريطانية لما يحدث في سوق النفط، ولأول مرة جاء موقف الحكومة البريطانية في هذا الصدد واضحاً وصريحاً، إذ تضمن تحديداً صريحاً لأولويات الإستراتيجية الاقتصادية البريطانية وعلى وجه التحديد فلقد فضلت الحكومة البريطانية انخفاض سعر النفط لصالح القطاع غير النفطي، ومن ثم عدم التدخل في سوق النفط لمنع انخفاض الأسعار، على أساس أن الاقتصاد البريطاني مازال في جوهره اقتصاداً غير نفطي، وأن انخفاض كلفة الطاقة سيؤدي إلى انخفاض في تكلفة الإنتاج بالنسبة للصناعة البريطانية، التي تمثل ما يزيد عن 94 ٪ من الاقتصاد البريطاني، بينما يمثل القطاع النفطي 6 ٪ فقط.

كذلك اتخذت الحكومة البريطانية موقفاً معتدلاً يوفق بين متطلبات سياسة الاستمرار في ترشيد الاستهلاك من الطاقة، من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة نقل جزء من المنفعة الناتجة عن انخفاض سعر النفط إلى المستهلك ومن ثم تحقيق قدر من الطلب الفعلي على أساس دخله تنعكس آثاره على الاقتصاد ككل.

ومن ثم جاءت الزيادة في الضريبة على الجازولين بقدر معتدل، مع محاولة إقناع الشركات بتحمل أعباء القسط الأكبر منها، كذلك جاء موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لمطالب منظمة الأوبك، موقفاً صريحاً يتمثل في معارضة الحكومة البريطانية لمطالب المنظمة وتمسكها بسياسة عدم التدخل، وترك تحديد معدلات الإنتاج من النفط في يد شركات النفط الكبرى، ولم يكن هذا الموقف قريباً، بل تمشي مع الإستراتيجية الاقتصادية التي تفضل النمو في القطاع غير النفطي على حساب الإيرادات النفطية. ولقد اتسمت الميزانية البريطانية بقدر كبير من التفاؤل بصفة عامة، حيث جاءت التوقعات مختلفة تماماً من حيث الجوهر، ومن حيث التفاصيل، إذ يتوقع أن يشهد الاقتصاد البريطاني نمواً منتظماً وبمعدل لم يحدث منذ الخمسينات، وهو 3 ٪ سنوياً وهو معدل للنمو غير مصحوب بمعدلات تضخمية كبيرة، بل على العكس فإن معدل التضخم المتوقع لهذا العام لن يزيد على 3 ٪ سنوياً، وهذا الوضع الاقتصادي يعد مميّزاً، إذ عادة ما يصحب النمو معدلات مرتفعة للتضخم وخاصة في البلدان الاقتصادية الصناعية المتقدمة.

وانعكس هذا الجو التفاؤلي على سوق العملات، فازداد الطلب على الإسترليني أزيداً كبيراً، وفي فترة وجيزة، بالرغم من أن سعر الفائدة على الإسترليني قد انخفض بمعدل 1 ٪ ويمثل هذا الارتفاع إلى حد ما، عقبة في المخطط البريطاني الهادف إلى زيادة

الصادرات البريطانية نتيجة للانخفاض في التكلفة، نظرا لانخفاض سعر الطاقة، بينما حدثت تقلبات سريعة في سعر الدولار خضعت إلي حد كبير لاعتبارات المضاربة وجو التوقعات، فحدثت زيادة ثم نقص في سعر الدولار في سوق اتسم بحالة من التوتر، بينما استمرت العملات الرئيسية كالمارك الألماني والين الياباني في تدعيم المكاسب التي تم تحقيقها في الآونة الأخيرة.

ومع استمرار المناخ النفطي على الوضع الذي اتسم بعدم الثقة منذ بداية العام، خاصة في ضوء ما شاهده المراقبون في اجتماعات فيينا الأخيرة، من انقسامات سياسية وصعوبات اقتصادية أثرت على روح التعاون والتماسك، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على أسواق العملات، ومن المتوقع أن يبقى الدولار مرة أخرى في الانخفاض إذ أن قيمته الحالية مازالت أعلى من المستوى الذي يجب أن يكون عليه بحوالي 15٪ منخفضا، وذلك وفقا للاعتبارات الموضوعية الطويلة الأجل للاقتصاد الأميركي، ورغبة الإدارة الأميركية في تحقيق أهدافها في سعر الدولار، وذلك لتحسين القدرة التنافسية للصناعة الأميركية في الأسواق الخارجية

وسواء حدث الانخفاض بصورة منظمة أو غير منظمة فمن المحتم أن يظل الدولار منخفضا إلى مستوى واقعي، الأمر الذي ستكون له نتائج مهمة. ومن هذه النتائج أن العديد من التغيرات غير المنطقية التي حدثت في السنوات الأخيرة، سيتم تعديلها بصورة أغنى دولة في العالم تمثل أكبر دولة مستوردة لرأس المال، أمر قد يصعب استمراره.

وصورة الولايات المتحدة على أنها الجنة الهادئة والموثوق بها بالنسبة للمستثمر، صورة ستتغير حتما، وسيقوم المستثمرون بتغيير محافظهم الاستثمارية لتغيير نسبة الدولار فيها، وبصورة تتناسب مع وضع الاقتصاد الأميركي بالنسبة للنتائج العالمي. فإذا كان نصيب الاقتصاد الأميركي من الناتج الكلي لدول منظمة التعاون الأوروبي (OECD) لا يزيد عن 40٪ فمن المناسب أن يقوم المستثمرون بتغيير محافظاتهم الاستثمارية بصورة يمثل الدولار فيها حوالي 40٪ وعلى هذا الأساس فمن المتوقع أن يشهد العالم حالة رواج في العملات غير الدولار، والمشكلة العملية هنا تتمثل في عدم عمق الأسواق خارج الولايات المتحدة الأميركية، بسبب عدم توافر كميات كافية من العرض من الاستثمارات غير الدولار، ومع ذلك فإذا وجد الطلب فستخلق الأسواق في لندن وطوكيو وفرانكفورت وباريس، وهناك دلائل على بداية هذا التيار، حيث ازداد

الطلب ومعه السعر، لكل من الين الياباني والمارك الألماني، بل إنه يمكن تفسير زيادة سعر الجنيه الإسترليني رغم انخفاض فائدته، وانخفاض سعر النفط على أساس وجود فوائض في الطلب على العملات غير الدولارية، نظرا لتخفيض المستثمرين للنسب الدولارية في محافظهم الاستثمارية..

والسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بتأثير هذا التغيير على الاقتصاد العالمي، وتتوقف الإجابة على أمرين: أولهما فيما إذا كان الانخفاض في سعر الدولار سيتم بصورة منظمة أم بصورة غير منظمة وفجائية، وثانيهما الإجراءات التي يتوقع اتخاذها في الشهور القادمة للتنسيق والتعاون بين الدول الصناعية الكبرى، إن الحقيقة الثابتة التي لا يمكن إغفالها هي أن الدولار في موقف هيكلي ضعيف، ومن ثم فإن سعره ووضعها الدولي يتأثران بالتصريحات والبيانات التي تصدر عن الإدارة الأميركية، مما يعني أن الحكومات في موقف قوي في التأثير على مستوى أسعار العملات في الأجل القصير. والإجابة هنا عن الأمر الأول هي أن أسلوب سعر الدولار سيتوقف على ما إذا كان في إمكان الإدارة الأميركية وتصريحات مسؤوليها أن توقف انخفاضا غير مرغوب فيه وبصورة سريعة وفجائية في سعر الدولار.

وبالرغم من أن درجة التأثير لهذه التصريحات على سعر الدولار هي درجة قوية نسبيا، في الأجل القصير، فإنه يصعب الاعتماد على هذا الأسلوب، إذا شاع جو تشاؤمي في سوق العملات، وبصورة مستمرة، وخاصة إذا صممت الإدارة الأميركية على سياستها الهادفة لتخفيض أسعار الفائدة على الدولار وعلى هذا الأساس لا يمكن استبعاد حدوث انخفاض غير منظم وسريع في سعر الدولار تكون له آثار عكسية على الأسواق المالية الدولية، إلا أنه يمكن تفادي ذلك إذا نتج عن الاجتماعات التي سيشهدها العالم في الشهور الثلاثة أو الأربعة القادمة حيث سيعقد عدة اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية مهمة، منها اجتماع ابريل للجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي، واجتماع القمة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى في مايو القادم.

والفكرة الرئيسية هنا هي محاولة الوصول إلى اتفاق دولي يتعلق بالعملات الرئيسية، وربما ينبثق عنها نظام نقدي جديد على نهاية هذا العام، ومن المؤكد أن تحاول حكومات الدول الصناعية الكبرى تنسيق سياساتها المالية والنقديّة بصورة تتماشى مع أهداف سياساتها في أسواق العملات، غير أنه من المستبعد أن تستطيع هذه الدول الوصول إلى نظام نقدي جديد في خلال هذا العام، وخاصة إذا استمرت الأوضاع في سوق النفط على ما هي عليه.

ويعد مؤتمر بلازا الذي عقد في سبتمبر الماضي مثلاً، على قدرة هذه الدول على التنسيق بين سياساتها لتحقيق أهداف محددة في أسواق العملات، حيث نتج عن هذا المؤتمر انخفاض في سعر الدولار بصورة اتفقت مع الأهداف المعلن عنها في هذا المؤتمر، فإذا استطاعت هذه الدول تكرار هذه التجربة خلال هذا العام، فمن المتوقع أن يحدث انخفاض في الدولار بصورة منظمة وتدرجية مما يعني حماية اقتصادات الدول الصناعية الكبرى من الآثار العكسية للانخفاض المفاجئ في سعر الدولار وخاصة في الأسواق المالية الدولية.

ومع انخفاض سعر الدولار بصورة منظمة واحتمال زيادة أسعار العملات الرئيسية كالين والمارك والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري فما أثر ذلك الانخفاض على عملات الدول النفطية، وخاصة الدينار والريال السعودي؟

من ناحية، فإن هذه العملات لا ينظر إليها من قبل الأسواق المالية، على أنها عملات استثمارية، وذلك لمحدودية أسواقها وعدم وجود طلب عليها لأغراض الإقراض في السوق العالمي، وعلى هذا الأساس فإن تخفيض النسب الدولارية في الحافظات المالية للمستثمرين، لن ينعكس في صورة زيادة في الطلب على العملات الخليجية النفطية، بل على العكس، فإن ارتباط عملات الدول الخليجية النفطية، بل على العكس، فإن ارتباط عملات الدول الخليجية في أذهان المستثمرين بالدولار الأمريكي، قد يعني انخفاض الطلب عليها انخفاضاً مصاحباً للانخفاض في الطلب على الدولار.

وإذا أضفنا ذلك ضعف القطاع غير النفطي، ومن ثم الصادرات غير النفطية، فليس من المتوقع أن يزداد الطلب على الصادرات غير النفطية ومن ثم الطلب على عملاتها المحلي.

ومن المحتمل أن يؤدي الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى حدوث انخفاض في واردات هذه الدول، ومن ثم تخفيف الضغط الإنخفاضي على أسعار العملات المحلية. والمحصلة النهائية تتوقف على درجة الثقة باقتصادات هذه الدول، بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية الإقليمية، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، ولقد شهدت عملات هذه الدول انخفاضاً كبيراً في السنة الأخيرة بالنسبة لسلة العملات الرئيسية غير الدولارية، حيث انخفض سعر الدينار الكويتي مثلاً حوالي 25٪ خلال عام واحد بالنسبة لسلة العملات الرئيسية وقد تعمدت حكومات هذه الدول إلى إتباع سياسات تهدف إلى تخفيض سعر عملاتها المحلية، وذلك لتعويض الانخفاض في الإيرادات النفطية الدولارية وتكون وراء هذه السياسة محاولة تقادي إتباع سياسات جذرية

لتخفيض الإنفاق الحكومي الأمر الذي ستكون له آثار سيئة على اقتصادات هذه الدول،

التي عانت ومازالت تعاني من درجة كبيرة من الكساد، مما يعني أن تخفيض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حدة هذا الكساد، مما قد تكون له آثار غير مرغوب فيها لا تقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب..

كذلك فإن محاولة زيادة الضرائب كمصدر لإيرادات الدولة لا تعد سياسة مقبولة، اقتصاديا أو سياسيا، في ظل هذا الكساد، كما حدث أخيرا في المملكة، ومن ثم وفي ظل هذه الظروف قد تجد حكومات هذه الدول نفسها في وضع تضطر فيه إلى تخفيض أسعار عملاتها بالنسبة للدولار، وذلك لتعويض الانخفاض في سعر النفط على إيرادات الدول الخليجية من العملات المحلية.

ولقد اتبعت الحكومة البريطانية هذه السياسة لفترة طويلة، حيث سمحت لسعر الإسترليني بالانخفاض بالنسبة لسعر الدولار بصورة تتناسب مع انخفاض سعر النفط بالدولار.

فإذا انخفض سعر النفط بالدولار بحوالي 10 ٪ مثلا سمحت الحكومة البريطانية لسعر الإسترليني بالانخفاض 10 ٪ بالنسبة للدولار، حتى تبقى إيرادات الدولة بالإسترليني ثابتة على ما هي عليه، وقد تكون سياسة تخفيض أسعار العملات المحلية للدول الخليجية، ذات فائدة ملموسة على اقتصاداتها، بالإضافة إلى تقليل حدة الانخفاض في إيرادات الدولة بالعملة المحلية، إذ قد يؤدي تخفيض سعر عملاتها إلى تشجيع الصادرات، وتقليل الواردات، ومن ثم تخفيف التأثير العكسي لانخفاض الإيرادات النفطية على موازين المدفوعات.. وقد يكون تأثير تخفيض أسعار العملات المحلية، كبيرا على الطلب على المنتجات البترولية التي تصدرها هذه الدول، وخاصة إذا اتبعت سياسة تسعير هذه المنتجات بالعملة المحلية ولأغراض التصدير.

وقد أثر ذلك على المملكة العربية السعودية، وقد سجلت عجزا ماليا.. وقد تؤدي هذه السياسة إلى حدوث تيار تضخمي يمكن تفاديه إذا اتبعت هذه الدول سياسات نقدية، تقوم على ضبط عرض النقود وترشيد أسعار الفائدة وإعطائها قدرا من المرونة، بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

الأوبك.. والواقع

مازال سوق النفط العالمي يواجه حالة من عدم الاستقرار، فأسعار النفط في السوق الفوري مازالت دون مستويات الأسعار الرسمية، وتعاني من التذبذب في الاتجاه الانخفاضي، والشعور السائد في السوق هو أن هذا الاتجاه سيستمر، بالرغم من محاولات دول الأوبك وخاصة المملكة العربية السعودية، في منع هذا الاتجاه وتحقيق الاستقرار عن طريق تخفيض إنتاج منظمة الأوبك من 17.5 مليون برميل يوميا إلى 16 مليون برميل يوميا.. والأهم من ذلك هو التغير الذي يبدو في الأفق في طريقة تحديد أسعار نفط بحر الشمال، بصفة خاصة فمع تأكيد النرويج على استمرارها في إتباع أسلوب في الأسعار يربط أسعار نفطها بالسوق الفوري، ربطا مباشرا، وبصورة شهرية.. فإننا نجد بريطانيا تفكر تفكيرا جديا في إتباع أسلوب مماثل في تسعير نفطها، فشركة النفط الوطنية البريطانية تعاني خسارة كبيرة نتيجة للتمسك بالسعر الرسمي، بينما السعر في السوق الفوري يقل عن السعر الرسمي بحوالي دولار ونصف دولار للبرميل.. ولقد بلغت خسارة شركة النفط الوطنية البريطانية ما يزيد عن 15 مليون جنيه شهريا، وهذا يعني أن معونة الحكومة البريطانية للشركة الوطنية والتي تبلغ حوالي 45 مليون جنيه، توشك على الانتهاء ويزداد الضغط في الوقت الحالي من قبل الشركة الوطنية لتغيير نظام تسعير نفط بحر الشمال، وبصفة خاصة، ربطه بأسعار السوق الفوري وبصورة شهرية بعد أن كانت فصلية.. إذا أخذنا في الاعتبار أن سياسة بريطانيا النفطية اتسمت بالتعاون الضمني مع منظمة الأوبك، منذ مؤتمر لندن في مارس 1983، فإن إتباع بريطانيا لسياسة جديدة قائمة على ربط أسعارها بالسوق الفوري، فإن ذلك يعني أن منظمة الأوبك، لا يمكن لها أن تعتمد في حساباتها على تأييد بريطانيا.

كذلك يبدو من الصعب أن نتصور أن تقف نيجيريا متفرجة في مواجهة منافسة مستمرة وبصورة شهرية، من قبل نفط بحر الشمال سواء كان من بريطانيا أو النرويج.. إذ إن استمرار تدهور الأسعار في السوق الفوري يعني أن نفط بحر الشمال سيستمر في الانخفاض أو على أحسن الأحوال سيبقى عند المستوى المنخفض الذي استمر لفترة تزيد على ثلاثة أشهر حتى الآن، ولا يبدو في الأفق احتمالات التغيير، هذا يعني أن نيجيريا ستجد نفسها مضطرة لتخفيض سعر نفطها للحفاظ على نصيبها في سوق النفط. في ظل هذه الظروف يبدو من الصعب تفهم موقف منظمة الأوبك الذي لا يتسم بالواقعية فتمسك المنظمة بأسلوب تسعيرها التقليدي يهمل التغيرات الجذرية التي حدثت في هيكل الصناعة النفطية الدولية، وبصفة خاصة انخفاض النصيب النسبي لمنظمة الأوبك، وازدياد الأهمية النسبية لدول غير الأوبك، وذلك في ظل ظروف تتسم بانخفاض في الطلب العالمي على النفط بصفة عامة، وعلى نفط المنظمة بصفة خاصة، بالإضافة إلى ازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري وانخفاض الأهمية النسبية للعقود طويلة الأجل مع ظهور الأسواق المستقبلية، سواء في النفط الخام أو في المنتجات

النفطية، هذه التغيرات تعني إلى حد ما أن دور المخزون لم يعد على نفس الدرجة من الأهمية، كما كان في الماضي، عندما كان السوق يتسم بالندرة، وكانت العقود الطويلة الأجل تمثل الضمان الوحيد لاستمرارية العرض بالنسبة للشركات.

نظرا لهذه التغيرات فإن الانخفاض الذي يحدث الآن في مستويات المخزون عند مستويات تقل عما كانت عليه، لا يعني بالضرورة أن الشركات ستضطر في المستقبل القريب في محاولة لبناء المخزون مرة أخرى، ومن ثم احتمال ارتفاع الأسعار في السوق الفوري لتصل إلى مستوى الأسعار الرسمية أو تتعداه فزيادة المخزون مرة أخرى تتوقف على عدة عوامل منها أن تحدث زيادة غير متوقعة في الطلب نتيجة لظروف طبيعية أو سياسية كشتاء قارص أو حرب إقليمية تؤدي إلى انقطاع العرض ولو لفترة محدودة، ولم يحدث من هذا شيء حتى الآن.

ومن العوامل الأخرى أن يحدث تغيير في نوعية التوقعات، بحيث تشيع في السوق توقعات بارتفاع الأسعار ومن ثم تلجأ الشركات إلى زيادة مخزونها في الحاضر، بدلا من سد احتياجاتها في المستقبل ولا يوجد أي دليل على حدوث ذلك، وخاصة أن وجود الأسواق المستقبلية يعد بديلا جديا للمخزون كأسلوب لتقليل تأثير التقلبات على الإنتاج والإيرادات، على هذا الأساس فإننا نجد صعوبة في الاقتناع بأن الشركات ستلجأ إلى زيادة مخزونها، ومن ثم تبدأ الأسعار بالارتفاع مرة أخرى..

إن واقع السوق النفطي في الوقت الحاضر واتجاهاته في المستقبل القريب تتطلب من منظمة الأوبك إتباع أسلوب جديد، يأخذ في الاعتبار التغيرات الجذرية التي حدثت منذ عام 1979 إن الاستمرار في إهمال هذه الظروف والتصرف وكأن شيئا لم يحدث، يعني أننا لا نعترف بالواقع، مما سيؤدي في النهاية إلى أن ندفع ثمنا باهظا يكون من الممكن تلافيه.

السياسة الكيسنجرية النفطية تدفع الثمن

إن تشابك العوامل السياسية والاقتصادية من الأمور المسلم بها إذا كان الأمر يتعلق بالنفط، سواء كان ذلك إنتاجا أو تسويقا أو تسعيرا وقد يكون ذلك من الأمور التي تنطبق على كافة السلع التي تخضع لاعتبارات التجارة الخارجية بين الدول، وخاصة المواد الأولية منها، بل يمكن القول إن عديدا من الحروب، وخاصة الحربين الأولى والثانية، كانت في الواقع حروبا على المواد الأولية، حيث اختلفت المصالح بين الدول الكبرى في توزيع مناطق النفوذ، بدرجة تتناسب مع مدى توافر المواد الأولية والحاجة إليها، وينطبق هذا الوضع على الظروف الحالية، كما كان ينطبق في الماضي، فصراع الدول الكبرى في أفريقيا مثلا هو صراع إلى حد ما على المواد الأولية المتوافرة في القارة الأفريقية، بل إن من أحدث الحروب العلنية التي دخلت فيها إحدى الدول الكبرى وهي بريطانيا حرب فولكلاند، وقد كانت استنادا إلى أخبار موثوقة، بسبب توافر ثروة بترولية هائلة، ومناجم ضخمة للمعادن المهمة.

وانطبق هذا الوضع على النفط هو على درجة أكبر من الأهمية، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة للنفط في تسيير عجلة الحياة الصناعية، من حيث كونه أهم مصادر الطاقة على وجه الإطلاق، وقد لعب النفط دورا مهما للغاية في الحرب العالمية الثانية، حيث كان من أهم عوامل النصر للحلفاء، وعلى حسب قول تشرشل إن رقطة دم تساوي نقطة نفط. كذلك فإن التوزيع الجغرافي لهذا المورد واحتياطياته واستهلاكه، تجعل منه ورقة من أهم الأوراق في لعبة السياسة الدولية، فهذا المورد متوافر في كل من الدولتين العظيمين، ولكن بكميات لا تتناسب مع احتياجاتهما في الأوقات العادية، أو في ظروف الأزمات، كما أن أكبر احتياطي منه يوجد في منطقة الشرق الأوسط، حيث يفوق الإنتاج بكثير استهلاك المنطقة، ومن ثم يوجد لديها فائض كبير، بينما الوضع يختلف تماما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، حيث يفوق استهلاكها مواردها الذاتية من الطاقة.

ومنطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة من الناحية الجغرافية، فهي ذات حدود مجاورة للاتحاد السوفييتي، كما أنها من ناحية أخرى تعتبر البوابة الجنوبية لدول أوروبا، وملئى الطرق والممر الرئيسي للأسواق والتجارة الدولية مع دول آسيا.

من هنا كان اهتمام السياسة الأميركية بصفة خاصة، بموضوع النفط ، وما يحدث في أسواقه وأسعاره، وعلاقة السياسة الأميركية بالنفط، مـرت بمرحلتين متميزتين

المرحلة الأولى : حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية إدارة سوق النفط وأسعاره، وبصورة علنية وصریحة، حيث كانت الصناعة النفطية في تكساس تضطلع بالمهام الأساسية الخاصة بتسعير النفط، ومن ثم تحديد العلاقة الأساسية بين العرض والطلب على النفط.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة اعتمدت فيها السياسة الأمریكية على محاولة التأثير بطريقة غير مباشرة على سوق النفط، وذلك من خلال شركات النفط الكبرى، وهي في غالبيتها شركات أميركية فالكارتل السري الذي جمع ما يسمى (بالشقیقات السبع) لشركات النفط الكبرى، تمتع بسيطرة كاملة على أسواق النفط ولفترة طويلة، وبتأييد وتنسيق وتعاون مع الإدارة الأمریكية.

ولو نظرنا بدقة إلى التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي، ابتداء من سيطرة شركات النفط الكبرى، إلى أحداث السبعينات وازدياد الأهمية النسبية لمنظمة الأوبك، لأمكن القول إن السياسة الأمریكية لعبت دورا مهما وبارزا، وخاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وهي في ذلك كانت تأخذ في الاعتبار المصالح الرئيسية للصناعة النفطية الأمریكية في تكساس.

إن الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط في الخمسينات، نتيجة لدخول الشركات المستقلة إلى سوق النفط، والاكتشافات الهائلة في ذلك الوقت، واستمرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة في الستينات، كان له تأثير عكسي على الصناعة النفطية الأمریكية في تكساس، وتمثل ذلك في ازدياد الواردات من النفط المنخفض الكلفة من منطقة الشرق الأوسط للأسواق الأمریكية، مما أدى إلى جو من المنافسة للضغوط الأمریكية، وقد كان له تأثير ضار في الأجل الطويل على حجم الاستثمارات في الاكتشافات النفطية في داخل الولايات المتحدة الأمریكية، حيث نزلت هذه الاستثمارات إلى خارج أميركا سعيا وراء الاكتشافات النفطية ذات الكلفة المنخفضة، وانعكس ذلك كله على حجم الإنتاج من النفط الأمریكي، حيث استمر في انخفاضه حتى أصبحت أميركا مستوردة صافية للنفط في نهاية الستينات، وظهرت الصورة بشكل يهدد بأخطار إستراتيجية كبيرة نابعة من اعتماد الصناعة الأمریكية والعسكرية الأمریكية على النفط المستورد.

وقد صاحب ذلك انخفاض هائل في أرباح شركات النفط الكبرى، وأغلبها أميركية، وتناقصت فوائدها المالية بشكل لم يمكنها من تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير البدائل.

لذلك أصبح من الضروري، لإنقاذ الصناعة النفطية الأميركية وزيادة الإنتاج والاستثمارات النفطية داخل أميركا أن يرتفع سعر النفط بصورة تمكن من إنعاش هذه الصناعة، وعلى هذا الأساس كان موقف السياسة الأميركية من ارتفاع سعر النفط في الستينات، موقفا مشجعا في البداية لهذه الجهود، إذ قبلت شركات النفط بتأييد من شركات النفط الكبرى، مبدأ رفع سعر النفط عند مستويات أعلى من تلك التي كانت سائدة في الستينات، وذلك لتحسين مستويات أرباحها وتمكينها من بناء الاحتياطات النفطية اللازمة لتمويل استثماراتها النفطية في المناطق ذات الكلفة العالية للإنتاج خارج منطقة الشرق الأوسط، ولتمويل الاستثمارات في البدائل أيضا.

وتأييد السياسة الأميركية اعتمد في ذلك الوقت، على اعتبارات إستراتيجية، أهمها تخفيض الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على الواردات النفطية، وذلك عن طريق تحسين أرباح الاستثمار في الموارد النفطية الأميركية، بالإضافة إلى التأثير العكسي لارتفاع أسعار النفط على الاستهلاك المتزايد، وبمعدلات وصلت إلى حوالي 13 ٪ سنويات في أوروبا وأميركا، وقاربت 20 ٪ في اليابان

وتقدم تحقيقات لجان الكونغرس المتعددة في السبعينات، عديدا من الأدلة التي تؤكد تعاطف السياسة الأميركية وشركات النفط الكبرى، مع مبدأ ارتفاع أسعار النفط. إلا أن الارتفاع الذي حدث في سعر النفط في السبعينات تم بصورة لم تكن في الحسبان، ولم تدخل في حسابات السياسة الأميركية، فهناك فرق في ارتفاع سعر النفط ليتناسب مع قيمته الحقيقية، وفقدان السيطرة على إنتاج النفط وتسعيه من ناحية أخرى، فلقد كان في تصور الإدارة الأميركية أن الارتفاع في سعر النفط يمكن تحقيقه مع الاحتفاظ بالمعالم الرئيسية للنظام النفطي القائم، مع إحداث بعض التعديلات التي تتناسب مع التغييرات السياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط حينذاك، وخاصة ازدياد الحركة القومية والوطنية، متأثرة بذلك بالحركة الناصرية، وكان تصور الإدارة الأميركية أنه من الممكن استبدال النظام القائم على الاعتماد وسيطرة شركات النفط الكبرى وحدها، بنظام يقوم على المشاركة بين شركات النفط الكبرى والدول الرئيسية المصدرة للنفط، وخاصة المملكة العربية السعودية، ولقد لاقى مبدأ المشاركة نوعا من التأييد من قبل المملكة وعديد من الدول النفطية في منطقة الخليج والمعروفة بسياساتها الاقتصادية التقليدية، وتمثل المشاركة بديلا مقبولا للتأميم، حيث يتم الجمع بين حقوق الملكية للدول صاحبة الثروات النفطية، وما ينتج عن ذلك الحقوق من ممارستها لسلطة تحديد الأسعار والإنتاج وحدها، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الخبرات الهائلة لشركات النفط الكبرى في مجال الإدارة، وفي الاعتبار التكنولوجية المعقدة في حوزة هذه الشركة.

ويبدو أن السياسة الأميركية كانت تتصور أن المشاركة ستمكن شركات النفط الكبرى، وبطريقة غير مباشرة، من التأثير على الأسعار والإنتاج وأن ممارسة الدول لحقوق الملكية في التسعير والإنتاج ستكون امراً شكلياً ورسمياً وأن الواقع سيختلف تماماً عن الظاهر، بحيث تستمر شركات النفط الكبرى في ممارسة تحكمها في الصناعة النفطية الدولية، كما كانت الحال في الماضي.

ولكن الإدارة الأميركية فوجئت بما حدث في السبعينات، فسرعان ما بدا واضحاً لها أن الدول المصدرة للنفط تعني ما تقول، وأن مفهومها للمشاركة لا يعني عدم ممارستها لحقوق الملكية كاملة، وتصميم هذه الدول على الاستقلال في سياستها النفطية عن شركات النفط الكبرى، واحتفاظها وحدها بتحديد مستويات الإنتاج والأسعار دون أي تدخل من قبل الشركات أو الدول الكبرى.

كذلك فوجئت الإدارة الأميركية بقدرة منظمة الأوبك في البداية على العمل ككارتل، على الأقل فيما يتعلق بالأسعار، وتماسك هذه المنظمة بل وأكثر من ذلك، تصميمها على الاستمرار في سياستها المستقلة، حتى تتمكن في النهاية من السيطرة على سوق النفط الخام وتسيير أعماله.

كذلك فوجئت الإدارة الأميركية بما حدث لأسعار النفط تحت إدارة الأوبك، وفي ظل سياسة الاستقلال لقد أرادت الإدارة الأميركية لأسعار النفط أن ترتفع، بما يتفق ومصالح الصناعة النفطية الأميركية وخاصة في تكساس، إلا أنها لم تتوقع أن ترتفع الأسعار إلى هذا المستوى وبهذه السرعة.

فتحقيق مصلحة الصناعة النفطية الأميركية ليس أمراً مطلقاً، كما أن مصالح هذه الصناعة لا تمثل الهدف الوحيد للسياسة الأميركية، بل عليها أن تراقب بحذر تأثير ارتفاع أسعار النفط على كلفة الإنتاج بصفة عامة ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة خاصة، ولا يخفى ما للتطرف في سعر النفط من تأثير ضار على كلفة الإنتاج وعلى النشاط الاقتصادي، وخاصة أن الدول الصناعية المتقدمة كانت تعاني في السبعينات من مشاكل التضخم، وما صاحبه من كساد، ثم جاء ارتفاع سعر النفط ليزيد من حدة هذا الكساد، ومن حدة التضخم، وما لذلك من آثار ضارة في الأجلين القصير والطويل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

والمفاجأة الكبرى للولايات المتحدة الأميركية لم تكن متمثلة في ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً، أو في ازدياد الأهمية النسبية لمنظمة الأوبك، وإنما في محاولة الدول المصدرة للنفط وتحت مظلة الأوبك، بناء نظام دولي جديد، يحقق لدول العالم الثالث

والدول المصدرة للمواد الأولية بصفة عامة، تصحيحا في معدلات التبادل التجاري التي كانت دائما في مصلحة الدول الصناعية المتقدمة و ما لذلك من أبعاد سياسية على قدر كبير من الأهمية، والولايات المتحدة الأميركية هي أكثر الدول فهما لتأثير القوة الاقتصادية على القرار السياسي إقليميا ودوليا، لذا فلقد كان تعاضم القوة الاقتصادية للدول النفطية، ومن ورائها دول العالم الثالث، من مصادر القلق بالنسبة للإدارة الأميركية، نظرا لتأثير ذلك على قدرة الولايات المتحدة الأميركية على استخدام إمكاناتها الاقتصادية في التأثير السياسي على دول العالم الثالث، حيث لم تكن الحكومة الأميركية تواجه أي منافسة في هذا المجال.

ومع استمرار سعر النفط في الارتفاع، وازدياد الفوائض المالية بالنسبة للدول النفطية مما أدى إلى ازدياد نفوذها في الأسواق المالية، ازداد قلق الإدارة الأميركية، ومن هنا بدأت الخطة الأميركية بإدارة هنري كيسنجر الذي كان يدعي عدم فهمه للأمور الاقتصادية، حيث وضع خطة محكمة التفاصيل، تهدف في المقام الأول إلى تحطيم القدرة المستقلة لمجموعة الدول المصدرة للنفط، من التأثير على الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي.

ومن الأهداف الفرعية للخطة الكيسنجرية منع التطرف في أسعار النفط، لما في ذلك من تأثير ضار على اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة.

واستندت خطة كيسنجر إلى مبدأ ضرورة تخفيض الاعتماد على النفط بصفة عامة، ونفط دول منظمة الأوبك بصفة خاصة، كما استندت إلى مبدأ التنسيق والعمل الجماعي، إذا اقتضى الأمر، بين الدول الصناعية المتقدمة والمستهلكة للنفط.

هذا بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد أي سياسات تهدف إلى استخدام جو الأزمات لتحقيق ضغوط اقتصادية لأهداف سياسية.

ومن ثم كان إنشاء وكالة الطاقة الدولية، وإتباع سياسات تخفيض الاستهلاك من النفط من ناحية وزيادة الاستثمارات في الطاقة البديلة من ناحية أخرى.

هذا بالإضافة إلى استخدام الإدارة الأميركية أساليب الضغط السياسي والتهديد للدول النفطية من أعضاء منظمة الأوبك إذا اقتضى الأمر.

كذلك لعب المخزون الاستراتيجي والتجاري دورا مهما في تحديد تأثير السياسات الهادفة لتحقيق مآرب سياسية عن طريق الضغط الاقتصادي.

ولقد ساعد تطرف منظمة الأوبك، وعدم موضوعية سياساتها وقصر النظر، على تحقيق السياسة الأميركية، إذ أدى الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى حدوث انخفاض ملموس في الطلب عليه بصورة عامة، وعلى نفط الأوبك بصفة خاصة، كذلك أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإنتاج من مصادر النفط ذات الكلفة العالية، وزيادة تأثير البدائل، وتمكنها من الإحلال شبه الكامل محل بعض المنتجات النفطية الثقيلة، مما أدى في النهاية إلى تغير الصورة النفطية في الثمانينات، تغيرا كبيرا، مقارنة بالسبعينات، فقد استمر الطلب على النفط في الانخفاض، والمعروض من دول غير الأوبك في الارتفاع، بحيث أصبحت دول الأوبك ذات نصيب يقل بكثير عن نصيب دول الأوبك من سوق النفط، بالإضافة إلى ظهور التخمّة النفطية، وزيادة الأهمية النسبية للأسواق الفورية، ومن ثم الضغط الانخفاضي للأسعار، مما أدى إلى تصدع المنظمة وعجزها عن إدارة سوق النفط الخام وفرض أسعارها، كما كانت الحال في السبعينات.

ومع انخفاض سعر النفط انخفضت الفوائض المالية، ومعها تأثير الدول النفطية من دول الأوبك على سوق النفط والمال، وبذا تحقق الهدف الأول والرئيسي للاستراتيجية الأميركية الكيسنجرية، حيث تم كسر القوة الاقتصادية لدول منظمة الأوبك بشقيها النفطي والمالي، وما صاحب ذلك من انخفاض كبير في النفوذ السياسي لهذه الدول، وعادت صورة العالم إلى ما كانت عليه قبل السبعينات، حيث تلعب القوة الاقتصادية الأميركية دون منافسة دورا سياسيا مؤثرا على دول العالم الثالث.

كما تحقق أيضا الهدفان الفرعيان للاستراتيجية الأميركية، وذلك بتخفيض سعر النفط إلى مستوى يساوي ما كان عليه بالأسعار الحقيقية في بداية السبعينات، وتحسين اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة ضد إجراءات الضغط الاقتصادي، لتحقيق أهداف سياسية، حيث أصبح من المستحيل أن يستخدم النفط أو إيراداته سياسيا من قبل الدول المصدرة للنفط، نظرا للتخمّة النفطية ووجود طاقة هائلة، تتمثل في الفرق ما بين القدرة الإنتاجية لدول الأوبك التي تزيد على 33 مليون برميل يوميا، وإنتاجها ومبيعاتها التي لا تزيد على 14 مليون برميل يوميا، وفي مجال الصناعة النفطية الأميركية أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى تخفيض الواردات النفطية للولايات المتحدة الأميركية تخفيضا ملموسا، نتيجة لزيادة الإنتاج وخاصة من الآبار النفطية ذات الكلفة العالية التي أصبح إنتاجها ضروريا مع ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وصاحب زيادة الإنتاج انخفاض في الاستهلاك نتيجة لارتفاع الأسعار.

ومع تحقيق هذه الأهداف حدثت نتائج فرعية لم تكن في حسبان الإستراتيجية الأميركية التي وضعت في السبعينات، وفي ظروف اقتصادية تختلف عن الظروف السائدة في الوقت الحالي.

وتواجه الإدارة الأميركية في الوقت الحالي وضعا متناقضا، فهي من ناحية ترغب في سيادة السوق وعدم العودة إلى إدارة الأسعار من قبل منظمة الأوبك، أو أي منظمة أخرى، كما أنها تعلم أن شركات النفط الكبرى ليس في مقدورها استرداد سلطتها في التحكم في سوق النفط وإدارته، ومع رغبة الإدارة الأميركية في تدعيم سيطرة السوق واعتبارات العرض والطلب، إلا أنها من ناحية أخرى تواجه وضعا غير مستقر في السوق النفطي، مع احتمال انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية، قد تؤدي إلى حدوث تأثير ضار على الصناعة النفطية الأميركية، وإغلاق عديد من الآبار ذات الكلفة العالية، وخاصة إذا انخفض السعر إلى ما يساوي 5 - 6 دولارات للبرميل. كذلك تواجه الإدارة الأميركية موقفا متناقضا، مع رفضها لوجود أي تكتلات احتكارية، أو قيادة ذات سيطرة وقدرة على التحكم في مجريات الأمور، وخاصة في الأزمات، نجدها من ناحية أخرى قلقة من الوضع النفطي الحالي، الذي ينعدم فيه وجود أي تأثير لقيادة ما، أو قوة نفطيه معينة، تستطيع وحدها اتخاذ إجراءات تكفل منع التدهور أي إن الإدارة الأميركية ترغب ولا ترغب في أن تكون هناك قيادة في سوق النفط، فهي ترغب في هذه القيادة إذا كانت هناك خسائر يجب تحملها وثمان يدفع لمنع التدهور في السوق النفطي.

والمقصود بالتدهور هنا انخفاض أسعار النفط إلى مستوى يضر بصناعة النفط الأميركية والمصالح التكتاسية، وألا يكون هناك قيادة، وهي لا ترغب في القيادة إذا كان هناك مكاسب من المحتمل تحقيقها، إذ إنها ترى أن أي مكاسب في الصناعة النفطية، يجب أن تترجم إلى مكاسب للصناعة النفطية الأميركية، والمصالح الإستراتيجية الأميركية بصفة عامة.

ويبدو هذا التناقض في السياسة الأميركية واضحا، في تصريحات المسؤولين الأميركيين في الآونة الأخيرة، ففي رأي بوش نائب الرئيس الأميركي، أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر، ومن الضروري منع انخفاض سعر النفط إلى مستويات أدنى من المستويات التي وصل إليها أخيرا وهو عني بذلك أن على المملكة العربية السعودية أن تتدخل في السوق وتحد من إنتاجها، وتفتح حلفاءها في إتباع نفس السياسة لمنع انهيار الأسعار، متحملة في ذلك الخسائر الناتجة عن الانخفاض في إيراداتها النفطية، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في نصيبها من السوق النفطي.

بينما تصريحات المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، يكرر ومعه وزير الطاقة أن الإدارة الأميركية تؤمن بالسوق والسوق وحده وأن المقصود من التحذيرات هو تحذير للسوق بصفة عامة وكأن السوق هنا إنسان مرئي له حواسه التي يتصرف على أساسها. وهنا نجد أن السياسة الأميركية تلجأ إلى أسلوبها التقليدي الذي يستخدم الاقتصاد والسياسة بهدف تحقيق السياسة الأميركية الإستراتيجية عامة

فزيارة نائب الرئيس بوش ونائبه ميرفي لدول الخليج النفطية، والتصريحات عن الدور الأميركي للمحافظة على أمن الخليج والتلميح بمبادرات أميركية جديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، كل ذلك بمثابة مقبلات لفتح شهية دول الخليج النفطية، لتقبل مزيداً من التضحيات لصالح الصناعة النفطية الأميركية.

إن موقف دول الخليج النفطية يجب أن ينبع من ظروفها وحدها، ومصصلحة الأمة العربية معها، فليس من مصلحة هذه الدول أن تسمح لنصيبها من السوق النفطية بالانخفاض المستمر، فإن ذلك يشبه الانسحاب من أراضيها، وفي سبيل استردادها يتطلب الأمر مزيداً من التضحيات.

كما أن انخفاض سعر النفط هو في مصلحة هذه الدول في الأجل الطويل، حيث إن من مصلحتها إطالة عصر النفط، وذلك نظراً لاحتياطياتها الهائلة، وستشهد التسعينات عودة إلى النفط حيث ستلعب المرونة السعرية على الطلب في الأجل الطويل، دوراً مهماً وسيزداد الطلب مرة أخرى، وخاصة إذ اتبعت الدول النفطية الخليجية سياسة سعرية معتدلة.

وفي قدرة الدول الخليجية أن تواجه صعوبات الأجل القصير، إذ لا تزال لديها احتياطيات مالية لا يستهان بها، وطاقاتها الاستيعابية واحتياجاتها المالية محدودة. كما أن وراء هذه الدول الأمة العربية بمواردها غير النفطية الكبيرة، وخاصة الموارد البشرية، فإذا كانت الولايات المتحدة تؤمن بالسوق والسوق وحده، فدول الخليج لا تخشى اعتبارات السوق التي تخضع في الأجل الطويل لاعتبارات الاحتياطيات النفطية أكثر من اعتبارات الإنتاج المتاح في الأجل القصير.

وليس من مصلحة الدول الخليجية أن تضحي من أجل الصناعة النفطية الأميركية، أو الجهاز المصرفي الأميركي، فلتدفع الإستراتيجية الكينسجيرية الثمن الناتج عن الآثار العكسية للحرب الهادفة إلى تحطيم القوة الاقتصادية الذاتية لدول العالم الثالث.

هل الاستقرار النسبي يؤدي إلى سياسة واقعية

ساد السوق النفطي منذ مؤتمر الأوبك الأخير في جنيف، جو من الاستقرار النسبي، إذ ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً ملموساً، كما استمرت الأسعار في التقلب في السوق الفوري في حدود ضيقة، وصاحب ذلك جو من التفاؤل باحتمال استمرار الأسعار عند مستويات مقبولة في حدود 15 دولاراً للبرميل، بل احتمال ارتفاعها في المستقبل القريب إلى حوالي 18 برميل دولاراً للبرميل، وذهب البعض إلى حد التنبؤ بعودة منظمة الأوبك إلى سابق قوتها، وخاصة في تحديد أسعار النفط الخام وسيادة هذه الأسعار على نمط يشبه ما كانت عليه في السبعينات، وأحد أسباب هذا التفاؤل في عودة قوة المنظمة، هو إتباع بعض دول غير الأوبك لسياسات ملتزمة بقرارات منظمة الأوبك الأخيرة. ومن أهمها قرارات تخفيض الإنتاج، كما فعلت كل من المكسيك والاتحاد السوفييتي ومصر وماليزيا وأخيراً النرويج.

ومع التسليم بأن مؤتمر الأوبك الأخير قد نجح في تحقيق استقرار نسبي في سوق النفط، فإن التنبؤ بعودة المنظمة وقدرتها على تحديد الأسعار، هو تنبؤ يستند إلى قدر كبير من المغالاة، فقرار تخفيض الإنتاج الذي اتخذته المنظمة هو قرار وقتي، يقتصر على تخفيض الإنتاج ابتداءً من شهر سبتمبر ويسري لمدة شهر، فإذا أخذنا في الاعتبار أن عديداً من الدول من أعضاء المنظمة ومن خارجها قد زادت من إنتاجها زيادة ملموسة في الفترة ما بين اجتماع المنظمة وبداية تطبيق قراراتها في أول سبتمبر فإن معنى ذلك وجود كميات إضافية كبيرة من النفط في الوقت الحالي، مما قد ينعكس على حجم الطلب بعد انتهاء فترة الشهر المذكورة، من ناحية أخرى فإن التزام الدول بحصصها خلال فترة محدودة، لا يعني الالتزام من حيث المبدأ وإنما الالتزام كتجربة قابلة للتطبيق، ومن المحتمل أن لا تستمر بعض هذه الدول في التزامها بالحصص المقررة، مع تحديد الإنتاج في مواجهة انخفاض الأسعار وازدياد الالتزامات المالية، وخاصة في الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة والاحتياجات المالية الملحة.

حتى وإن استمرت دول الأوبك بعد شهر سبتمبر بالتزامها بالحصص المقررة وتحديد الإنتاج، فليس هناك ما يضمن استمرار دول غير الأوبك في إتباع سياسات متعاطفة مع قرارات المنظمة، والتصريحات الأخيرة للنرويج بعدم التزامها بصفة دائمة بتحديد الإنتاج، وأنها ستلجأ إلى زيادة إنتاجها إذا وجدت لديها ما يدل على عدم التزام أعضاء المنظمة بالحصص المقررة، كذلك لا يمكن إغفال أهمية التصريحات البريطانية الأخيرة، بأنها لا تؤيد العودة إلى سياسة تحديد الأسعار من قبل أي مجموعة احتكارية وأنها ستستمر في زيادة إنتاج نفط بحر الشمال، مما يتفق مع مصالح بريطانيا الاقتصادية في المقام الأول.

أما دول العالم الثالث المنتجة والمصدرة للنفط فأغلبيتها تواجه مشاكل اقتصادية حادة وديونا متراكمة، قد تضطرها في النهاية إلى زيادة إنتاجها وتصدير نفطها بهدف زيادة الإيرادات النفطية، أما الاتحاد السوفييتي فإن الاعتبارات السياسية تلعب الدور الرئيسي في تحديد معالم السياسة النفطية فيه بما يتفق مع المصالح الإستراتيجية للاتحاد السوفييتي، والاعتبارات التكتيكية، وخاصة في علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية، كما يواجه الاتحاد السوفييتي أزمة حادة في حصيلة العملة الصعبة، مع الحاجة المتزايدة لتمويل الواردات الزراعية، وتمويل الخطة الطموحة التي قدمها الرئيس غورباتشوف، ولا يمكن إغفال موقف ودور الولايات المتحدة الأميركية في المجالات النفطية، فالموقف الأميركي في الآونة الأخيرة في تدعيمه للأسعار والإجراءات التي اتخذت لمنع انهيار أسعار النفط، ينبع من المصالح الأميركية البحث، بما في ذلك التأثير العكسي لانخفاض الأسعار على منتجي النفط في الولايات المتحدة وعلى البنوك والمؤسسات المالية ذات حجم الإقراض الكبير في استثمارات الطاقة.

إن الموقف الأميركي هذا لا يمثل تغييرا في الإستراتيجية النفطية الأميركية التي حدد معالمها هنري كيسنجر في بداية السبعينات، وهي تتسم بالعداء الصريح لمنظمة الأوبك، وبضرورة كسر القوة الاحتكارية لدول هذه المنظمة، والعمل المنظم والمستمر لمنع تحديد الأسعار وتركها لاعتبارات السوق وحدها، مع استمرار إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك والاستثمار في البدائل، فالمساهمة الأميركية في منع الأسعار من الانهيار هي مساهمة قائمة على المصلحة الأميركية البحث، ولا تعني تنازل السياسة الأميركية عن خطتها الطويلة الأجل في تحطيم منظمة الأوبك وسيادة السوق.

لكل هذه الاعتبارات فليس هناك ما يدعو للتفاؤل من استمرار المؤتمر الأخير وشيوع جو من الاستقرار. وقد بدأت أسعار النفط في الانخفاض مرة أخرى، خاصة في أسواق العقود المستقبلية مع حلول نهاية شهر سبتمبر ولا بد أن نأخذ في الاعتبار الاعتبارات الموضوعية التي تتحكم في السوق، والتي تتمثل في وفرة نفطية لا تقتصر على أسواق النفط الخام، بل تتعداها إلى أسواق المنتجات النفطية، كذلك فإن الطلب العالمي على النفط قد ازداد بنسبة طفيفة، لن يكون لها تأثير يذكر على مستويات الأسعار، إن ما حدث في الآونة الأخيرة من هدوء نسبي، يمكن استغلاله لإتباع سياسة تتسم بالواقعية، وتستند إلى اعتبارات السوق في المقام الأول، وتتكيف وتتأقلم مع متطلباته، ولكن بصورة تتناسب مع مصالح الدول المصدرة للنفط، وفي أطر تعاقدية تحدد الدور الرئيسي للأسواق الفورية والمستقبلية للنفط الخام والمنتجات النفطية، وتقلل من تأثير عنصر المضاربة ودور المضاربين غير التقليديين الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار

وشيوع توقعات لا تعتمد على الاعتبارات الموضوعية للسوق والتأقلم مع السوق والاعتراف به لا يعني عدم التنسيق في السياسات النفطية للدول الرئيسية المصدرة للنفط، وسياسات الدول النفطية الأخرى، وخاصة دول العالم الثالث ذات المصالح المشتركة مع دول الأوبك، ولا يقتصر التنسيق على النفط الخام وحده، بل يجب أن

يتعداه ليشمل سياسات المنتجات النفطية، ومع زيادة إتباع سياسة التسعير على أساس العائد الصافي والتوسع في تصدير المنتجات النفطية للدول الخليجية فإن عدم التنسيق بينها في مجال تصدير المنتجات النفطية، قد أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية، وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام، وليس هناك ما يمنع من حدوث ذلك مرة أخرى إذا لم يتم التنسيق بينها في مجال النفط الخام والمنتجات النفطية، وليس المقصود بالتنسيق محاولة فرض أسعار على السوق لا تتماشى مع اعتبارات العرض والطلب، وإنما يشمل هذا التنسيق الاتفاق على كميات التصدير وأساليب التسويق والمبادئ الأساسية للتعامل على أساس تعاقدية، والشروط المتوفرة في المصافي في حالات التعاقد على أساس التسعير، وفقا لمبدأ العائد الصافي، ومنظمة الدول المنتجة للنفط مرشحة لأن تقوم بهذا الدور التنسيقي، وهي مؤسسة حققت نتائج إيجابية في الماضي في مجالات متعددة، رغم وجود خلافات سياسية بين الأعضاء وأثبتت القدرة على العمل المشترك في عديد من الاستثمارات المهمة في مجالات الطاقة.

الصناعة النفطية

نتناول نبذة مختصرة عن التغيرات في سعر النفط منذ الخمسينات وحتى الوقت الحالي، ففي فترة الخمسينات والستينات تميز سعر النفط بالأسعار الجارية بالاستقرار، وذلك نظرا لتحكم شركات النفط الكبرى في الصناعة النفطية بصفة عامة، ولصفة التكامل وتوافر المعلومات بصفة خاصة، أما عن سعر النفط بالأسعار الحقيقية فقد تميز بالانخفاض بمعدل سنوي في المتوسط حوالي 2.5 ٪ في الخمسينات ارتفع الانخفاض إلى 4.5 في الستينات.

أما فترة السبعينات فقد شهدت تغيرا كبيرا في الصناعة النفطية، حيث انتقلت سلطة التحكم في الإنتاج إلى الدول صاحبة الحق في ذلك، وانتقلت سلطة تحديد الأسعار إلى منظمة الأوبك، وقد تختلف الآراء من الناحية الواقعية في تفسير الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط خلال فترة السبعينات، حيث يفسرها البعض بأنها كانت نتيجة لتحكم احتكاري من قبل منظمة الأوبك، غير أن التفسير الدقيق يؤكد أن الأسعار في السبعينات تحددت إلى حد كبير بموجب قوى السوق، وإن لعبت منظمة الأوبك دورا

مهما في بعض الأحيان، وعند المستويات الحدية.

إن ارتفاع الأسعار في السبعينات يرجع إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول : ويتمثل في شيوع جو من التوقعات التي تتمثل في الندرة، التي أدت إلى التزاحم بين المشتريين والمضاربة، في الوقت الذي اتسم فيه الطلب بالارتفاع كردة فعل لانخفاض الأسعار في الستينات، أما من ناحية العرض فقد أدت توقعات الندرة، وما تعنيه من توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل، إلى تخفيض المعروض بهدف تحقيق أرباح مستقبلية، في الوقت الذي عانى فيه العرض من الانخفاض كردة فعل لانخفاض الأسعار.

أما السبب الثاني : فيعود إلى التغيير في هيكل الصناعة النفطية، وبصفة خاصة انتقال السلطة الإنتاجية في شركات النفط الكبرى إلى الدول النفطية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الخصم، الأمر الذي انعكس على الإنتاج والمعروض. ففي الستينات استخدمت شركات النفط الكبرى معدلات للخصم مرتفعة، وصحب ذلك ارتفاع كبير في الإنتاج والمعروض، وذلك نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي التي ميزت منطقة الشرق الأوسط في الستينات، لهذين السببين ارتفعت أسعار النفط في فترة السبعينات حتى وصلت إلى مستوى 40 دولارا للبرميل في السوق الفوري عام 1980

أما فترة الثمانينات فلقد تعرضت أسعار النفط لتقلبات كبيرة مقارنة بالستينات والسبعينات والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى فقدان خاصية التكامل في الصناعة النفطية، إلى درجة كبيرة، وخاصة الانفصال بين المراحل العليا والمراحل الدنيا في الصناعة النفطية، ففي الفترة ما بين عام 1984 وعام 1991 حدثت تغيرات كبيرة في أسعار النفط، منها الانخفاض الكبير في النصف الأول 1986 ثم التقلبات فيما بعد حول سعر 15 دولارا للبرميل ارتفاعا وانخفاضا، وذلك حتى الغزو العراقي للكويت حيث ارتفع سعر النفط لفترة قصيرة، ثم عاد مرة أخرى إلى المستويات نفسها التي كانت سائدة قبل الغزو، واستمر الأمر على ذلك، وقد وصل سعر نفط بحر الشمال في ربيع 1991 إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل الغزو أي في حدود 20 دولارا للبرميل.

ولقد نتج عن ارتفاع الأسعار في السبعينات وفي بداية الثمانينات انخفاض نصيب النفط في سوق الطاقة العالمي، مقارنة بما كانت عليه الحال في الماضي، حيث كان يمثل ما يعادل الثلث في عام 1957 إلى حوالي النصف في عام 1970 ثم انخفض تدريجيا

وأصبح يمثل 40 ٪ في عام 1989 وبقي على نفس المستوى في عامي 1990 ومن المحتمل انخفاضه في عام 1991، وفي خلال الفترة ما بين عام 1973 و1989 ارتفع استهلاك النفط السنوي بمعدل مركب حوالي 2/1 ٪ في المتوسط وذلك مقارنة بمعدل 7.5 ٪ قبل عام 1973.

وهذا الارتفاع يعكس انخفاضا في الاستهلاك، بعد ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى بنسبة محدودة، تبعها انخفاض ملموس بعد الصدمة النفطية الثانية، أدى في النهاية إلى انهيار سعر النفط في عام 1986 ثم بدأ الاستهلاك العالمي في الارتفاع مرة أخرى، وذلك بمعدل 1.5 ٪ سنويات في الفترة ما بين عامي 1986 - 1990 ومع ذلك فإن معدل الاستهلاك العالمي في عام 1990 ظل دون المستوى الذي كان عليه في عام 1970.

2 - مستقبل أسعار النفط الخام :

عند الحديث عن مستقبل أسعار النفط الخام، لا بد أن نبدأ بالرأي السائد الذي يتمتع بموافقة الأغلبية، ويتمثل في بقاء أسعار النفط عند المستويات الحالية، وذلك حتى نهاية التسعينات، وهي المستويات التي تتراوح ما بين 15 دولارا كحد أدنى للبرميل و 20 دولارا كحد أقصى للبرميل، وهذا الرأي الغالب لا يفرق ما بين الأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة، ومن ثم يطلق عليه سيناريو سعر الكساد (price depress) وهذا الرأي السائد لا يمثل توقعا، وإنما يعكس ملخصا للرأي السائد في الوقت الحالي، وعند تقييم هذا الرأي يجب أن نأخذ في الاعتبار أن التجارب الواقعية في السوق النفطية أثبتت في جميع الأحوال فشل ما يسمى بالرأي السائد، بمعنى أن ما حدث فعلا جاء مخالفا بصورة تامة للتوقعات أو الرأي السائد سواء فيما يتعلق باتجاه التغيير أو حجمه. وينطبق هذا الرأي على الصدمات النفطية من الأولى حتى الثالثة، حيث سلك سعر النفط سلوكا معاكسا لما كان متوقعا، وفقا لمفهوم الرأي السائد، وفي رأي بعض خبراء النفط أنه من غير المتوقع أن يكون حظ الرأي السائد حاليا أفضل من سابقه، وفي رأيهم أن السبب في ذلك هو أن الرأي السائد حاليا يعود إلى أسباب استثنائية قد لا تتكرر فالعودة بعد أزمة الخليج إلى نفس مستويات الأسعار التي كانت سائدة قبلها ومن ثم القدرة الكبيرة على التصحيح، أمر يعود إلى ظروف خاصة تتعلق بظروف هذه الأزمة ذاتها.

فإذا تحفظنا فيما يتعلق بفكرة الرأي السائد بصفة عامة وتوقعات سعر الكساد، أي تراوح الأسعار حتى نهاية التسعينات عند نفس المستويات السائدة الآن، فيمكن القول إن مستقبل سعر النفط الخام يتعرض لقدرة كبير من عدم التأكد، مرجع ذلك سبب رئيسي مهم وهو أن سوق النفط قد تغير تغيرا جذريا خلال الـ 15 عاما الأخيرة، حيث كان يخضع لقدرة كبير من التحكم من قبل قلة من المنتجين، فأصبح الآن سوفا يتمتع بقدر كبير من الحرية، ومن ثم أصبح النفط شأنه شأن السلع الأخرى التي تتحدد أسعارها في

السوق الحرة التي تخضع بالضرورة لقدر كبير من عدم الثقة.

واستنادا إلى ذلك فلا نستبعد عند الحديث عن مستقبل أسعار النفط، احتمال المفاجآت كما حدث في الماضي بما تعنيه من تقلبات كبيرة، الأمر الذي يجعل محاولات التنبؤ على أساس الحركة السلسة في أسعار النفط في إطار حدين أدنى وأعلى أمرا مستبعدا، فالثخمة والندرة ستميزان فترة التسعينات تكرارا لما حدث في الماضي.

3 - كيف يمكن مواجهة عدم التأكد في سعر النفط في الأجل القصير:
إن السؤال الجوهرى الذي يواجه أي دولة نفطية تحاول التعرض لقرارات الإنتاج والأسعار، هو تحديد الخصائص المميزة للسوق النفطى في الأجلين القصير والطويل، وينطبق ذلك في جميع الأحوال حتى بالنسبة لدولة نفطية مثل الكويت تواجه ظروفًا استثنائية لم تكن في الحسبان وليس لها سابقة تاريخية، وتتمثل في تحطيم الآبار النفطية والمنشآت النفطية بصورة شبه كاملة، وفي مثل هذه الظروف قد يرى البعض أن متطلبات الحاضر تؤدي إلى عدم إعطاء أهمية لاعتبارات الأجل الطويل، غير أن هذا الرأي هو رأي خاطئ، إذ أن الكويت في الوقت الحالى، رغم حدة المشاكل التي تواجهها الصناعة النفطية، تبقى جزءا من السوق النفطى العالمى، وتتأثر بالعوامل التي تؤثر على السوق النفطى في الأجلين القصير والطويل، بل إنه يمكن القول إن اعتبارات الأجل الطويل تلعب دورا مهما فيما يتعلق بالسياسة النفطية الكويتية وذلك نظرا للاحتياطات النفطية الهائلة التي تتمتع بها.

الفهرس

- كلمة أولى 7

الموقف النفطي العالمي.. والخيار السعودي 9

السعودية تقود «أوبك» لاسترداد زمام المبادرة في أسواق النفط العالمية.. 20

العرب معنيون بإطالة عصر النفط.. للسيطرة على نهايته.. 33

«اليد الخفية» في الأسواق النفطية أسقطت سياسة كيسنجر 44

ماذا بعد اليماني؟؟ 52

أوراق من مفكرة منظمة الأوبك 65

ندوة الحوار بين المنتجين والمستهلكين 72

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي 106

مشكلة تطبيق سياسات نفطية! 115

الأوبك.. والمفاوضات الشاقة 119

الأوبك.. التمسك بسياسة النفس الطويل 125

بريطانيا.. وسوق النفط 131

الأوبك.. والواقع.. 140

السياسة الكيسنجرية النفطية تدفع الثمن 144

هل الاستقرار النسبي يؤدي إلى سياسة واقعية؟ 159

الصناعة النفطية 164

الفهرس 170